المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الثلاثاء
6 ربيع الأول سنة 1435هـ
الموافق 7 يناير 2014م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلاً

منذ بدء الحياة النيابية

[508 / ف15 / ج]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

(مضبطة الجلسة الخامسة)

المعقودة يوم الثلاثاء 06 ربيع الأول سنة 1435هـ

الموافــق 07 يناير سنة 2014م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	12
الأول	**الاعتذارات**	11
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24م**	13
	- تصديق المجلس على هذه المضبطة دون إبداء أية ملاحظات عليها	13
الثالث	**الطلبات المقدمة من اللجان :**	13
	- **طلب مقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة بدمج موضوعي " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس " .....**	13
	- موافقة المجلس على هذا الطلب	13
الرابع	**الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :**	13
	1. مرسوم اتحادي رقم (150) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة اليابان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	13
	2. مرسوم اتحادي رقم (151) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس حول الاعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية	13
	3. مرسوم اتحادي رقم (152) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن تبادل الأراضي لمقرات البعثات الدبلوماسية	13
	4. مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموافقة المسبقة للنقل الجوي .	13
	5. مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل في المسائل الجمركية بين الدولة وجمهورية الأرجنتين	13

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
6.	مرسـوم اتحـادي رقـم (155) لسـنة 2013م بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة بـين حكومة الدولة وحكومة جمهورية لاوس الشعبية الديموقراطية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما	14
7.	مرسـوم اتحـادي رقـم (156) لسـنة 2013م بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة بـين حكومة الدولة وحكومة رومانيا للخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما	14
8.	مرسـوم اتحـادي رقـم (156) لسـنة 2013م بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة بـين حكومـة الدولـة وحكومـة أرمينيـا فـي شـأن الخـدمات الجويـة بـين إقليميهمـا وفيمـا ورائهما	14
9.	مرسوم اتحـادي رقم (158) لسنة 2013م بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة خـدمات النقل الجوي بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية	14
10.	مرسـوم اتحـادي رقـم (159) لسـنة 2013 بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة بـين حكومة الدولة وحكومة جمهورية النيجر في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما	14
11.	مرسـوم اتحـادي رقـم (160) لسـنة 2013 بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة بـين حكومة الدولة وحكومة جمهوريـة أورغواي الشرقية في شـأن الخـدمات الجويـة بين إقليميهما وفيما ورائهما	14
12.	مرسوم اتحادي رقم (161) لسنة 2013م بشـأن التصـديق علـى اتفاقيـة خـدمات جوية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فنلندا	14
13.	مرسوم اتحـادي رقم (162) لسنة 2013م بشـأن التصـديق علـى تعديل بعض مواد اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	14
-	اطلاع المجلس على هذه المراسيم وأخذه علماً بهذه الاتفاقيات	14

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
الخامس	**الرسائل الصادرة للحكومة : .....**	14
	1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل 2008/1/1م	14
	2. رسالة صادرة بشأن آلية عرض توصيات المجلس على الحكومة	14
	3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021 "	14
	4. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات "	14
	- اطلاع المجلس على هذه الرسائل وأخذه علماً بها	15
السادس	**الأسئلة : .....**	15
	1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين "	15
	- تلاوة نص السؤال	15
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	15
	2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية "	21
	- تلاوة نص السؤال	21
	- إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرة واحدة	26

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
3.	**سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .....**	22
-	تلاوة نص السؤال	22
-	إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	27
4.	**سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول "تعزيز الهوية الوطنية" .....**	22
-	تلاوة نص السؤال	22
-	إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين ، وموافقة المجلس على طلبه برفع توصية إلى الحكومة في شأن هذا السؤال	23
5.	**سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " .....**	38
-	تأجيل مناقشة هذا السؤال إلى جلسة قادمة بسبب اعتذار معالي الوزير عن عدم حضور هذه الجلسة	38
6.	**سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة من سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي حول " حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات " .....**	38
-	تلاوة نص السؤال	38
-	إجابة معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	39

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
السابع	**مشروع الرد على خطاب الافتتاح : .....**	47
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء لمشروع الرد وإبداء ملاحظاتهم عليه والموافقة عليه فقرة. فقرة	48
	- موافقة المجلس على مشروع الرد على الخطاب في صيغته النهائية بعد إدخال بعض التعديلات على بعض فقراته	90
الثامن	**الموضوعات العامة : .....**	90
	- **مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .....**	90
	- تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى جلسة قادمة بسبب اعتذار معالي الوزير عن عدم حضور هذه الجلسة	90
التاسع	- **التقارير الواردة من اللجان : .....**	90
	- **تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .....**	90
	- إبداء ملاحظات أصحاب السعادة الأعضاء على التقرير وأخذ الموافقة على التوصيات بنداً. بنداً	92
	- موافقة المجلس على هذه التوصيات في صيغتها النهائية بعد إدخال بعض التعديلات عليها	100
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	103
	- نص الطلب المقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بدمج موضوعي " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس "	104
	ملحق رقم (2) :	105
	- نصوص الرسائل الصادرة للحكومة	106
	ملحق رقم (3) :	110
	- التقرير المقدم من معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في شأن المراحل التي مر بها " قانون الآثار "	111

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	ملحق رقم (4) :	115
	- توصية المجلس في صيغتها النهائية في شأن سؤال سعادة العضو أحمد عبدالله الأعماش حول " تعزيز الهوية الوطنية "	116
	ملحق رقم (5) :	117
	- نص السؤال الخامس المقدم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي لمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم العالي "	118
	ملحق رقم (6) :	119
	- الرد على خطاب الافتتاح في صيغته النهائية	120
	ملحق رقم (7) :	127
	- توصيات المجلس في شأن موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " في صيغتها النهائية	128
	ملحق رقم (8) :	131
	- ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الخامسة المعقودة بتاريخ 2014/01/07م	132

جدول أعمال الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الثلاثاء : 06 ربيع الأول سنة 1435هـ

الموافــق : 07 يناير سنة 2014م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24م :

البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان :

- طلب مقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة بدمج موضوعي " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس " .

البند الرابع : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :

1. مرسوم اتحادي رقم (150) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة اليابان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
2. مرسوم اتحادي رقم (151) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس حول الاعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية .
3. مرسوم اتحادي رقم (152) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن تبادل الأراضي لمقرات البعثات الدبلوماسية .
4. مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموافقة المسبقة للنقل الجوي .

(المرفق سري)

5. مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل في المسائل الجمركية بين الدولة وجمهورية الأرجنتين .
6. مرسوم اتحادي رقم (155) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية لاوس الشعبية الديموقراطية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

7. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة رومانيا للخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
8. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة أرمينيا في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
9. مرسوم اتحادي رقم (158) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية .
10. مرسوم اتحادي رقم (159) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية النيجر في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
11. مرسوم اتحادي رقم (160) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية أورغواي الشرقية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
12. مرسوم اتحادي رقم (161) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فنلندا .
13. مرسوم اتحادي رقم (162) لسنة 2013م بشأن التصديق على تعديل بعض مواد اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن .

البند الخامس : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل 2008/1/1م .
2. رسالة صادرة بشأن آلية عرض توصيات المجلس على الحكومة .
3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021 " .
4. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات " .

البند السادس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين " .

2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية " .

3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول "تأخر إصدار قانون حماية الآثار" .

4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " تعزيز الهوية الوطنية " .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة من سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي حول " حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات " .

البند السابع : مشروع الرد على خطاب الافتتاح :

(وارد من لجنة الرد على خطاب الافتتاح)

البند الثامن : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند التاسع : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الخامسة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:08) من صباح يوم الثلاثاء 06 ربيع الأول سنة 1435هـ الموافق 07 يناير سنة 2014م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة سعادة / د. يعقوب علي النقبي .

وحضر هذه الجلسة كل من :

	" وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة
معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان	للشباب والرياضة – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني
	للسياحة والآثار "
معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي	" وزير الأشغال العامة "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / حسن محمد جمعة المنصوري	" وكيل وزارة الأشغال العامة المساعد لشؤون الأشغال "
سعادة / محمد خميس المهيري	" مدير عام المجلس الوطني للسياحة والآثار "
الأستاذة / جميلة عبدالرحمن المنصوري	" إداري بمكتب معالي وزير الأشغال "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس ، وسعادة / عبدالرحمن علي حميد الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وكل عام وأنتم بخير . في مطلع جلستنا الخامسة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة - رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار ، وبمعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبمعالي الدكتور / عبدالله بالحيف النعيمي - وزير الأشغال العامة ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة ، يثمن المجلس الوطني الاتحادي مبادرة " شكرا خليفة " التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي بمناسبة ذكرى يوم جلوسه وتخصيصها لشكر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة "يحفظه الله" . إن ما شهدته هذه المبادرة من تفاعل المواطنين الكبير لهو تعبير عميق عما يكنه سموه وشعب الإمارات الأصيل من حب وتقدير وعرفان وولاء لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " الذي يضرب المثل والقدوة في رعاية شعبه والتفاعل الإيجابي معه ، ويقود مسيرة الوطن بثقة واقتدار ، ويحقق لدولة الإمارات العربية المتحدة وشعبها الرفعة والمراكز الأولى والمتقدمة على المستوى العالمي في مختلف مؤشرات التنمية والتميز ، وإذ يتوجه المجلس بأحرّ التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي " رعاه الله " بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لتسلمه مقاليد الحكم في إمارة دبي والتي صادفت يوم السبت الماضي الرابع من يناير يدعو المولى عز وجل أن يديم على سموه نعمة الصحة والعافية لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار لوطننا العزيز بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة ، فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

معالي الرئيس :

لتتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة

كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24م :**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على مضبطة الجلسة الرابعة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على هذه المضبطة .

*** البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان :**

- **طلب مقدم من لجنة شئون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بدمج موضوعي " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس " .**

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على دمج هذين الموضوعين ومناقشتهما معاً ؟

(موافقة*)

*** البند الرابع : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :**

1. مرسوم اتحادي رقم (150) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة اليابان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
2. مرسوم اتحادي رقم (151) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس حول الاعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية .
3. مرسوم اتحادي رقم (152) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن تبادل الأراضي لمقرات البعثات الدبلوماسية .
4. مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموافقة المسبقة للنقل الجوي .
5. مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل في المسائل الجمركية بين الدولة وجمهورية الأرجنتين .

---

* طلب اللجنة بدمج الموضوعين ملحق رقم (1) بالمضبطة .

6. مرسوم اتحادي رقم (155) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية لاوس الشعبية الديموقراطية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
7. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة رومانيا للخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
8. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة أرمينيا في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
9. مرسوم اتحادي رقم (158) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية .
10. مرسوم اتحادي رقم (159) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية النيجر في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
11. مرسوم اتحادي رقم (160) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية أورغواي الشرقية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
12. مرسوم اتحادي رقم (161) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فنلندا .
13. مرسوم اتحادي رقم (162) لسنة 2013م بشأن التصديق على تعديل بعض مواد اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، هذه الاتفاقيات والمعاهدات للعلم والاطلاع ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند الخامس : الرسائل الصادرة للحكومة :**

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل 2008/1/1م .
2. رسالة صادرة بشأن آلية عرض توصيات المجلس على الحكومة .
3. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021 " .
4. رسالة صادرة بشأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات " .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، هذه الرسائل* تم إرسالها إلى الحكومة ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند السادس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني :

ناقش المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الرابعة من دور الانعقاد العادي الأول في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة بتاريخ 2012/1/17م سؤال حول إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين ، وقد وافق على رفع توصية إلى مجلس الوزراء بضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار قانون اتحادي في شأن تنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين .

فما هي الإجراءات التي تمت لتفعيل هذه التوصية ؟ " .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، تفضل .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، والشكر موصول إلى مقدم السؤال العضو المحترم ، وحقيقة - في البداية - لا بد أن أشير إلى تثميننا لهذا السؤال ، فهو سؤال مهم ويغطي موضوع مهم جداً ، ألا وهو موضوع " التأمين الصحي الشامل " ، ولا شك أن المتابع - حقيقة – للاهتمام الكبير في دولة الإمارات بالملف الصحي يدرك أن مسألة التأمين الصحي أصبحت من المسائل المهمة والملحة في حياة كل مواطن ، ولا شك

---

* نصوص الرسائل الصادرة للحكومة ملحق رقم (2) بالمضبطة .

أن تطوير هذا الملف عبر السنوات الماضية هو أحد الإنجازات الكبيرة للدولة على مستوى الجهات سواء المحلية أو الاتحادية ، ولا شك أن هذا السؤال نفسه تابع موضوع - كما ذكرت - مهم وحساس . بالنسبة للتوصية التي وردت عن السؤال عرضت في تاريخ 3/5 ، فحقيقة أنا تابعت بناء على السؤال الموضوع مع معالي وزير الدولة للشؤون المالية ، واتصلت به حول الموضوع وقد أعلمني أن هذا الموضوع حاليا في الفتوى والتشريع حيث يتم بحث هذا الموضوع في الفتوى والتشريع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير الموقر على الرد وأشاركه الهموم والإحساس في مسؤولية وأهمية التأمين الصحي للمواطنين وأقدر ذلك ، ولكن أود طرحها ، فالمسؤولية - معالي الرئيس - الملقاة على عاتق المجلس الوطني من خلال الأعمال التشريعية والرقابية ، ومن خلال طرح القضايا والأولويات المجتمعية التي هدفها الأساسي هو إيجاد حلول أو السعي مع الحكومة لإيجاد الحلول ، وهناك تكامل بين الحكومة وبين المجلس حول الاهتمام وكيفية طرح القضايا ، وكيفية متابعة القضايا ، وهذا من واقع المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس ومن الواجب والمسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة ، ومن خلال استعرض الأمر - معالي الرئيس – فقد تم طرح هذا الموضوع على المجلس الوطني في عدة طروحات ، ففي الفصل التشريعي الرابع عشر - معالي الرئيس - طرح الموضوع ونوقش مناقشة طويلة وذلك في عام 2010م ، أي قبل أربع سنوات أو في عام 2009م وصدر بموجبه توصية في الفصل التشريعي الرابع عشر من خلال موضوع عام ، وفي الفصل التشريعي الخامس عشر من خلال سؤالين قدمهما الأعضاء بشكل مباشر لمعالي الوزراء ، وتم رفع توصية من المجلس الوطني حسبما أشار معالي الوزير " حفظه الله " يطلب فيها المجلس الوطني ضرورة الإسراع في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لإصدار قانون اتحادي في شأن تنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين ، وخلال هذه المدة - معالي الرئيس - استمر الأعضاء بمتابعة هذا الأمر ومن خلال كل المناسبات حتى المناسبات التي تجمع معالي الوزراء والسادة أعضاء المجلس الوطني سواء كانت في مناسبات الاجتماع أو غيرها يتم طرح هذا السؤال لما له من أهمية ولما له من ضغط من قبل إخواننا المواطنين ، واستمر أعضاء المجلس - معالي الرئيس – بمتابعة الأمر في جميع المناسبات ، وأود أن أوضح الأرقام ، فمجلس

الوزراء الموقر - معالي الرئيس - أصدر قرار رقمه (18/258) في عام 2009م بتكليف وزارة المالية بالعمل على إعداد مشروع قانون للتأمين الصحي الشامل على المستوى الاتحادي تتم بموجبه التغطية الشاملة لكل المواطنين ، وقد أحال المجلس الوزاري الموقر للخدمات مشروع القانون إلى مجلس الوزراء الموقر برقم (8/192) لسنة 2009م ، ثم أحال مجلس الوزراء هذا الموضوع إلى لجنة التشريعات ، وسؤالي الآن هو حول أهمية الموضوع والأمر الذي يعيشه إخواننا المواطنين المتضررين من عدم وجود التأمين الصحي وهل هذا يتطلب كل هذا الوقت الطويل من عام 2009م إلى الآن ؟! مع العلم أننا حصلنا على جوابين هما :

أولاً : قيل أن هناك دراسة من البنك الدولي . ثانيا : قيل إن هذا المشروع الآن في لجنة التشريعات . فنريد من معالي الوزير لكونه هو جهة الاختصاص في نقل هموم المواطنين من خلال المجلس الوطني أن يوضح لنا هل هناك أسباب معينة مقنعة للناس أو للمواطنين بأن هذا الموضوع من عام 2009م وحتى الآن لم ير النور ؟! وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير تفضل .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، في البداية أود أن أثمن وأقدر العرض الذي قدمه الأخ أحمد الأعماش ، وحقيقة أشيد بعباراته عن المسؤولية المشتركة بين المجلس والحكومة ، وفي نفس الوقت أقدر تقديرا كبيرا حديثة حول هذا الموضوع الذي - حقيقة – قد جمع بين العقل والعاطفة حول موضوع مهم جدا ، وأقدر هذا الحديث من الموقع الذي يتكلم فيه وهو موقع عضو المجلس الوطني ، نعم أحيانا الدورة التشريعية تأخذ وقتا أطول من قدرتنا على التوصية ورغبتنا في تطوير الأمور وتطوير البلد ، هذا واقع وأعتقد أننا رأيناه في العديد من القوانين التي نضعها وهي مهمة للبلد ، فعلى سبيل المثال أننا قد أخذنا وقتاً طويلاً كدولة في مسألة تجديد قانون الشركات على سبيل المثال ، ولكن كان هذا ربما مثال فيه بعض المبالغة في الفترة التي أخذها ، فالنقطة الأولى نعم أتفق مع العضو المحترم بأننا يجب أن نتحرك بشكل أسرع ، ويجب أن نتحرك أسرع في قوانين حيوية ، وأعتقد أن قانون التأمين الصحي الشامل هو قانون من القوانين الحيوية ، لكن واقع الحال يقول أن هناك دورة تشريعية في القوانين تأخذ وقتاً ، وربما – أحيانا – تأخذ وقتا أطول من اللازم . أيضا لا بد أن أشير أنه حسب تقييمي أنا أن هناك واقع على الأرض ، فهناك محاولة تكييف بين قانون اتحادي ينظم التأمين الصحي على المستوى الاتحادي

وواقع أن هناك برامج موجودة حاليا في بعض الإمارات ، فهناك مسألة تكييف ، وكما علمت أن الموضوع حاليا يناقش في الفتوى والتشريع ، وهذا واقع أمامنا من هذه الناحية ، فتأطير مثل هذا الجانب من خلال قانون مشرع اتحادي يتطلب – أيضا – نوعا من هذا التكييف ، ولا أعتقد أننا نختلف على أن هذا القانون كما ذكر العضو الموقر أنه أثير في عام 2009م كان يجب أن يصدر قبل هذا الوقت ، لكن هذا هو الواقع الموجود ، ولا أعتقد أن هذا الواقع موجود – فقط – في نظام دولة الإمارات ، فهو موجود في العديد من الدول وهو أن القوانين أحيانا تأخذ وقتا أطول من الرغبات الشعبية ، وأكثر حتى من الطلب الحكومي لوجود مثل هذه القوانين .

أود فقط أن أنهي مداخلتي وأقول أن ملف الصحة هو من أهم الملفات الموجودة ، وهذا نشاهده في متابعة صاحب السمو رئيس الدولة وتوجيهاته ، وكذلك نرى هذا في متابعات ومبادرات صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء ، ورأينا مؤخراً في الخلوة الأخيرة أن ملف الصحة استحوذ على خمسين في المائة من البرنامج ، والنصف الثاني كان حول التعليم ، فحقيقة مرة ثانية أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالتوصية ، ولأشيد بالسؤال الذي طرحه الأخ أحمد الأعماش وبمداخلته حول هذا الموضوع ، وأكرر مرة ثانية أنه من خلال اتصالي بمعالي وزير الدولة للشؤون المالية أكد لي أن هذا الموضوع حاليا في الفتوى والتشريع ، وهناك مسألة تكييف يجب أن تتم لهذا القانون وهذه المرحلة التي نحن بها ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، الأخ أحمد الأعماش تفضل بتعقيب أخير لو سمحت .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير ، وأنا أشاركك الرأي ولكن – معالي الرئيس ، معالي الوزير – أود أن أستعرض – فقط – نقاطا محدودة ، فقد كنا نأمل أن يكون هناك توافقا أو مراعاة لأمرين هما : التأخير في الدورة القانونية أو الدورة المتبعة في الحكومة ، وهذه لها مبرراتها ونقدرها ونساند ذلك ولا نعترض عليه ، ولكن هناك باب آخر ، فهناك وزارة الصحة وهي المسؤولة عن هذا الجانب ، فلو كان لدى وزارة الصحة الإمكانية لأن تواكب إمكانيات وحاجيات المواطنين ومعاناتهم على أقل تقدير بالمساواة مع ما هو موجود في الإمارات الأخرى في أبوظبي ودبي ، فنحن الآن أمام أمرين : الحكومة حسبما ذكر معالي الوزير لهم مبرراتهم في التأخير وغير ذلك ، ونحن لا نتدخل بذلك ، ولكن من جانب آخر نلاحظ مسألة أخرى ، فوزارة الصحة – معالي الرئيس – ليست لديها

الإمكانية لأن تقدم الإمكانيات المطلوبة أو الحد الأدنى من الإمكانيات المطلوبة للمواطنين في الجانب الصحي ، ونحن لا نقول مقارنة بما هو موجود في كل من إمارتي دبي وأبوظبي ، لا ، ولكن الحد الأدنى ، بل ما أود أن أشير إليه أن ميزانية 2014م لوزارة الصحة تم تخفيضها عن ميزانية الوزارة للأعوام 2011 و 2012 و 2013م ، وهذه الميزانية المرصودة لعام 2014م والتي ستكون أيضا لعام 2015 و 2016م ، فهناك أهداف أساسية تتعلق بالتأمين الصحي بذاته ، وفيها برامج واختصاصات وأعمال خطط تشغيلية في وزارة الصحة لا يوجد لها أي مبرر ، إذاً فنحن أمام أمرين هما : أن الحكومة متأخرة في إصدار القانون وهي لها وقتها المطلوب في ذلك ، والأمر الآخر أن وزارة الصحة تعاني من عدم وجود ميزانية كافية لتلبية الحد الأدنى من احتياجات المواطنين الصحية، فأين يذهب هذا المواطن ؟! فأنا أود الإشارة باختصار إلى أن هناك أولويات اجتماعية في وزارة الصحة ، وفي الهدف الاستراتيجي الأول لديهم اسم الهدف " تقديم خدمات صحية متميزة لمجتمع الإمارات وفقا للمعايير العالمية " ، وفي هذا الهدف فقط – معالي الرئيس – لم تتطرق الخطة التشغيلية في الوزارة إلى عدد (10) خطط - لعدم وجود ميزانية - من عدد (19) خطة ، أي بما يعادل 53% من الخطط لا يوجد لها ميزانية .

الهدف الاستراتيجي الثاني : تحسين جودة وأنظمة العمل وتطوير المرافق الصحية وضمان سهولة الوصول إليها : فلم يتطرق هذا الهدف إلى أربع خطط تشغيلية من أصل عشرة خطط ، أي لا يوجد لهذه الخطط ميزانية .....

معالي الرئيس :

لو سمحت التركيز على السؤال يا أخ أحمد ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

سؤالي – معالي الرئيس – بأنه لا توجد إمكانيات في وزارة الصحة لحل مشاكل وقضايا المواطنين الصحية ومعاناتهم من عدم وجود التأمين الصحي ومن عدم وجود واقع صحي جيد ، وهناك جانب آخر وهو تأخر الحكومة في إصدار القانون والذي نتفهمه مع العلم – معالي الرئيس – أود أن أذكر الإخوة في الحكومة بأن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد " حفظه الله " في كتابه " ومضات " يقول : " وظيفة الحكومة هي تحقيق السعادة للمجتمع ، نعم عملنا اليومي هو تحقيق السعادة ... " وفي نص آخر يقول : " ... رؤيتنا للحكومة أنها ليست كيانا منفصلا عن الناس بل هي جزء منهم ، وتعمل من أجلهم ... " وفي نص آخر يقول : " ... هذا هو نهجنا ... نهج أخي الشيخ خليفة ، ونحن في هذه

الحكومة نمضي وفق هذا النهج ، المواطن يأتي أولاً وثانياً وثالثاً ... " فإن كنا نريد أن يتحقق هذا الشيء فهل من المعقول أن يكون التأمين الصحي من عام 2009 وحتى الآن لم يصدر ؟! وهل من المعقول من الجانب الآخر أن تعاني وزارة الصحة من نقص في الميزانية ؟! فكيف سيتم خل هذه المسألة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بتعقيب أخير .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، ومرة أخرى الشكر موصول إلى سعادة العضو الموقر الأخ أحمد الأعماش ، فنحن نسعى إلى تنمية متوازنة ، وحين أقول كلمة " نحن " فهذه الكلمة - اعذروني - أعني بها الحكومة الاتحادية ودولة الإمارات – فجهود رئيس الدولة وجهود نائب رئيس الدولة وتصريحاتهم وأعمالهم وجهدهم كله منصب على هذه الناحية ، فالحديث كله عن تنمية متوازنة ، تنمية تطال كل مواطن ، تنمية تطال كل بقعة من بقاع الإمارات ، وهذا هو هدف دولة الإمارات ككل بكل مكوناتها سواء كانت حكومة اتحادية أو حكومات محلية ، وبالتالي فأعتقد أن السؤال الوارد والتوصية الواردة والنقد الوارد – حقيقة – في حديث العضو هو نقد بناء من هذه الناحية لأن هذا هو الهدف الذي نهدف إليه جميعا ، وكما قرأ الأخ العضو – أيضا – من تصريح صاحب السمو نائب رئيس الدولة في هذه الناحية .

أيضا في الحكومة الاتحادية - خاصة وزراء الخدمات - أعتقد أن كل وزير من وزراء الخدمات هو مشجع سري لك عندما تقول أننا بحاجة لميزانية إضافية لوزارة من وزارات الخدمات ، فهذه الدعوة – أيضا – نحن معها ، وفعلا ندعو إلى تعزيز ميزانيات وزارات الخدمات ، لكن نحن ايضا في موقع ندرك بأننا يجب أن نمشي مع ميزانيات متوازنة قدر الإمكان ، وكما عرفت أن هناك توازن دقيق من هذه الناحية ، فأعتقد أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ووزير الصحة مدركين الأولوية الاجتماعية للملف الصحي ، ومدركين لضرورة تعزيز هذا الملف ، ونعلم من حديث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد لنا أن هذا أحد الملفات الذي يصر على تعزيزه ومصر على النهوض به ، وأعتقد أن وزير الصحة – أيضا – مدرك لهذا التوجيه ويسير بناء عليه ، وبالتالي - نعم - نحن مع تنمية متوازنة في كل قطاع وفي كل بقعة من بقاع الإمارات ، ونحن مع تعزيز الأداء الاتحادي ، وملف الصحة هو أحد هذه الملفات المهمة .

ومرة أخرى بالعودة إلى السؤال حول التوصية فأنا أعلم علم اليقين بأن هذا الموضوع مهم جدا ، وأعلم علم اليقين أن هناك تكييف قائم حاليا بين الملفات الموجودة ووجود الموضوع في الفتوى والتشريع ، وأيضا سؤالك هذا يحفزنا على السرعة – ان شاء الله – في الانتهاء من هذه القضية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً وننتقل إلى السؤال التالي .

2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة :

يشارك عدد من اللاعبين الأجانب في الوقت الحالي كمحترفين في بعض الألعاب الجماعية مثل "كرة اليد ، كرة السلة وكرة الطائرة" .

فهل قامت الهيئة بعمل دراسة متكاملة لمعرفة مدى الاستفادة الفنية والمادية من مشاركة هؤلاء اللاعبين على اللاعب المواطن واللعبة عموما ؟ وما هي نتائج هذه الدراسة ؟ " .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة)

شكرا معالي رئيس المجلس ، وإذا سمحت لي أود الإجابة على الأسئلة الثلاثة الموجهة لي وهي الأول عن ثقافة المجتمع والثاني عن الهوية والثالث عن الاحتراف ، فإذا سمحت لي يا معالي الرئيس سأبدي تقريرا عن الأسئلة الثلاثة وبعدها يتقدم الإخوة الأعضاء بتعقيبهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على قراءة السؤالين الثالث والرابع والموجهين – أيضاً – لمعالي الشيخ نهيان بحيث يجيب معاليه على الثلاثة أسئلة معا ، ومن ثم يعقب كل واحد على سؤاله ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ليتل نصي السؤالين الثالث والرابع .

تلي السؤالين ونصهما :

3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ/ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار :

أقر المجلس الوطني للسياحة والآثار المسودة النهائية لمشروع قانون حماية الآثار منذ أكثر من عامين على أن يتم رفعه إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لاستصداره .

فما هي أسباب تأخير السير في تلك الإجراءات ؟ " .

4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " تعزيز الهوية الوطنية " .

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ/ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع :

تعتبر المحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الوزارة لتحقيقها ، ويمثل الزي الوطني للدولة إحدى ركائز هويتنا التي يجب التوعية بأهمية الالتزام بها في عصر الانفتاح وتأثر الشباب بعادات وتقاليد الشعوب الأخرى .

فما هو دور الوزارة في التوعية بأهمية الالتزام بالزي الوطني ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير مشكوراً بالإجابة على الأسئلة الثلاثة .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة)

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

معالي الأخ الفاضل / محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي الموقر ، الإخوة والأخوات الأعضاء المحترمون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أحييكم أطيب تحية ، ويسعدني أن أكون معكم اليوم في مجلسكم الموقر للإجابة عن ثلاثة أسئلة : الأول : السؤال الذي تقدم به العضو المحترم أحمد الأعماش حول دور وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في التوعية بأهمية الالتزام بالزي الوطني ، والسؤال الثاني : السؤال المقدم من العضو المحترم مروان أحمد بن غليطة حول مدى الاستفادة من مشاركة اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية بالدولة ، والسؤال الثالث : السؤال المقدم من العضو المحترم رشاد محمد بوخش حول تأخر إصدار قانون حماية الآثار بالدولة .

ويسرني في البداية أن أشكر للمجلس الموقر اهتمامه الواضح بكافة هذه الأمور التي لها دور مهم في بث الحيوية والنشاط في مسيرة المجتمع ، وأقدر لكم كثيرا ما تقومون به من جهود فائقة في التعبير عن نبض وطننا الغالي ، ووعي مجتمعنا المستنير ، كما أعتز جدا بحرصكم الكبير على تعميق الإحساس المجتمعي بالهوية الوطنية وتأكيد الانتماء والولاء للوطن ، بل وجعل دولة الإمارات العربية المتحدة وبجدارة مركزا مهما للثقافة ، ولرعاية الشباب ، وللسياحة وحماية الآثار جنبا إلى جنب للأنشطة الرياضية بكافة أنواعها .

إنني قبل أن أبدأ الإجابة عن الأسئلة الثلاثة لابد وأن أشير إلى أن القيادة الحكيمة والواعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في صاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " أعزه الله ورعاه " هذه القيادة قد أرست دعائم دولة قوية ومتطورة ، دولة تنفتح بثقة وذكاء على كافة معطيات العصر ، دولة تسعى بكل الجهد والطاقة نحو تنمية الوطن ، ورفعة شأن المواطن ، دولة تحافظ على أصالتها وتصون هويتها ، بل وتحظى بموقع فريد ورائد بين دول العالم أجمع . في هذا الإطار الواضح الذي يؤكد على ما تحققه دولتنا العزيزة من إنجازات متوالية في كافة المجالات فإنه يسرني أن أبدأ الآن بالرد على أسئلة الإخوة الأعضاء :

السؤال الأول : وهو الخاص بدور الوزارة في التوعية بأهمية الالتزام بالزي الوطني ، فني أنني أود أن أؤكد أمامكم على حرص الوزارة على أداء دورها المهم في أن تكون بالفعل "بيت الهوية الوطنية"

الذي يعمل بكل جد والتزام على تأكيد قيم الانتماء والولاء لهذا الوطن : لأرضه ومائه وسمائه ، لتاريخه وتراثه ، لعاداته وتقاليده ، لتقدمه وإنجازاته ، لأزيائه ومظاهر وحدته وتفرده - هذا الوطن الذي يسكن في وجداننا ، ويجري في عروقنا ، هذا الوطن الذي يتسم أبناؤه بالحكمة والشجاعة والمثابرة والعمل الجاد والانتماء والإبداع والكرم والعدل والسلوك القويم - هذه كلها أمور تميز أبناء وبنات الدولة ، وتحدد هويتهم حيث أصبح الزي الوطني لهم دليلا عليها ، بل ومؤشرا في عقول المواطنين والوافدين على حد سواء على الالتزام بها - نحن في الوزارة ندرك تماما ، ونأخذ بعدد من الأنشطة والمبادرات التي تدعم ذلك ، ومنها بالذات جمع المعلومات واستطلاعات الرأي ، وإجراء الدراسات والبحوث المجتمعية التي تبلور بوضوح عناصر الهوية الوطنية ، وسبل التوفيق والمواءمة بين الأصالة والمعاصرة في مسيرة الوطن ، ويترتب على ذلك الأخذ بالعديد من المبادرات والبرامج التي تبرز مكانة هذه العناصر ، ومنها بالتأكيد الزي الوطني في التعبير عن الهوية الوطنية ، ومن هذه المبادرات ما يلي :

أولا : مبادرة السنع الإماراتي التي تهدف إلى تسجيل وحماية التراث والسلوكيات الأصيلة والعريقة لأبناء وبنات الإمارات ، وهي السلوكيات التي تشكل جزءا مهما في الهوية الوطنية بما في ذلك الحفاظ على الزي الوطني ، وهذه المبادرة تتضمن ورش عمل في المدارس والجامعات ، وإصدار مطبوعات يتم توزيعها على نطاق واسع ، وحملات إعلامية وملصقات ، ويهمكم أن تعلموا أن التركيز في عدد منها كان بالدرجة الأولى على الزي الوطني بصفة خاصة باعتباره مظهرا مهما للهوية الوطنية .

ثانيا : إصدار مجلة " مبدع " التي يتم توزيعها في المدارس وعلى نطاق واسع ، وكذلك إصدار القصص القصيرة الفائزة في المسابقات الدورية التي تنظمها الوزارة حول التراث الوطني ، وهي كلها إصدارات تبرز الزي الوطني للشخصيات المصورة في هذه المطبوعات باعتباره رمزا للهوية وللحضارة والتاريخ ، كما أنها تدعو إلى التمسك به ، والاعتزاز بما يمثله من قيم وطنية رفيعة ، وسلوك إماراتي عريق وأصيل .

ثالثاً : تنظيم فعاليات الاحتفالات السنوية باليوم الوطني والتي تركز على تعميق الثقة بالمواطنة ، وبكل ما يتميز به أبناء وبنات الوطن من مبادرات وإبداعات تعكس على حد كبير أهمية الارتباط بجذور الوطن وضرورة الالتزام بعاداته وتقاليده .

رابعاً : تنظيم المسابقات والجوائز : ومنها تلك التي تتعلق بالزي الوطني وتصميم الملابس التراثية ، بالإضافة إلى دعم الأعمال الفنية والثقافية التي تعبر عن روح المواطن في الدولة .

خامساً : تنظيم الملتقى السنوي للشباب الذي يركز على التقاء الشباب بشخصيات مواطنة تعد قدوة ومثالا يحتذى ، لهم خبراتهم الطويلة والعميقة عن الحياة والأحياء بما يصل الحاضر بالماضي في استشراف مرغوب ومنشود للمستقبل وعلى نحو وثيق .

سادساً : سوف تقوم الوزارة اعتبارا من هذا العام 2014م بإنشاء مؤشر استراتيجي لقياس مقومات الهوية الوطنية ، وسوف يتناول هذا المؤشر - بإذن الله - عدداً من المحاور منها : الاعتزاز بالزي الوطني ، وستكون النتائج بإذن الله أساسا لمبادرات جديدة في هذا المجال لتعزيز الهوية الوطنية بين أبناء وبنات الوطن وبصفة مستمرة . اسمحوا لي في هذا السياق أن أشير إلى أمرين أساسيين هما :

الأول : هو أن الاهتمام بالزي الوطني هو مسؤولية المجتمع كله ، وان الوزارة نتيجة لذلك تستوحي هذه الحقيقة في كافة أنشطتها وفعالياتها بهدف تنمية الوعي بهذا الأمر ، وتأسيس الشراكات التي تعزز ليس فقط الاهتمام بالزي الوطني ولكن - أيضا – بكل مقومات الشخصية الوطنية بالإمارات بدءاً من مرحلة الطفولة وما يتلوها من مراحل متتابعة وبلا استثناء .

الأمر الثاني : هو أن الهوية الوطنية ليست مجرد زي أو مظهر خارجي فقط بل إنها بالأساس فكر وسلوك ومنظومة أخلاقية عليا ، ونحن في عملنا بالوزارة نسعى وبجدية نحو بلورة كافة هذه العناصر والأخذ بالإجراءات اللازمة لدعم منظومة الهوية الوطنية مع تحديد أدوار كافة مؤسسات الدولة والمجتمع في هذا المجال .

إننا نتفق تماما مع العضو المحترم في أهمية أن يكون الزي الوطني دائما عنوانا لهوية المواطن وتجسيدا لكافة القيم الحميدة والسلوك المرموق الذي يتسم به أبناء وبنات الإمارات ، كما يكون له على أرض الواقع موقع فريد في حياة الفرد والمجتمع ، وأود أن أطمئن العضو المحترم أن ملاحظاتنا ودراساتنا تشير إلى أن الزي الوطني بخير ، وإن ما يمثله من قيم وأخلاق بخير أيضا ، بل إن مكانته في حياتنا بخير ، كذلك يؤكد هذا ويدعمه أن الاعتزاز به من جانب أبناء وبنات الوطن لا يزال ولله الحمد على أعلى المستويات حيث يرتدونه وبكل ثقة ، ويحافظون عليه ، ويعتبرونه دائما وعن قناعة جزءا لا يتجزأ من هويتهم ، وهم دائما يتمسكون به في مواجهة ظروف العولمة ، وفي مواجهة التغيرات السريعة في المجتمع ، وهذا في الواقع أمر يدعو إلى الاعتزاز والثقة في مكانة هذا الزي في حياتنا ، هكذا كان في الماضي ، وما زال رفيقنا في الحاضر ، وسيظل مع أجيالنا القادمة في المستقبل

إن شاء الله . أمل أن تكون هذه الإجابة وافية عن سؤال الأخ العضو المحترم ، وأرجو المعذرة على الإطالة .

أنتقل إلى السؤال الثاني : والخاص بقيام الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة بإعداد دراسة متكاملة لمعرفة مدى الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية بالدولة :

كما يعلم العضو المحترم فإن موضوع الاستعانة باللاعبين الأجانب هو موضوع مهم على مستوى العالم كله - لدينا في الهيئة العامة للشباب والرياضة ملاحظات عامة حول الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بهذا الأمر - فوجود اللاعب الأجنبي يؤدي عادة إلى زيادة الاهتمام باللعبة واجتذاب أعداد أكبر من اللاعبين المحليين إليها إلى جانب تعميق التزامهم ببذل الجهد من أجل الوصول بها إلى المستويات العالمية وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء العام في اللعبة بما يصاحب ذلك من زيادة اهتمام الجمهور واطمئنان الرعاة والمؤسسات الداعمة للرياضة ، فضلا عن ربط الأداء الرياضي في الدولة بالمستويات العالمية عموما ، هذا من جانب .

ومن جانب آخر فإن الاستعانة باللاعب الأجنبي يستلزم ميزانيات وتكاليف باهظة ، بالإضافة إلى صعوبة استقطاب لاعبين على درجة عالية من الكفاءة ، وعدم تساوي القدرات المالية بين الأندية بما قد يؤدي إلى عدم التكافؤ في المنافسة نتيجة عدم قدرة بعضها على تحمل تكاليف اللاعب الأجنبي ، هذا فضلا عن التأثير السلبي لذلك على إمكانات تطوير وتنمية قدرات المنتخبات الوطنية .

يرتبط بذلك كله عدة أمور لها تأثيرها على الأداء الرياضي منها :

الأول : هو الاستعانة بالمدرب الأجنبي لأن المدرب ربما يكون أقوى تأثيراً من اللاعب الأجنبي في تنمية قدرات الفرق المحلية ، وبث روح الحيوية والمنافسة بين الأندية .

الثاني : هو أهمية إتاحة الفرصة أمام اللاعب المحلي للاحتكاك والتنافس مع زملائهم العالميين ، وذلك من خلال إيجاد شراكات حقيقية ولقاءات متجددة مع الأندية والمؤسسات الرياضية العالمية .

الأمر الثالث : هو ضرورة بناء مناخ ملائم يكفل النجاح للاحتراف في الرياضة ، وينظم كافة جوانبه باعتبار أن الاحتراف قد يفتح المجال أكثر أمام الاستعانة باللاعب الأجنبي ، إن أية دراسة حول اللاعبين الأجانب من وجهة نظري يجب أن تأخذ كافة هذه العوامل في الاعتبار .

ويلاحظ بالنسبة للاعبين الأجانب في الدولة الآن أنهم يتركزون فقط في ألعاب الكرة الطائرة وكرة اليد وكرة السلة .

ففي الكرة الطائرة هناك (10) لاعبين أجانب تكلفتهم السنوية هي أربعة ملايين درهم ، كذلك في كرة اليد هناك (9) لاعبين أجانب تكلفتهم حوالي خمسة ملايين درهم ، وفي كرة السلة هناك (8) لاعبين أجانب تكلفتهم حوالي تسعة ملايين درهم ، وبذلك فإن العدد الكلي للاعبين الأجانب في الدولة هو(27) لاعبا يتكلفون حوالي (18) مليون درهم .

وكما نرى فإن هذه الأعداد تشير إلى أن ظاهرة اللاعب الأجنبي لازالت ظاهرة محدودة في الدولة ، ومع ذلك فإن هذا الأمر محل اهتمام الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة حيث تقوم بتقييم أداء الاتحادات الرياضية في نهاية كل موسم رياضي بما في ذلك تقييم مشاركة اللاعب الأجنبي ، كما قامت الهيئة بالفعل بإعداد لائحة جديدة للاتحادات الرياضية تهدف إلى تشجيع هذه الاتحادات على تنمية مواردها وإعطائها حرية الحركة في استقطاب اللاعبين الأجانب بالإضافة إلى تشجيعها على الأخذ بكافة المبادرات التي ترتفع بمستويات الأداء الرياضي بالدولة .

وكما ذكرت فإن موضوع اللاعب الأجنبي يرتبط كذلك بموضوع الاحتراف ، وكانت الهيئة قد سمحت بتطبيق الاحتراف في كرة القدم ، ولكن اتضح بعد عام واحد أن تكاليف الاحتراف باهظة ، وتحتاج لتوافر موارد كافية لتطبيقه بنجاح ، وقررت الهيئة في ضوء ذلك تأجيل الأخذ بالاحتراف حاليا نظرا لأن الأندية الرياضية تعاني من قلة الموارد المالية ومن عدم القدرة على التسويق وجمع التبرعات والرعايات ، فمعظم الأندية خارج أبوظبي ودبي تعتمد بشكل كامل تقريبا على الدعم المالي الحكومي .

وأخيرا أود أن أشير إلى أن الدراسات الخاصة باللاعب الأجنبي تتم بالتعاون بين الهيئة والاتحادات الرياضية ، وأن دور الهيئة في ذلك هو تقديم الدعم المالي للأندية ، وتوجيه الاتحادات إلى اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الرياضة بشكل عام ، كما ان الاتحادات لديها تفويض كامل بإجراء الدراسات اللازمة ، واتخاذ ما يلزم حسب ظروف كل اتحاد ، كل هذا يشير إلى أن هذا الموضوع لا زال في طور النقاش ، كما أنه محل اهتمام كبير ومتابعة مستديمة من جانب الهيئة ومن جانب الاتحادات الرياضية وصولا - بإذن الله - إلى قرارات تتناسب بالضرورة مع ظروف الدولة .

أنتقل إلى السؤال الثالث : والخاص بقانون حماية الآثار : وكما ذكرت في الرد الكتابي على هذا السؤال في الشهر الماضي فإن مشروع هذا القانون يمر الآن بالخطوات اللازمة لإصداره في وزارة

العدل ، وأرجو أن يسمح المجلس الموقر بإيداع تقرير تفصيلي* حول الخطوات والمراحل التي مر بها هذا المشروع حتى الآن وذلك كي يتاح للعضو المحترم الاطلاع عليه ، والتأكد بالفعل من أن الأمر يسير حسب القواعد المقررة .

معالي الأخ الرئيس ، الإخوة أعضاء المجلس ، أشكركم كثيرا على اهتمامكم ، وادعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذا الوطن العزيز ، ورعاية مصالحه والسلام عليكم .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير على هذه الإجابة الوافية ، والآن نبدأ بالتعقيبات ، ونبدأ أولاً بالسؤال المقدم من سعادة الأخ أحمد الأعماش بالنسبة للزي الوطني وتعزيز الهوية الوطنية ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، الآن معالي الشيخ نهيان أجاب على الأسئلة الثلاثة مرة واحدة ، فهل الآن لا زال الأمر حسب المعتاد أن نطرح المداخلة الأولى ثم يعلق معالي الوزير ثم نتداخل معه مرة أخرى ؟

معالي الرئيس :

نعم ، كالمعتاد ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، معالي الشيخ نهيان بن مبارك - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع شكرا جزيلا على الشرح الوافي ، وأود أن أؤكد - معالي الرئيس - لمعالي الشيخ نهيان أنه يعتبر قدوة ومربي وهو المثال الذي نقتدي به ، ونعرف أن أبناء الإمارات بأيدٍ أمينة ، ولكن هناك واقع - معالي الرئيس - أود أن التطرق إليه من خلال سؤالي هذا .

معالي الرئيس ، دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة يعيش فيها أناسٌ من كافة دول العالم ، فقد كانت الإمارات فيما مضى جزء من العالم ، والآن أصبح العالم جزء من الإمارات ، وهذا ما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ، ففي دولة الإمارات - معالي الرئيس - أكثر من مائتي جنسية ، ولكل جنسية هوية وسلوك مختلف يعبر عنه هذا الشخص حسب انتمائه لوطنه وحسب عاداته وتقاليده، وكذلك هناك ملايين من الناس الذين يدخلون لدولة الإمارات لتغطية الأحداث أو المشاركة في

* التقرير التفصيلي حول الخطوات والمراحل التي مر بها مشروع قانون الآثار ملحق رقم (3) بالمضبطة .

الأحداث والمناسبات التي تتبناها الدولة حيث أن الإمارات أصبحت كالساعة تدور ولا تتوقف أبدا ، هذا هو الجانب الأول .

الجانب الثاني : انتشرت المدارس الخاصة في الدولة حيث أصبحت تمثل أكثر من (470) مدرسة خاصة ، وهذه المدارس تحتضن عدد كبير من أبنائنا من فلذات أكبادنا من المواطنين ، وهذه المدارس لها قوانينها الخاصة في الزي وفي المنهج ، كذلك كما أشار معالي الوزير بالنسبة للمنزل ، فقد أصبح المنزل في يد المربية وليس بيد الأم ، فأصبحت المربية هي التي تختار الملابس للأطفال ، بل للكبار، وإذا أرادت الأسرة أن تخرج من المنزل تدعو الشغالة أو المربية للتجهيز واختيار ما تراه مناسبا من هذه الملابس ، فهناك - معالي الرئيس - التطور الهائل والسريع في وسائل التواصل الاجتماعي حيث حقق لأبنائنا - وللأسف - سهولة التعارف والتواصل ، فأصبح الأبناء خارج دائرة الأسر ، فهو في البيت وفي المنزل مع الأسرة لكنه خارج دائرة الأسرة ، وبدون قيود أخلاقية ، فلا نستطيع أن نضع عليه قيود أخلاقية أو مجتمعية أو انتمائية لهذا الوطن مما عزز القيم الفردية عند هذا الابن على حساب قيم الهوية الوطنية الموروثة من الآباء والأجداد .

معالي الرئيس ، إن هذا الواقع ساهم في إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية لدى المجتمع الإماراتي ، ولذلك فقد برزت فيه الكثير من العادات والتقاليد في الزي الذي له علاقة بسؤالي فأصبح المواطن يرتدي ملابس تتنافى وتتعارض في كثير من الصور المثالية التي يجب أن يكون عليها المواطن الإماراتي ، فأصبحنا لا نرى الزي الإماراتي في الأسواق ، فإذا ذهبنا للأسواق لا نرى مواطن يرتدي الدشداشة أو العقال أو في المدرسة إلا ما ندر ، فأصبح - للأسف - في جميع المراكز أو في معظم المراكز الزي الوطني لا يباع ، وأصبحت العادات والتقاليد الأخرى في الزي تذوب قليلا قليلا ، فأصبح – معالي الرئيس ، السادة الإخوة الأعضاء الكرام – ذوبان حب الزي يتجسد في أبنائنا حتى أصبحت عندنا ركائز الهوية الوطنية وشعارها المعلن والمشاهد والذي يعتبر جمال ، فجمال الهوية الوطنية يا معالي الرئيس المعلن والمشاهد أمام الناس هو اللباس ، أصبح الآن من الإثباتات المتمثلة في سلوكياتنا والتي ربما يستحي الواحد .

معالي الرئيس ، إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة نلتقي مع كثير من الثقافات والعادات والتقاليد الخارجية ، فنلتقي مع شعوب العالم في كثير من المعرفة والتطور وغير ذلك ، ونلتقي مع المسلمين في الثقافة الإسلامية ، ومع العرب في اللغة العربية والثقافة العربية ، إلا أننا لا نلتقي معهم في واحدة وهي الهوية الوطنية ، فهويتنا الوطنية هي لنا وحدنا فقط ولا يشاركنا فيها أحد .

معالي الرئيس ، حب الوطن والولاء له هو شعار وحقيقة داخل عروقنا ، والتعبير عنه باللباس هو شعار وإعلان ، وإن ما ذكره الشيخ نهيان بن مبارك حول الخطط والجهود المبذولة نثمنها ونقدرها ، ولكن نريد أن نربط بين ما ذكره معالي الوزير ومع الإمكانيات المادية المحققة لهذا الشيء ، وما هي الخطط التي تتبناها الوزارة بالرغم من أن هدف الهوية الوطنية هو الهدف السابع من اختصاصات الوزارة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة)

شكرا معالي الرئيس ، شكرا للأخ أحمد ، أعتقد فيما يخص مشاريع الوزارة وما ستقوم به من تعميق الهوية الوطنية لدى المواطنين أود ان أؤكد – ولله الحمد – أن أبناءنا وبناتنا في دولة الإمارات يعتزون بتراثهم وثقافتهم وزيهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ونرى هذا في كثير من الفعاليات والأنشطة وفي المدارس وغيرها ، فدائما يعتزون بوطنيتهم وبهويتهم ، فلا أظن أن هناك خطر لا على هويتنا ولا زينا الذي نعتز به ، وبالأخص الكبار فحتى عندما يسافرون فإنهم يلتزمون بالزي الوطني ، وكما تفضل سعادة الأخ العضو المحترم أحمد فالمسؤولية جماعية ، فليست مسؤولية الوزارة فقط ، فهذه المسؤولية تشترك فيها العائلة والمدرسة والجامعة والوزارة ، فكلنا نعمل للحفاظ على هذه الهوية التي نعتز بها وبزينا الوطني وثقافتنا وعاداتنا وتقاليدنا ، ومن يتابع الأنشطة في الدولة يرى هذا جليا سواء كان في الوسائل الإعلامية أو في الأنشطة المختلفة ، فدائما يكون التركيز على الهوية الوطنية والتراث والعادات والتقاليد في جميع المجالات وبالذات الاهتمام بالزي الوطني ، فأود أن أطمئن الأخ العضو المحترم أحمد بأن هناك وعي لدى أبنائنا وبناتنا بالحفاظ على هذا التراث ، وكما ذكر المغفور له مؤسس الدولة الوالد الشيخ زايد " رحمة الله عليه " أن من ليس له ماضٍ ليس له حاضر ، والالتزام والحفاظ على العادات والتقاليد بما فيها الزي الوطني هو ركيزة أساسية وأساس للانطلاق للمستقبل ، وقد ذكرت في الكلمة التي ألقيتها أن لدينا مبادرات في الوزارة للمساهمة مع فعاليات المجتمع سواء كانت الخاصة أو الحكومية أو العامة أو الشعبية للحفاظ على هذه الأمور ، وآخر ما قمنا به في احتفالات العيد الوطني من أنشطة مكثفة في جميع مناطق الدولة من أولها لآخرها وذلك بتعريف أبنائنا وبناتنا على عاداتنا سواء في البحر أو البر والعمل في الماضي ، وكيف كان يعيش آباؤنا وما

يعتمدون عليه من رزق سواء كان في البحر أو البر وزينا وعاداتنا وتقاليدنا ، وهذه الأنشطة مستمرة تقوم بها المدارس وتقوم بها الوزارة وتقوم بها المؤسسات الأخرى ، فهي مسؤولية مشتركة على الجميع ، ولا أظن ان هناك خوف على هويتنا بالرغم أن عندنا – كما ذكر الأخ العضو – مائتي جنسية في الدولة ، لكن هذا لم يؤثر على التزامنا واعتزازنا بماضينا وعاداتنا وتقاليدنا وزينا ، وشكرا.

معالي الرئيس :

تعقيب أخير يا أخ أحمد ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الوزير ، معالي الرئيس ، الزي الإماراتي رجاليا ونسائيا ليس لباسا لا شعار له ، بل هو عنوان – حقيقة – اسمها قيم إماراتية ناطقة متمثلة بالعزة والشهامة والكرم والأخلاق النبيلة والوفاء والولاء للوطن والصدق ، وهذا ما يميزنا ، وأننا نقول لمن يريد أن تذوب هويتنا سواء كان منا أو من أبنائنا أو من هم من خارجنا نقول أننا لا نريد أن تذوب هذه الهوية الوطنية بمفهومها الشامل والذي من ضمنه الزي الوطني ، فالزي الوطني هو موروث أصيل تاريخي نتمسك به وندافع عنه ونفتخر به ونعتز به ، وأن ظهور القيم والمبادئ الجديدة في حياتنا اليومية من خلال الواقع الذي نعيشه حاليا والخلط بين التقاليد والأعراف الأخرى قد يهدف أو سوف يؤدي إلى عولمة قيمنا ومبادئنا الوطنية ، لكن نحن لن نقبل عولمة مبادئنا وقيمنا الوطنية وانتمائنا لأرضنا وقادتنا وشعبنا ، ونتمسك به ، واستشهد حول هذا التمسك بالاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور (250) عاما على بناء مجد الوطن وهو قصر الحصن ، وهو ارتداء اصحاب السمو الشيخ محمد بن زايد والشيخ محمد بن راشد والحاضرين اللباس الذي كان يرتديه آباؤنا وأجدادنا ، والهدف من ارتداء هذا اللباس - معالي الرئيس– هو رسالة للمواطنين بأن هذا هو تراثنا وهذا هو مجدنا وهذا هو عزنا ، ونحن نتمسك به ولن نحيد عنه ، وفي كثير من المناسبات نرى ونلاحظ حكامنا وقادتنا - حفظهم الله ورعاهم - يتمسكون باللباس في الفروسية وفي الكثير من المناسبات التي تعني رجولة الرجل الإماراتي وشهامة الرجل الإماراتي وعزة هذا الرجل ، وهذا دليل على أن هذه رسالة وطلب أننا يجب أن نكون أوفياء لآبائنا وأجدادنا وللقيادة المخلصة التي أوصلت إلينا هذا الشيء ، ولذلك أطلب يا معالي الرئيس من المجلس الموقر توصية نطلب فيها من الحكومة إعداد استراتيجية شاملة للحفاظ على الزي الوطني والتمسك به رجالا ونساءً ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، والآن ننتقل للتعقيب على السؤال الثاني ، فليتفضل سعادة الأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، هل بالإمكان أن يقرأ سعادة الأمين العام نص السؤال مرة أخرى .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الأمين العام بتلاوة نص السؤال .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة :

يشارك عدد من اللاعبين الأجانب في الوقت الحالي كمحترفين في بعض الألعاب الجماعية مثل "كرة اليد ، كرة السلة وكرة الطائرة " .

فهل قامت الهيئة بعمل دراسة متكاملة لمعرفة مدى الاستفادة الفنية والمادية من مشاركة هؤلاء اللاعبين على اللاعب المواطن واللعبة عموما ؟ وما هي نتائج هذه الدراسة ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل اخ مروان .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، في البداية أشكر معالي الشيخ نهيان بن مبارك على جهوده للرقي ببيئة الرياضة في الدولة ، والشكر موصول لسعادة الأمين العام وفريق العمل في الهيئة على جهودهم الحثيثة والمتواصلة ، وإن الإعلان الأخير – معالي الرئيس – عن إنشاء (35) منشأة رياضية خير شاهد على جهودهم المباركة وسعيهم الحثيث للنهوض بالرياضة والرياضيين والمنشآت الرياضية ، فالخبر أسعد شريحة كبيرة من المواطنين تواصلوا معي شخصيا وطلبوا نقل الشكر والثناء لمعالي الوزير وفريق عمله ، والشكر موصول لوزارة الأشغال بالتعاون معهم في تنفيذ هذه المشاريع .

معالي الرئيس ، سطرت هيئة الرياضة والشباب وتنمية المجتمع في رؤيتها كلمات رائعة على الموقع الالكتروني كالتالي : " مجتمع رياضي ، شباب مبدع ، انجازات رياضية عالمية " وأنا اليوم أتكلم عن الإنجازات الرياضية العالمية وأحد الأهداف الاستراتيجية التي ربطت بالرؤية هي تطوير القطاع

الرياضي لتحقيق الانجازات والبطولات ، وإذا نزلنا للأسفل للاتحادات الموجودة تحت مظلة الهيئة فقد أشار أحد المواقع الإلكترونية لأحد الاتحادات إلى أنه ترمي استراتيجية الاتحاد إلى رفع وتطوير مستوى اللاعبين لتحقيق أفضل النتائج في شتى الميادين الخليجية والعربية والآسيوية والدولية .

معالي الرئيس ، الكل يشهد على تطور الرياضة الإماراتية ، وتواجدها في العديد من المحافل ، ولكن يبقى السؤال : ما هي النتائج ؟ ومتى تحققت هذه النتائج ؟ تفضل معالي الشيخ نهيان " الله يحفظه ويبارك فيه " وقال أن هناك جهود وتطوير ، ولكن حتى اليوم ليس لدينا دراسة تشير إلى مدى الاستفادة من تواجد اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية .

معالي الرئيس ، كانت عندنا مبادرة في اتحاد اليد وأنا عايشتها عندما كنت لاعبا في اتحاد اليد ، فكان هناك منتخب ناشئي اليد وسمي بمنتخب الأمل ، ففي تلك الفترة لم يكن هناك أجانب ، فاتحاد اليد بالتعاون مع الهيئة رعوا المنتخب ثلاث أو أربع سنوات وحققوا البطولة الآسيوية ، وكما قلت في تلك الفترة لم يكن لدينا لاعبين أجانب يلعبون عندنا في هذه الألعاب الجماعية ، فما أود قوله أن اللاعب الإماراتي عندما يأخذ دوره وفرصته ينجز ويحقق أفضل النتائج عندما تكون البيئة مهيأة كما تفضل معالي الشيخ نهيان . وقبل مداخلتي في السؤال تواصلت مع الأمين العام " الله يحفظه " لأخذ معلومات والتشاور معهم في السؤال ، لكن ما أود التنبيه له أنني سألت أحد رؤساء الاتحادات : متى كانت آخر مرة أحرزنا بطولة في اتحادك ؟ والغريب أنه أخذ ثلاث دقائق ليتذكر ، وفي النهاية أجابني بأنه لا يتذكر ، فآخر مرة حققنا في هذا الاتحاد بطولة هي قبل عشر سنوات ، فوجود اللاعب الأجنبي اليوم بيننا قد يكون له فائدة ، ولكن يجب أن يكون هذا بناء على دراسة ومعلومات تفيدنا ، فأنا تكلمت عن منتخب الأمل وكلهم من المواطنين حققوا الآسيوية وشاركوا في كأس العالم بعد أربع سنوات . تكلم معالي الوزير بخصوص العوائد الفنية والمادية ، اليوم المتابع للألعاب الجماعية سواء اليد أو الطائرة أو السلة يرى معاناة اللاعب المواطن مثلا في السلة ، فكل الأجانب عمالقة فيصاب بالإحباط ، فلا تستطيع أن تضرب الكرة ولا تستطيع الدفاع لأن اللاعب الأجنبي عملاق ، ولذلك فالمستوى الفني ليس به تطور عندنا ، فإذا نظرنا إلى لعبة كرة اليد تأسف على الحارس المواطن الموجود والذي يستلم الأجوال من كل صوب ، وإذا نظرت إلى كرة الطائرة فالبصير أعانه الله على كل " سيرف " يضربه الأجنبي ، فالتطوير غير موجود ، لأنه لو كان الأجنبي يفيدنا فنيا لكنا وصلنا على الأقل للمسابقة الخليجية وتنافسنا على الكأس الخليجية ، فلنترك الآسيوية والعالمية الآن . فمعالي الرئيس ، ما أطلبه من مداخلتي – ان شاء الله تكون الأولى والأخيرة – أن نعمل دراسة على الأثر الفني والأثر المالي

للاعبين الأجانب ، فقد تفضل معالي الشيخ نهيان " الله يحفظه " وذكر بخصوص الأثر المالي ، فاليوم كله عندنا صرف ، وليس لدينا مردود ، فهناك كما ذكر معاليه عدد (27) لاعب أجنبي يكلفوا الدولة (18) مليون درهم ، والأندية الكبيرة سواء في دبي أو في أبوظبي إذا كانوا يريدون المشاركة باللاعب الأجنبي فالأفضل أن يشارك في المشاركات الخارجية وليس في الداخلية لأنه كما تفضل معالي الشيخ نهيان " الله يحفظه " هناك عدم تكافؤ للفرص في ظل وجود الأجنبي ، لكن نحن نستطيع أن نجعل الفرص متكافئة إذا سحبنا اللاعب الأجنبي ، وهناك مبادرة قام بها الدكتور عيسى النعيمي في اتحاد اليد حيث كان في العام الماضي لاعبين أجنبيين اختصرهم على لاعب واحد فقط ، واليوم فيها فائدة في نتائج الفرق لمن يتابعهم ويرى مستوياتهم ، لكن في وجود اللاعب الأجنبي تجد أن هناك فرق في ترتيب الدوري نتائجها صفر في كل المباريات التي لعبوها لأنه ليس لديهم لاعبين أجانب يشارك معهم ، فميزانيته لا تسمح له كما تفضل معالي الشيخ نهيان ، فكل ما أرجوه -معالي الرئيس- من معالي الشيخ نهيان وفريق العمل أن يقوموا بعمل هذه الدراسة بالتعاون مع الأندية ، وكلي أمل أن النتائج ستكون بإعطاء اللاعب المواطن فرصته وصرف المبالغ على تأهيل المدرب المواطن كما تفضل معالي الشيخ نهيان أن هذا سيعود بالأثر الإيجابي على الألعاب الجماعية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة)

شكرا للأخ مروان ، الحقيقة المفروض أن يكون الأخ مروان رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة ، فيبدو أنه أدرى منا كلنا بالرياضة لأنه مارسها ويعرف مداخلها ومخارجها . كما ذكرت أننا نقوم بدراسة وافية وشاملة بالتشاور مع الاتحادات الرياضية للوقوف على مدى الاستفادة من اللاعب الأجنبي وبالأخص في الألعاب الثلاثة التي ذكرتها ، وسنوافي مجلسكم الموقر – إن شاء الله – بنتائج هذه الدراسة ، وبالتأكيد اهتمامنا الأول والأخير هو الاستفادة من بعض الأجانب الذين لديهم خبرة طويلة ، وأنا كما ذكرت أتفق مع الأخ مروان أنه يجب أن نعطي المواطن الفرصة لأن يرقى بمستواه من خلال توفير المدرب الجيد والوسائل التي تمكنه من الارتقاء بمهاراته في اللعبة من خلال المشاركات الدولية والداخلية ، ومرة أخرى نشكر الأخ العضو المحترم مروان على اهتمامه لأن الرياضة هي أحد ركائز المجتمع وهي مهمة في صقل المواهب والعمل الجماعي والاحتراف

والتنافس الشريف ، وأيضا مشاركة الفرق في المحافل الدولية ، ورفع علم الإمارات في الدول المختلفة من خلال مشاركتهم ، وسنعمل جاهدين على التشاور مع الاتحادات الرياضية المختلفة والاستفادة من آرائهم لتقييم مدى الاستفادة من اللاعب الأجنبي ، وبالتأكيد أن له سلبياته وله إيجابياته ، وسنعرضها على مجلسكم الموقر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ننتقل إلى السؤال الثالث ، تفضل سعادة الأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، والشكر – أيضا – موصول لمعالي الوزير الشيخ نهيان بن مبارك . بالنسبة لتأخر إصدار قانون الآثار أذكر كما ذكر معالي الوزير – أيضا – بمقولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله - " من لا ماضٍ له فليس له حاضر ولا مستقبل " ، فالآثار والمواقع التاريخية مهمة جدا بالنسبة لأي دولة ، فأولا : الحفاظ على تاريخ البلد من خلال هذه الآثار والحفاظ عليها ، وكما نقول دائما أن إزالة أي جزء من الآثار لا يعوض ، فإذا هدم أي جزء من الآثار أو أزيل بالبلدوزرات أو بأية طريقة ثانية فلا عودة لهذا الشيء . كذلك إن الحفاظ على الآثار والمواقع التاريخية هو جزء من الحفاظ على الهوية الوطنية كما ذكر أخي أحمد الأعماش سواء في الزي الوطني أو اللغة أو المواقع التاريخية والأثرية ، فمن المهم جدا المحافظة على هذه الآثار ، ثم أيضا نتعلم الكثير من تاريخ الإنسانية من خلال الآثار الموجودة عندنا والتي يزيد عمرها على ما يقرب من خمسة آلاف أو ستة آلاف سنة قبل الميلاد . وأيضا تسجيل المواقع الأثرية والتاريخية في التراث العالمي لدى اليونسكو بحاجة إلى وجود قانون ، ففي عام 2001م كان هناك أول موقع من دولة الإمارات حيث سجلت مدينة العين في لائحة التراث العالمي ، وإن شاء الله في شهر يونيو من هذا العام نسجل خور دبي ، وهذا طبعا كله بحاجة إلى وجود قانون للآثار والمواقع الأثرية والتاريخية في الدولة ، وإلى الآن منظمة اليونسكو يطالبوننا بأن نصدر القانون بأسرع ما يمكن حتى يتم تسجيل مدينة العين لأننا ننتظر حتى الآن التسجيل الرسمي . في دولة الإمارات حسب إحصائيات أولية قمنا بها في جمعية التراث العمراني عندنا ما يقارب من (2800) موقع أثري وتاريخي ، وربما يظن الكثير من الناس أن لدينا فقط خمسين أو ستين موقعا ، ولكن الحقيقة أن هناك (2800) موقع وأقول أكثر – أيضا – من ثلاثة آلاف موقع ، وللأسف إلى الآن لا يوجد – أيضا – لائحة رسمية على مستوى الدولة توضح المواقع التاريخية والأثرية حتى يتم الحفاظ عليها بشكل

واضح ، ربما في بعض الإمارات يوجد لديهم لوائح ولكن على مستوى الدولة ككل حتى الآن لا توجد مثل هذه اللائحة ، والوضع الحالي لهذه المواقع الـ (2800) نلاحظ من خلال ما نقرأ أو من خلال ما نتابع أو من خلال عملي أنا في إدارة التراث أو في جمعية التراث أنه في كثير من إمارات الدولة كل أسبوع وكل يوم وكل شهر هناك مناطق تاريخية بأكملها ومناطق تراثية ومواقع أثرية بالإشارة إلى بعض المشاريع الحديثة من طرق وشوارع سريعة فإنها تأتي على مدافن عمرها أربع أو خمس آلاف سنة ، وتأتي على مناطق سكنية عمرها مائتي سنة أو ثلاث مائة سنة ، فكل هذا يحدث لعدم وجود قانون يحمي هذه المواقع ، ولذلك نلاحظ أن جزءاً من تاريخنا يتناقص ، فكل يوم هذه الـ (2800) تقل إلى (2700) و (2500) وهكذا . أيضا عدم وجود قانون يؤدي إلى النهب والسرقة ، ولذلك نسمع كثيرا أن بعض المواقع الأثرية مفتوحة وليس عليها سياج لحمايتها ، فأي شخص سواء مواطن أو وافد أو مقيم أو زائر يمكنه أن يدخل الموقع ويفتح ويأخذ ما يريده ، وهذا حدث كثيرا ، والإخوة في الوزارة أعتقد على اطلاع بهذا الشيء ، لذلك من المهم جدا إصدار هذا القانون بأسرع ما يمكن ، فكما ذكر معالي الوزير فعلا أنا منذ أكثر من تسع سنوات كنت في اللجنة ولكن إلى الآن أشعر أن هناك تأخير في ذلك ، فتسع سنوات تمر لإصدار قانون لحماية تاريخنا وتراثنا وآثارنا هي مدة طويلة جدا ، فطلبي هو إصدار هذا القانون بأسرع ما يمكن لنحافظ على تاريخنا وهويتنا الوطنية ، وشكرا .

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار)

نشكر الأخ العضو المحترم رشاد بوخش على اهتمامه بالحفاظ على تراثنا والآثار ، وهو – أيضا – له باع طويل في هذا المجال حيث قام على ترميم الكثير من المباني الأثرية والحفاظ عليها في دبي ، وأنا سأترك مذكرة لديكم توضح متابعتنا لسير إصدار قانون لحماية الآثار والحفاظ عليها وأيضا كتابتها ، ولكن للأسف منذ عدة سنوات ونحن نحاول من خلال المؤسسات الأخرى ، وكما ذكر الأخ الدكتور أنور أن قانون التأمين الصحي أخذ وقتا طويلا ، ونحن – أيضا – نعاني من نفس الإشكالية حيث أخذ صدور قانون حماية الآثار وقتا طويلا ، وهو موجود الآن في لجنة الفتوى والتشريع في وزارة العدل ، ونتوقع إصداره لأن كل إمارة لها إدارة أو دائرة خاصة للإهتمام بهذا الشأن ، فهذه المذكرة التي سأتركها لديكم توضح مراحل العمل في إصدار قانون حماية الآثار ، فقد بدأنا بذلك في مايو من عام 2010م والآن نحن في عام 2014م ولم يصدر القانون حتى الآن ، ونحن نتوقع أن

يصدر بعد التشاور في شأنه ، فكلما تشاورنا مع الدوائر المختلفة في الإمارات فكل واحد له رأي سديد ووجهة نظر ، فحاولنا أن نأتي بقانون يوافق عليه الجميع ينفذ ويلتزم به الجميع في جميع الإمارات ، ففي 12/27 تم مخاطبة وزارة العدل والفتوى والتشريع والرد على استفسار اللجنة الفنية العليا بخصوص بعض المواد ، فالموضوع الآن لدى وزارة العدل وإن شاء الله تتم الموافقة عليه وإصدار القانون الذي يجيب على أسئلة وتحفظ العضو المحترم رشاد بوخش عن الاهتمام بالآثار ، فهذا كلنا نوافقه على الواجب الوطني بالحفاظ على آثار دولة الإمارات والتي من خلالها يتضح أن دولة الإمارات ليست وليدة الأمس وإنما لها تاريخ عريق وحافل وأنها كانت جزء من المنظومة العالمية والإنسانية ، لذلك فنحن نهتم كثيرا بالحفاظ على هذه الآثار الثمينة والتي تعبر عن عراقة وعمق تاريخ هذه الدولة العزيزة على الجميع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ رشاد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا – أيضا – لمعالي الوزير ، وفقط كلمة بسيطة ، نشكر – طبعا – معالي الوزير على اهتماماته الكبيرة في مجال الثقافة والتراث والآثار ، ومعالي الوزير - طبعاً - على رأس الوزارة منذ عدة أشهر ، ونتمنى – إن شاء الله – أن يصدر هذا القانون خلال عدة أشهر حتى نستفيد منه في هذا الجانب ، فكما نقول دائما أن كل يوم يمر علينا بدون وجود القانون فإنه يمكن أن يهدم مبنى تاريخي أو ينقب عن موقع أثري ويسرق ما فيه ، فتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم دائما لجميع الوزارات هي بالعمل ، خاصة أننا نريد أن نصل إلى مستوى الدول المتقدمة ، فالمفروض أن تصدر هذه القوانين بشكل أسرع ، فمسألة سبع سنوات وثمان سنوات لصدور قانون أعتقد أنها طويلة جدا سواء لصدور قانون حماية الآثار أو غيره من القوانين ، فنرجو أن تسير هذه الأمور بشكل أسرع حتى نحافظ على تاريخنا وتراثنا وهويتنا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ رشاد ، سمو الشيخ نهيان بن مبارك نشكر معاليكم على حضوركم ، تفضل الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، أنا طلبت رفع توصية ، فهل تطرح الآن بوجود معالي الوزير ....

معالي الرئيس :

معالي الوزير سمع التوصية ، فأنت أرسل إلينا التوصية المقترحة وسنراها ، وإن شاء الله في نهاية الجلسة نعرضها على المجلس لأخذ التصويت عليها ، والآن نشكر معالي الشيخ نهيان بن مبارك على حضوره وعلى إجابته على الأسئلة وتفاعله مع الأعضاء ، ونأمل إن شاء الله أن نراك في جلسات قادمة ، تفضل .

معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان : (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع)

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر الإخوة الأعضاء المحترمين ، والأخوات العضوات على اهتمامهم بهذه المسائل المهمة في دولتنا العزيزة علينا ، وأتمنى لكم التوفيق ، ومشكورين .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " .

معالي الرئيس :

بالنسبة للسؤال الخامس* والموجه إلى معالي الشيخ حمدان بن مبارك هناك رسالة بالإعتذار عن عدم حضور هذه الجلسة ، وطبعا هذا يشمل كلاً من السؤال والموضوع العام الذي كان سيناقش مع معاليه، لذلك يتم تأجيل السؤال والموضوع العام إلى جلسة أخرى ، والآن ننتقل إلى السؤال السادس .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة من سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي حول " حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة :

تسببت الأمطار التي هطلت على الدولة في الفترة الماضية إلى حدوث أضرار جسيمة في شارع "شمل القصيدات " بإمارة رأس الخيمة .

فما هي أسباب حدوث هذه الأضرار رغم حداثة إنشاء هذا الشارع ؟ " .

---

* نص السؤال الخامس ملحق رقم (5) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

بداية لا بد وأن أشيد بالجهد الذي يضعه الإخوة اعضاء المجلس وعلى رأسهم معالي الرئيس ، والشكر كذلك موصول للأخ العضو فيصل الطنيجي على هذا السؤال الهام . حقيقة للإجابة على هذا السؤال لابد أن نقدم الشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد لأن هذا المشروع يعتبر من المشاريع التي تشملها مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، وتقوم وزارة الأشغال العامة بمتابعته كإجـــراء تنفيذي للجنة متابعـــة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، وللإجابة على هذا الســـؤال – الحقيقة - هناك ربما عرض بسيط أود عرضه أمام الإخوة الأعضاء لأن هذا العمل هندسي ، فهذا الطريق من الجيد أن يقال أنه تحت التنفيذ حتى لا نذهب بعيدا ، فربما صيغة السؤال لم تكن معبرة عن حقيقة هذا الشارع ، فهو كان وما زال تحت التنفيذ ، والمشروع حقيقة حتى نعرف قيمته الفعلية لا بد أن نعود قليلا إلى التاريخ ، فهذا المشروع كان ضمن أحد المشاريع التي تنفذها وزارة الأشغال العامة في عام 2015م ، وكان جزءا من مشروع ربط طريق الإمارات سابقا ، وهو الربط بمدينة شعم ، ولكن لأسباب خرجت عن إرادة وزارة الأشغال اتفقنا مع الحكومة المحلية بأن يكون هذا الطريق طريقا داخليا لمجموعة من الأسباب أهمها : أن هذا الطريق ليس له بديل ، فهذه الجزئية من الطريق ليس لها بديل يربط بين مناطق رأس الخيمة ، كذلك هذا الطريق يعتبر منفذا لكل رابط إلى طريق الإمارات للخروج من إمارة رأس الخيمة ، كذلك هذا الطريق يحتوي على كل الخدمات التي من الممكن أن نفكر فيها تحت الأرض ، فقد تم إنشاؤه وبقيت الخدمات جلها إن لم يكن كلها تحت الأرض مدفونة ، وطول الطريق هو تسعة كليومترات ولكنها ربما تكون أصعب تسعة كيلومترات للتنفيذ في دولة الإمارات ، فقد كان المخطط لوزارة الأشغال العامة أن تقوم بتنفيذ هذا المشروع بعد أن يتم الانتهاء من طريق رأس الخيمة الدائري والذي هو الآن تحت التنفيذ ، إلا أنه لأسباب محددة ألا وهي أن كثير من المواطنين كانت تنظر إلى هذا المشروع بشكل يومي وتتكلم في الصحف بشكل يومي وتخاطب وزارة الأشغال بشكل يومي ، ولذلك رأت لجنة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة أن تذهب إليه وتعمل على تنفيذه ، الآن هو طريق تحت التنفيذ ، ولكن العاصفة وأمطار الخير في تلك الفترة لم تكن – الحقيقة – عادية ، لذلك فالطريق لم ينتهي ، والجزأين الأساسيين منه وهو الحاجز لم ينتهي بعد ، والثاني كذلك معدات الطرد وتصريف مياه الأمطار لم يتم تركيبها بعد ، لذلك فإن تجمع

مياه الأمطار أتت في تلك المناطق ، ولا بد كذلك أن أشير هنا بأن هذا المشروع هو الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تتفق عليه جهتين هما : وزارة الأشغال العامة والمكلفة من قبل لجنة متابعة مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة ، والجهة الثانية هي الهيئة الوطنية للكهرباء والماء التي قامت بالتنسيق مع حكومة رأس الخيمة ومع وزارة الأشغال بأن تقوم في نفس الوقت برفع خطوط المياه القديمة وتنفيذ خطوط مياه جديدة ، لذلك فهذا التنسيق – الحقيقة – محمود ونحن نشجع عليه كثيرا ، ولكنه أتى بما رأيناه عند هطول الأمطار حيث تجمعت الأمطار في المناطق التي كان لا بد وأن تحمى من جزئية الطريق ، وكان لا بد وأن تنفذ خطوط المياه في أماكن تجمع المياه ، لذلك الإجابة – حقيقة – أن الظرف لم يكن عاديا ، والطريق لم يكن مكتملا ، وبالتالي من الصعب أن تحارب الطبيعة ، فمن هنا أتى التأثير على هذا الطريق ، ولكن كونه تحت التنفيذ وهو يقع ضمن مسؤولية المقاول الذي قام بإصلاح العطل وسرعة تنفيذه ، ولكن نحن في وزارة الأشغال كان علينا جزئيتين هما :

الأولى أن نعالج المصدر أكثر من أن نعالج النتيجة ، فتجمع مياه الأمطار تحت الطريق عبارة عن نتيجة وليست سببا ، حقيقة هناك فريق عمل مشترك بين مؤسسات رأس الخيمة كلها من وزارة الأشغال وبلدية رأس الخيمة ووزارة البيئة تقودها جميعا وزارة الأشغال العامة للنظر في الشعاب والوديان في وادي عجيل الذي – حقيقة – اتى بما أتى في موسم الأمطار على هذه الجزئية من الطريق ، هذا جانب . الجانب الآخر : هناك مختبر متخصص يقوم كذلك بمتابعة الأحداث التي حدثت في هذا الطريق ودراستها ورفع تقرير فني لنا حتى نتأكد من أن ما تم تنفيذه ليس من مسؤولية المقاول وإنما مسؤولية الأمطار . هذا – حقيقة – ربما سرد مفصل للإجابة على سؤال السيد العضو ، وشكرا

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ فيصل الطنيجي .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي وزير الأشغال الدكتور عبدالله بالحيف النعيمي ، كذلك نشكره على زيارته الميدانية لموقع الحادث .

طبعا في البداية أنا وصلني تقرير من الوزارة بخصوص سؤالي يقول في خلاصته أن المشروع لا زال قيد التنفيذ ، ولم يتم استلامه من المقاول ، وقد تم فتح جزء من المشروع لتسهيل حركة المرور نظرا لطبيعة المشروع ، معالي الرئيس ، الآن فتح جزء من المشروع لتسهيل حركة المرور أولا أريد

أن أعرف هذه المسألة مسؤولية من ؟ هل هي مسؤولية الوزارة أم مسؤولية الحكومة المحلية أم الناس الذين كانوا يطالبون بفتحه لأنهم يتأخرون في الذهاب إلى أعمالهم ؟ هذه النقطة الأولى .

النقطة الثانية: الجزء المتضرر طبعا غير مكتمل عند سقوط الأمطار ، وهناك اختلاف في المنسوب لارتفاع المنسوب عن مستوى الأرض ، فالمنسوب – صراحة – فيه إشكالية بأنه مرتفع كثيرا عن المحلات ، وهذا أدى إلى تجمع الأمطار في جانبي الطريق مما أثر على الشارع وأدى إلى التشقق فيه وليس تصدع ، لا أعرف إذا كان الأخ سالم يستطيع أن يعرض لي هذه الصور للإشارة ، فهذه التي تظهر في الصور ليست تصدعات ، وإذا نظرنا إلى الصورة الثانية والثالثة نجد أن الشارع أساسه فارغ من تحت ، والصورة التي بعدها توضح ارتفاع المنسوب ، فلا أدري هل المقاول تصرف بشكل صحيح في العمل في هذه الجزئية ، هذا أولا .

ثانيا : الطبيعة الجغرافية للمنطقة ووقوعها في منطقة منخفضة ووديان نحن نشاهد الشوارع القديمة الآن والتي أقيمت قبل (15) أو (20) سنة حيث كانت الأمطار أكثر من الآن ، فهذه لا تعتبر عاصفة يا معالي الرئيس ، فآخر أمطار سقطت في الدولة في شهر نوفمبر حصلت في عام 1997م ، لكن في الثمانينات كان هناك أمطار كثيرة في هذا الوقت من العام ولكن كان هناك مجاري للوديان تحت الشوارع ، طبعا المرحلة الأولى من الشارع من شمل إلى شعم هنا كانت إشكالية لأنه تم غلق جميع مجاري الوديان مما أدى إلى الكارثة الأولى وهي غرق ثمانين بيت في شعبية راشد ، في المرحلة الثانية من المشروع أدت إلى انهيار الشارع ، وهناك طبعا أسباب كثيرة ، فسقوط الأمطار ليس السبب الرئيسي في المشكلة ، صراحة أسباب التصدعات – وأنا لا أقول أنها تصدعات وإنما هي انهيارات ، وربما تكون جراء التقصير فقط – فممكن أن نرجع إلى توصيات المجلس في مناقشتنا مع وزارة الأشغال في شهر ابريل من عام 2013م وذلك في الجلسة العاشرة ، فكانت هناك التوصيات المتعلقة بواقع الطرق الاتحادية :

التوصية الأولى منها تنص على : " تشكيل لجنة عليا على المستويين الاتحادي والمحلي في الدولة تتولى أعمال التخطيط والتنسيق لمشروعات الطرق وصيانتها ، وإيجاد آلية مناسبة لإزالة المعوقات " أعتقد أن رقم (1) فيه خلل .

التوصية الثانية تنص على : " توحيد المواصفات الفنية للطرق مع مراعاة توفير مواصفات السلامة والأمان المرورية وفقا للمعايير العالمية " طبعا المعايير العالمية هي في اختيار المقاول وفي

المناقصات وفي أثناء تنفيذ المشروع ، وكذلك ما بعد تنفيذ المشروع والمحافظة عليه ، فنحن لا نريد أن ندفع صيانة كبيرة في هذا الموضوع .

التوصية الرابعة تنص على : " إيجاد برامج وآليات عمل محددة في شأن مواجهة الأزمات الطارئة خاصة فيما يتعلق منها بالحوادث والانهيارات الصرفية وزحف الرمال على بعض الشوارع المفتوحة في المناطق الرملية " " 4. العمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير شبكة الطرق الاتحادية وتنفيذ نظام الصيانة ... " فهذه توصيات المجلس الوطني في الجلسة العاشرة في الدور السابق ، الحقيقة (90%) منها الخلل في تنفيذها أثر إلى وجود الإنهيار في هذا الشارع . وسؤالي لمعالي الوزير أعود وأكرر : من المسؤول الآن في هذا الموضوع ؟ من المسؤول عن فتح الطريق الذي تسبب فيما حصل؟ صحيح أنه أثناء التنفيذ ولكن تم فتح جزء من المشروع لتسهيل حركة المرور، فهذا مسؤولية من ؟ هل هي مسؤولية المقاول أم الوزارة أم الأمطار ؟ فإذا توصلنا إلى أن السبب هي الأمطار فما هي الخطوة التالية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ فيصل ، معالي الوزير ، الأخ فيصل يسأل عن مسؤولية موضوع التصدع من مختلف النواحي ، وبالتالي هل كان من الحكمة فتح جزء من المشروع ، وعلى من تقع المسؤولية في ذلك ؟ تفضل .

معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو ، حقيقة ربما يعلم أكثر مما أعلم عن التوصيات التي ذكرها في شهر ابريل من عام 2013 في الجلسة العاشرة ، ولكن دعني أقول أن الضرورة هي الأساس حتى لا نذهب بعيدا ، فليس السبب المطر ، فهذه ظاهرة طبيعية وقد يأتي هذا وقد يأتي أكثر منه ، ولكن فتح جزء من الطريق كان ضرورة لأنه لم يكن هناك خيارا آخر للحركة في هذا الاتجاه ، لذلك قامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية والحكومة المحلية ومع كل من له علاقة بهذا الطريق بفتح جزئي له حتى تستطيع الناس أن تسير ، وإلا فكان مخططنا نحن في وزارة الأشغال أن نغلق هذا الطريق تماما ونقوم بتنفيذ الأعمال كلها ، فربما لن نصل إلى ما وصلنا إليه ، ولكن وزارة الأشغال رضوخا لطلبات المواطنين وجدت نفسها مضطرة أن تذهب بهذا الطريق ، وهناك طرق أخرى قمنا بتنفيذها مشابهة لهذا الطريق وحدث بها كما حدث في هذا الطريق ولم يكن هناك خلافا على أن الضرورة أحيانا تفرض عليك أمر ما ، فاليوم نحن نعمل في طريق التقاطع الخامس ، وربما قلب

المدينة وقلب الحركة المرورية فيه كل ما حدث هنا بعد أن جاءت الأمطار ، ولكن نظرا لعدم اكتمال هذا المشروع يحدث أن تتجمع بعض المياه ، ويحدث أن يحصل هناك الخلاف بين النحر وبين الهدم ، ولكن الطريق غير مكتمل ومضخات الضخ غير مكتملة ، ولم نستطع تشغيلها لأنه في ذلك الوقت لم يكن بالإمكان تشغيلها ، والآن الجزء الذي تم فتحه كان لا بد أن يتم فتحه تسهيلا لمرور الناس ، فأسهل الطرق لنا في وزارة الأشغال وللمنفذ كذلك أن نغلق الطريق ، وبالتالي تصبح هذه ليست للناس حتى يتم الانتهاء منها ، وبالتالي فهذا الطريق لا زال تحت التنفيذ ، والحديث حوله ربما يكون مبكرا اليوم ، ونستطيع القول أنه بعد ان يتم الانتهاء منه نحن على يقين أن هذه الأمطار إن شاء الله تأتي ونتمنى أن تأتي ، ولكن التعامل معها حينئذ سوف يكون من خلال معدات الضخ التي نصبت لأغراض ضخ مياه الأمطار إلى البحر وإلى تجمعات في أماكن محددة حسبما حددتها الحكومة المحلية، لذلك نحن اليوم نتكلم في موضوع غير مكتمل ، وجاءت حتى لو أمطار خفيفة فلا نستطيع القول أن هناك مسؤولية مهنية على المقاول قبل أن تأتيني النتيجة من قبل المختبر الخارجي الذي تم تكليفه بهذه الدراسات ، الآن سعادة العضو الأخ فيصل تكلم عن المواصفات العالمية ، لا شك أن وزارة الأشغال لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ مشروع بعيدا عن المواصفات العالمية ، فنحن لا نستطيع ذلك ، وربما أن هذا خلافنا اليوم مع الكثير من الدوائر المحلية ، لذلك نحن نتحرى الدقة في اختيار المقاولين ، فهذا المقاول نفذ الجزء الأكبر من هذا المشروع نفسه قبل أربع أو خمس سنوات ، وهذا المقاول نفذ طريق أصعب من هذا الطريق في تقاطع خورفكان - الفجيرة ، فهو مقاول جيد ، وهي شركة وطنية من الشركات التي لا بد أن ندعمها جميعا ، ونحن ميزناها لأنها شركة وطنية قامت بتنفيذ مشروعات مشابهة ، فهو مقابل ابن البلد ويعرف الطرق التي بالإمكان ان يتخذها كتحويلات ، لذلك لا أرى أن نتكلم عن المواصفات العالمية في اختيار الطرق أو في اختيار مواد البناء مكانا هنا لأن وزارة الأشغال معنية بالدرجة الأولى بالمواصفات وكذلك معنية بالدرجة الأولى بتشجيع الشركات الوطنية إذا ما أثبتت ان لديها القدرة ، وما حدث يحدث لأي مشروع ولأي مقاول ، وقد حصل أن تأثرت طرق أخرى نفذت من قبل شركات عالمية في وزارة الأشغال كنتيجة لانهيارات صخرية ، فهذه ظواهر طبيعية علينا أن نعيش ونتعامل معها ، وعلينا أن نصبر حتى ينتهي هذا المشروع ونعرف تقييمه من عالميته إلى محليته ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، تفضل يا أخ فيص تعقيب أخير .

سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، نشكره على سعة صدره في هذا الشارع المعقد الذي مضى عليه أكثر من (25) أو (30) سنة والشركات تعمل فيه بالترقيع والإحلال وغير ذلك ، ونتمنى أن تكون هذه آخر مرة وذلك ببنائه .

معالي الرئيس ، أنا لا أعرف ربما يكون المشروع متأخر يا معالي الوزير لأنني أعتقد أن هناك تصريح لمعاليك في 17 أكتوبر من عام 2011م في صحيفة البيان حيث أوضحت معاليك أن مدة المشروع (22) شهرا ، وبدايته كانت في بداية عام 2012م ، أي أنه مضى (24) شهرا منذ بداية عام 2012م ، وكان المشروع شاملاً كما أعتقد إشكالية خطوط الكهرباء القديمة والإتصالات القائمة منذ عام 1960م ، فأعتقد أنكم وضعتم لها حلا في مسألة نقلها ووضعتم لذلك مدة ثلاث إلى أربعة اشهر لنقلها ، طبعا الأمطار هذه ظاهرة طبيعية ، واليوم صحيح أن الأمطار عندنا قليلة ولكن هناك في بلدان عالمية وخارجية الأمطار تكون كثيرة والمقاول يعمل ولا يوجد أي إشكالية في ذلك ، ولكن لا أدري لماذا وصلنا إلى مرحلة أنه لم يكن هناك أمطار وبدأنا في هذا الشارع ؟ .

من ضمن كلامك أيضا يا معالي الوزير : " تم رصد مواقع الخدمات التحتية واستقاء المعلومات من الجهات ذات العلاقة ، كما تم تصميم كوليدور خاص لإعادة نقل هذه الخدمات ، وخصص لذلك فترة أربعة اشهر " واليوم المشروع وهو من القصيدات إلى النخيل لا أدري هل الجسور أيضا حتى اليوم متوقفة ؟ وهل هناك تنسيق في هذا الخصوص لأنه كما أعتقد أن هناك إشكالية أن وزارة الأشغال تقول هيئة الكهرباء والماء ، والهيئة تقول وزارة الأشغال ، فكل واحد وكل هيئة تلوم الجهة الأخرى في عدم استكمال المشروع ، وهذا قائم حتى اليوم ، فالجسرين أعتقد اليوم وهي المرحلة الأخيرة من المشروع متوقفان .

معالي الرئيس ، كما ذكرت أن توصيات المجلس كانت موجودة في هذا الشأن ، وممكن أن اعيدها مرة ثانية ، فأنا قلتها ولا يحتاج إعادتها حفاظا على الوقت ، لذلك - معالي الرئيس - أنا أسأل : هل هناك جدول زمني لانتهاء المشروع ؟ فاليوم الناس تنتظر متى ينتهي هذا المشروع ، وكذلك انتهاء المشروع يتبعه المحافظة عليه من عدم الصيانة ، كذلك بالنسبة للمشروع الدائري المرتبط بشارع الإمارات هل هذا فيه - أيضا - جدول زمني ؟ فنريد أن نعرف متى سينتهي ، وهو الشارع الذي في آخره دوار فيه كما أعتقد أن هناك جسور يتم بناؤها الآن ، لكن فقط نريد أن نعرف متى سينتهي المشروع لأن اليوم عندنا إشكالية في رأس الخيمة من هذا الشارع الاساسي حيث أنه يعمل ربكة في

الانتقال من شرق رأس الخيمة إلى غربها وخاصة في الصباح ، فأنا أحيانا من الرمس أريد أن أخرج من رأس الخيمة أحتاج إلى ساعة وهي نفس المدة التي أحتاجها للوصول من رأس الخيمة إلى دبي ، فمعالي الرئيس نريد فقط توقيت محدد متى سينتهي المشروع ، هذا أولا .

ثانيا : أتمنى أن نستطيع أن نرى التقرير الفني أو المختبر بعد الانتهاء المقاول أو المختبر المختص بهذا الموضوع .

كذلك عندنا إشكالية الطرق البديلة وهذه طبعا تكلم فيها معالي الوزير .

معالي الرئيس ، يمكن أن أقول لك أن هذا لم يكن آخر خلل أو انهيار صار فيه ، ففي شهر سبعة أيضا حصلت فيه تموجات ، وهذا حصل - أيضا - بعد الفتح المؤقت لجزء منه ، وأبشركم أن هناك اليـــوم - ايضا - أمطار في رأس الخيمة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكرا أخ فيصل ، معالي الوزير ، الأخ فيصل يذكر أن الإسراع في فتح جزء من هذا الشارع أثر بشكل سلبي في النواحي الفنية التي شاهدنا صورها وفي التموجات السابقة والآن أيضا هناك أمطار قادمة ، وبالتالي فالأخ فيصل لديه سؤالين هما :

السؤال الأول : بسبب حيوية هذا المشروع متى سيتم الإنتهاء منه ؟

والسؤال الثاني : متى سيتم الانتهاء من التقرير الفني وموافاتنا به لمعرفة المسؤولية الفنية في هذا الموضوع ، تفضل .

معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي : (وزير الأشغال العامة)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخ العضو ، كلنا - حقيقة - نسعى للإنتهاء من هذا المشروع في وقته ، ولكن عندما يكون هذا المشروع وكما أشرت سابقا أنه ربما يكون الأكثر تعقيدا على الأقل حسب خبرتي المحدودة في العمل في دولة الإمارات ككل ، لذلك حصل التحويل الجزئي وحصل الافتتاح الجزئي له ، وهذا أمر لا يخفى على الإخوة المقيمين في تلك المنطقة ، ولكن تعقيد هذا المشروع ليس فقط لأن هناك خدمات وهناك كوريدور وتم الانتهاء منها ، ولكن تعقيد هذا المشروع لأنه يعتبر طريقا داخليا لإمارة رأس الخيمة ، فهذا ليس طريقا اتحاديا ، فكما قلت أنه اتى ضمن مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وتم توكيل وزارة الأشغال لتنفيذه ، لذلك لا بد أن نحترم أولا المخططات الخاصة بالإمارة المحلية ، فأنا لا أستطيع أن أنفذ هذا المشروع في قلب إمارة رأس الخيمة دون الرجوع إلى تخطيط رأس الخيمة ، ودون الرجوع إلى المخطط الشامل لإمارة رأس

الخيمة ، ودون أن آخذ الموافقات المطلوبة من الإمارة ، وهذا أمر ليس فقط في رأس الخيمة وإنما في كل الإمارات لا بد أن نأخذ الموافقات المحلية لأنها هي من تعرف أكثر منا ارتفاعات هذه الطرق ومناسيبها وخططها وكيفية العمل في خططتها المستقبلية .

الآن كي أختزل هذا الكلام كله وأقول أن الطريق متأخر ، نعم الطريق متأخر لأسباب عدة قد يكون منها عدم إمكانيات المقاول في التنفيذ ، ولكن الجزء الأكبر يتحمله طبيعة عمل هذا المشروع ، وطبيعة عمل الموافقات المطلوبة ، وطبيعة عمل التنسيق بين كل المؤسسات المعنية بهذا الطريق ، اليوم الطريق نعم سوف يتم افتتاحه على بداية عام 2015م ، لا أستطيع القول في نهايته ، ولكن التشغيل التجريبي سوف ينتهى منه في نهاية عام 2014م ، وسيتم افتتاحه بشكل متكامل مع محطات الضخ في بداية عام 2015م ، وهذا أمر ربما يكون خارج عن إرادة المقاول ، وخارج عن إرادة الوزارة وخارج عن إرادة الحكومة المحلية ودوائرها المختلفة ، ولكن هكذا التأخير يعادل تسعة أشهر. بالنسبة للتقرير الفني سوف يصل إلى مكتبي بعد أن يتم الانتهاء منه ، وسوف أرفق منه نسخة لمجلسكم الموقر حتى يتم معرفة تفاصيل ما حدث ، ولكن بمجمله هذا يحدث في كل المشروعات التي تأتيها أعمال غير طبيعية في وقت أثناء تنفيذها ، فلو حدث هذا بعد اكتمال المشروع ربما تم لوم المصمم والمنفذ ، ولكن أثناء التنفيذ فكل المشروع كان مفتوحا ، وبالتالي فهذه الأمطار أتت لتؤثر سلبا على هذا المشروع .

الآن بالنسبة للتموجات وجود تموجات في هذا الطريق طبيعية لأنه بعد أن يتم الإنتهاء منه لن يكون طريقا لاستخدام الشاحنات ، ولكن اليوم نحن مجبرين أن نجعله تمر عليه الشاحنات ، وكما يعلم الجميع أن الشاحنات بكل الأوزان المحورية لها تؤثر على الطرق ، فالشاحنات فيما بعد سوف يخصص لها طريق آخر وهو طريق دائري رأس الخيمة والذي سيتجه إلى طريق الإمارات ، لذلك فهذا الطريق لم يصمم لاستخدام الشاحنات ، وبالتالي فعندما يتم افتتاحه للحركة ستقتصر الحركة عليه للسيارات العادية فقط ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، نشكركم على إجابتكم ، ونؤكد كلام الأخ فيصل وأيضا رغبات الإخوة الأعضاء من رأس الخيمة ومن كل الإمارات بأن المواصلات والطرق هي من مشاريع البنية التحتية الوطنية الكبرى والتي يحرص الأعضاء على متابعتها والاهتمام بها ، ونأمل من الحكومة وهي تقوم مشكورة بعملية البناء والصيانة والمتابعة والتنسيق مع المحليات وغيرها ، ونأمل إن شاء الله أن يتم المشروع

على الوجه الأكمل مراعاة لمصلحة المواطنين ومصلحة الوطن ، شكرا معالي الوزير على إجابتكم ، والآن ننتقل إلى البند الذي يليه ... هل لديك شيء دكتورة شيخة ؟ تفضلي .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم ، أرجو من معاليك طلب موافقة الأعضاء للعودة إلى البند السابق قبل الانتقال إلى البند اللاحق وذلك في شأن مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن التقويم المدرسي ونظم الامتحانات ونظم النجاح الآلي " لأن لدينا بعض الملاحظات على هذه الرسالة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هذه الرسائل أرسلت للحكومة يا دكتورة ولا مجال لمناقشتها الآن ، والآن ننتقل إلى البند التالي .

*** البند السابع : مشروع الرد على خطاب الافتتاح :**

معالي الرئيس :

تفضل الأخ مصبح الكتبي - مقرر لجنة الرد على خطاب الافتتاح إلى المكان المخصص للمقرر .

أيها الإخوة والأخوات الكرام ، الآن سيقرأ سعادة المقرر خطاب الرد ، فأقترح تسهيلاً للمناقشة أن تؤخذ الملاحظات على كل فقرة على حدة ، والموافقة عليها ثم الانتقال إلى الفقرة التي تليها ، فأعتقد أن هذا سيكون وسيلة لتسهيل النقاش في الموضوع ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" معالي/ محمد أحمد المر الموقـر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المشكلة للرد على خطاب صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة- حفظه الله، في جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

سالم محمد علي سعيد هويدن "

" مشروع الرد

على خطاب افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر

للمجلس الوطني الاتحادي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " حفظه الله ورعاه " رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،، يتشرف المجلس الوطني الاتحادي بأن يرفع إلى مقام سموكم الكريم رده على خطابكم الموقر في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الذي ألقاه بتكليف من سموكم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي يوم الاثنين الثامن من شهر محرم 1435هـ الموافق الحادي عشر من شهر نوفمبر 2013 م بحضور أصحاب السمو أولياء العهود ونواب حكام الإمارات.

صاحب السمو ،

شهدت دولة الإمارات احتفالات بهيجة باليوم الوطني الثاني والأربعين أحياها شعبنا العزيز والمقيمون على أرضنا الطيبة جسدت كل معاني روح الاتحاد وقيم الوفاء والعرفان والولاء والانتماء لقيادتكم الحكيمة ، ولما تحقق من إنجازات للوطن والمواطنين على جميع الأصعدة بما يدعو كل إماراتي للفخر والاعتزاز ، وإعلاء شأن الاتحاد ، والاستعداد لبذل الغالي والنفيس لصون أمنه واستقراره وتحقيق عزته ورفعته ليظل شامخاً بمكانته الراسخة بين الأمم " .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، في الفقرة الثانية في السطر قبل الأخير ورد : " والاستعداد لبذل الغالي والنفيس ..."، لحسن الصياغة يا معالي الرئيس نقترح أن تكون " وبذل الغالي والنفيس " وليس " الاستعداد لبذل الغالي والنفيس " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

" والاستعداد لبذل الغالي والنفيس " ....

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أقترح أن تكون " وبذل الغالي والنفيس " وليس " الاستعداد لبذل الغالي والنفيس " وذلك لحسن الصياغة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح لتقصير الجملة وحسن الصياغة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هاتين الفقرتين ؟ الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

معالي الرئيس :

الآن نحن في الفقرتين الأولى والثانية يا أخ أحمد ، ....

سعادة / أحمد علي الزعابي :

أقصد في السطر الثالث يا معالي الرئيس وذلك بعد عبارة " والولاء والانتماء لقيادته الحكيمة ... وإن ما تحقق من إنجازات للوطن والمواطنين على جميع الأصعدة يدعو كل إماراتي للفخر والإعتزاز "فبدل عبارة " ولما تحقق من إنجازات .... " نقول " وإن ما تحقق من انجازات ... " وكذلك نقول "يدعو كل إماراتي للفخر والاعتزاز " بدلا من " بما يدعو كل إماراتي ... " وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح لحسن الصياغة ؟ الكلمة للأخت شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، " ولما تحقق من انجازات " صحيحة ولكن أرى أن نحذف كلمة " بما " من السطر الرابع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذا تركنا " ولما تحقق من ... " فهذا سيعني - أيضا - أن تبقى في السطر الرابع كما هي "بما يدعو..." لأن هذه مرتبطة بها ، لكن الصيغة التي اقترحها الأخ أحمد أنه إذا حذفنا " بما " فالأصح في هذه الحالة أن تحول في السطر الثالث إلى " وإن ما تحقق ... " فالإثنان مترابطان ، فتعديل الأخ أحمد في السطرين الثالث والرابع من الفقرة الثانية ، لكن إذا تركنا " ولما تحقق " فبذلك تبقى " بما يدعو " لأن هذه إيماءات مترابطة ....

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

لو سمحت معالي الرئيس إعادة قراءتها مرة ثانية حسب المقترح .

معالي الرئيس :

الأخ أحمد قال : " .... وإن ما تحقق من إنجازات للوطن والمواطنين على جميع الأصعدة يدعو كل إماراتي للفخر والاعتزاز وإعلاء شأن الإتحاد " ، فهذا ما اقترحه الأخ أحمد وهو سليم من الناحية اللغوية وسلس ، فهل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" صاحب السمو ،

تلقى المجلس الوطني الاتحادي باهتمام بالغ ما تضمنه خطاب سموكم من تطلعات وتوجيهات سامية في افتتاح دور انعقاده العادي الجديد ، تنطلق من الثوابت الدستورية وتعزيز مسيرتنا الوطنية التي تواصلون بها النهج الأصيل الذي أرساه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه وإخوانه الآباء المؤسسين ، في تعميق روح الاتحاد ، وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون ، ودفع عجلة النمو والتقدم والازدهار في وطننا العزيز بمشاركة أبناء وبنات الوطن الفاعلة ، لتحقيق الرؤية الطموحة لدولة الإمارات في أن تكون إحدى أفضل دول العالم في مختلف الميادين بحلول عام 2021م .

إن المجلس الوطني الاتحادي يا صاحب السمو ، يتطلع عبر ممارسته لاختصاصاته الدستورية المنوطة به ، وبالتكامل والتنسيق والتعاون المتبادل بين المجلس والحكومة في إطار من الشفافية وتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار إلى ترجمة مضامين خطاب سموكم لبرنامج عمل يُلبي الآمال المعقودة عليه في تحقيق كل ما من شأنه تعزيز حضارة وتقدم الوطن انطلاقاً من كونه أحد الأعمدة الدستورية الخمسة التي أرست دعائم دولتنا الاتحادية المجيدة ، وإيمانكم العميق بدوره في إعلاء مبدأ الشورى في حياتنا الوطنية للمشاركة الفاعلة في صناعة القرار وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تستجيب لمتطلبات العصر ، وتتفاعل مع مستجداته تحقيقاً لآمال وطموحات شعبنا العزيز ، فمعالم المسيرة للوصول بالتجربة البرلمانية والمشاركة السياسية إلى مقاصدها كما جسدتموها يا صاحب السمو واضحة كل الوضوح ، وتمضي بخطوات واثقة عبر مسارها المتدرج ، وبما يتناسب مع خصوصية وظروف مجتمعنا وتقاليد شعبنا وتُراثه ومكونات نسيجه الاجتماعي والثقافي ، وتتلاءم

وتنمية الوعي السياسي خاصة لجيل الشباب الإماراتي صمام الأمان في المجتمع وأمله في المستقبل وأداته في مواجهة التحديات أياً كانت طبيعتها ، والذي يرفض على الدوام التحزبات السياسية والأفكار الدخيلة وأي نزعات متطرفة ومحاولات اختراق المجتمع الإماراتي المتماسك " .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ سالم بالركاض العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعا نشكر الأخ رئيس اللجنة سالم بن هويدن وأعضاء اللجنة على هذا التقرير الذي أخذ من وقتهم الكثير ، في بداية هذه الفقرة ورد في السطر الثاني " في افتتاح دور انعقاده العادي الجديد " أقترح استبدال كلمة " الجديد بكلمة " الثالث " فهذا هو المسمى لهذا الدور الذي نحن فيه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، طبعا أشكر سعادة رئيس اللجنة والإخوة أعضاء اللجنة ، أنا في حقيقة الأمر - معالي الرئيس - عندي ملاحظة على الرد بصفة عامة ، فأعتقد أن هذا الخطاب تضمن الكثير من تطلعات وأماني شعب دولة الإمارات ، لكنه يحتاج إلى إعادة البناء الهيكلي للخطاب بحيث يقسم إلى فقرات . فنتكلم عن الصحة في مكان وعن التربية في مكان وعن السياسة الخارجية في مكان آخر ، فالملاحظ أن هناك بعض الجمل مختلطة أو يتم التنقل فيما بينها بدون ضوابط وقتية ، وهذا في الحقيقة ممكن أن نرجع له في نهاية الأمر .

اما فيما يتعلق بملاحظتي على هذه الفقرة التي تم قراءتها ففي السطر قبل الأخير من الصفحة الأولى من الرد ورد عبارة " بمشاركة أبناء وبنات الوطن الفاعلة " أرى ان تكون " بمشاركة فاعلة من أبناء وبنات الوطن " وذلك بتقديم كلمة " فاعلة " فأعتقد أن تقديمها أفضل من أن تأتي في نهاية الجملة ، وهذا في السطر قبل الأخير من الصفحة الأولى .

في الصفحة الثانية ورد في السطر الأول منها ما يلي : "... يتطلع عبر ممارسته لاختصاصاته الدستورية.... وبالتكامل والتنسيق والتعاون " معالي الرئيس أرى أن نختار كلمة واحدة من هذه الكلمات وذلك يكفي ،

فكلمات " وبالتكامل والتنسيق والتعاون " أرى ان نختار واحدة منها ، فهذه تكون كافية ، فأعتقد أن كلمة " بالتعاون المتبادل بين المجلس والحكومة " قد تعطي اتساقا أفضل في القراءة .

كذلك عندما نقول : "... وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تستجيب لمتطلبات العصر ، وتتفاعل مع مستجداته تحقيقا لآمال وطموحات شعبنا العزيز ، فمعالي المسيرة للوصول بالتجربة البرلمانية...." أرى أن هذا كله كلام زائد يا معالي الرئيس ، فهذين السطرين ممكن الاستغناء عنهما بسهولة بحيث يستقيم النص ولا يثقل الخطاب بالكثير من التعابير والمصطلحات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

بالنسبة للاقتراح الأخير يا أخ راشد من أي سطر إلى أي سطر ترى الحذف حتى نكون دقيقين ؟ تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

من بداية : " وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تستجيب لمتطلبات العصر وتتفاعل مع مستجداته تحقيقا لآمال وطموحات شعبنا العزيز ، فمعالم المسيرة بالوصول بالتجربة البرلمانية والمشاركة السياسية إلى مقاصدها كما جسدتموها يا صاحب السمو واضحة كل الوضوح " أعتقد أن هذه الفقرة بالإمكان الاستغناء عنها حيث يوجد فيها الكثير من الكلمات التي تثقل النص بما لا يحتمل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الآن بالنسبة لملاحظة الأخ راشد الأولى تقديم كلمة " الفاعلة " في السطر السادس بحيث تصبح العبارة " بمشاركة فاعلة من أبناء وبنات الوطن " ، فهل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

بالنسبة للملاحظة الثانية وهي في السطر الأول من الصفحة الثانية من الرد وذلك فيما يلي : " ... يتطلع عبر ممارسته لاختصاصاته الدستورية المنوطة به " يقترح أن يكون النص كالتالي : " يتطلع عبر ممارسته للاختصاصات الدستورية " وحذف كلمة " المنوطة به " وذلك للاختصار ، فهل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟ تفضل الأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

الأخ راشد تكلم عن الكلمات الثلاثة الواردة في السطر الثاني من الصفحة الثانية وهي " وبالتكامل والتنسيق والتعاون " ...

معالي الرئيس :

لا يا أخ مصبح ، فقد ذكر شيء قبل هذا له علاقة بممارسته لاختصاصاته الدستورية ، صحيح يا أخ راشد ؟ إذاً هل توافقون على المقترح باختصار هذه العبارة وذلك بحذف كلمة " المنوطة به " ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

الآن بالنسبة للمقترح الثالث وهو فيما يخص الكلمات الثلاثة المتتالية وهي " وبالتكامل والتنسيق والتعاون المتبادل " فالأخ راشد يقول أن تحذف هذه الكلمات لأنها تثقل النص ، وبذلك ممكن أن نقول " وبالتكامل والتعاون المتبادل " وحذف كلمة " والتنسيق " مثلا ، أو " وبالتكامل والتنسيق " وحذف كلمة " والتعاون " مع أني أرى أن كل كلمة مختلفة عن الأخرى ، فالتعاون يختلف عن التنسيق ، والتنسيق يختلف عن التكامل ، لكن الأمر متروك للمجلس ، تفضل الأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، التكامل تختلف عن التنسيق وكذلك تختلف عن التعاون ، لذلك نرى أن تبقى الجملة كما هي دون حذف شيء ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على بقاء الجملة كما هي دون تعديل ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

الآن بالنسبة للجملة التي اقترح الأخ راشد حذفها لأنه يعتقد ان بها إثقال للنص لأن المعنى موجود في الجملة التي سبقتها ، وهذه الجملة نصها كالتالي : " وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تستجيب لمتطلبات العصر ، وتتفاعل مع مستجداته تحقيقاً لآمال وطموحات شعبنا العزيز ، فمعالم المسيرة للوصول بالتجربة البرلمانية والمشاركة السياسية إلى مقاصدها كما جسدتموها يا صاحب السمو واضحة كل الوضوح " ، فهل يوافق المجلس على حذف هذه الجملة كما اقترح الأخ راشد الشريقي ؟ الكلمة للأخت شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

بالنسبة لهذه الجملة فإن لجنة الرد على خطاب الافتتاح تذكر فيها ما تفضل به صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد في مسألة تمكين المجلس من أداء دوره والتقدم بخطوات متدرجة ، فنحن وجدنا أن

الإشارة إلى هذا الموضوع سيكون أمر جيد خاصة أن الخطوات واضحة للجميع ، ونحن نشيد ببرنامج التمكين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا أثني على كلام الدكتورة شيخة ، وأقترح حذف الجملة التي تأتي بعدها وذلك في نهاية السطر العاشر بعد الفاصلة وهي : " ، وبما يتناسب مع خصوصية وظروف مجتمعنا وتقاليد شعبنا وتُراثه ومكونات نسيجه الاجتماعي والثقافي ، .... " إلى نهاية الفقرة يا معالي الرئيس ، فإذا كان هناك تزيد فيكون في الأسباب التي وضعناها في بناء خطاب الرد ، فالأسباب هنا يا معالي الرئيس فيها نوع من الاعتذار أو نوع من وضع اسباب لتأخير عملية التمكين ، لذلك أطالب يا معالي الرئيس بعد إذنكم بحذف الخمسة أسطر الأخيرة من هذه الفقرة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أثني على كلام سعادة الأخ سلطان الشامسي بحذف العبارة الأخيرة ، وأقترح - معالي الرئيس - أن تكون هذه الفقرة مستقلة عن الفقرة الثانية - كما ذكر سعادة الأخ راشد - حتى لا يكون هناك خلطاً بين المواضيع المختلفة ، لأن الفقرة الثالثة تتكلم عن الجزئية الاستراتيجية ومن ثم ندخل في مواضيع مختلفة ، فلنقسم الفقرة إلى فقرتين بحيث تكون الفقرة التي في الصفحة الرابعة فقرة جديدة وأثني على كلام الأخ سلطان بحذف العبارة الأخيرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة شيخة تفضلي .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

شكراً معالي الرئيس ، الفقرة الأخيرة - معالي الرئيس الإخوة الأعضاء - تتكلم عن تنمية الوعي السياسي خصوصاً لدى جيل الشباب الإماراتي ، وهم الفئة التي ستقود المجتمع من بعدنا في السنوات القادمة ، فلابد أن نشير إلى هذا لأننا بحاجة إلى أن نوعيهم سياسياً وبحاجة إلى توعيتهم بدور

البرلمان ، وكذلك نحن نرفض التحزبات السياسية والأفكار الدخيلة وأي شيء يتعلق بنزعات متطرفة أو اختراق للمجتمع الإماراتي المتماسك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الزعابي تفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعتقد ما ذهبت إليه أيضاً الدكتورة شيخة في هذا الخصوص صحيح وما جاء من اللجنة أيضاً صحيح ، لأن فعلاً يجب قبل عملية التمكين أن تعطى الأولوية إلى نقل هذه المعلومة بالنسبة للشباب بخصوص عملية النقلة السياسية مثلاً بالنسبة لهذه النقطة ، والمشاركة السياسية يجب أن تكون وفق تدرج معين ، طبعاً أنا أثني على ما جاء بتقرير اللجنة أو بالخطاب من ذهاب اللجنة إلى أن عدم المضي في عملية التحزبات الموجودة والتشديد عليها في مثل هذه الحالة ، فأنا أعتقد أن النص مناسب وجيد في هذه الحالة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، حقيقة الفكرة الواردة المقدمة من اللجنة هي فكرة جيدة خاصة فيما جاء بتمكين المجلس الوطني ، فقط أقترح تعديل مختصر في هذا الموضوع بحيث تقرأ على النحو التالي : "وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تلبي متطلبات العصر وتحقق آمال وطموحات شعبنا العزيز" ونحذف " وتتفاعل مع مستجداته تحقيقاً لآمال ... " ، ونحذف هذه الفقرة بحيث تقرأ : " وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تلبي متطلبات العصر وتحقق آمال وطموحات شعبنا العزيز ... " ونكمل النص كما اقترحته اللجنة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إذاً هو تخفيف للنص من كلمات كثيرة وجعل النص أكثر اختصاراً وهو " ترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تلبي متطلبات العصر وتحقق آمال وطموحات شعبنا العزيز " ، هل يوافق المجلس على هذه الصياغة ؟ تفضل أخ سلطان .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، خطاب الافتتاح لم يتكلم عن التمكين أصلاً ، فنحن مجلس نرد على خطاب الافتتاح بحوالي خمسة عشر أو ستة عشر جملة ونعلل هذه العملية وفي آخر خمسة أسطر نذكر " وبما يتناسب

مع خصوصية وظروف مجتمعنا وتقاليد شعبنا وتراثه ومكونات نسيجه الاجتماعي والثقافي وتلاؤمه وتنمية الوعي السياسي خاصة لجيل الشباب الإماراتي صمام الأمان ... إلى نهاية الجملة ، هذه كلها أسباب لتأخير أو لجعل أسباب معينة لعدم استحقاق التمكين في هذه المرحلة ، التمكين يأتي من رئيس الدولة ، إذا أقره رئيس الدولة أو مكنا نحن فنحن لا نعتذر بأسباب مثل هذه ، الفقرة يا معالي الرئيس غطيت بخمسة عشرة أو ستة عشر سطراً من الكتابة ، فنحن نأمل بقراءتها مرة أخرى للاختصار ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، التمكين ذكر في كثير من خطابات رئيس الدولة ، والتمكين برنامج متكامل لرئيس الدولة وقائم على النقاط التي ذكرتها اللجنة ، قائم على التدرج وعلى ظروف المجتمع وقائم أيضاً على عدم تفريق المجتمع بنزاعات لا محل لها وبالتالي أنا أعتقد أن النقاط المذكورة كلها من روح برنامج التمكين ومن استجابة الإخوة الأعضاء في اللجنة لهذا الهدف السياسي النبيل للقيادة ، يا إخوان هل ترون إبقاء الفقرة كما صححناها في بعض النقاط ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" صاحب السمو ،

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادتكم الحكيمة تحقيق الإنجازات الكبيرة والمراتب الأولى والمتقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مختلف ميادين التنمية ومؤشراتها وفي ريادتها لحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وفق التقارير العديدة الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بقياس التقدم الذي تحققه الدول في كافة مجالات التنمية كتقرير التنافسية العالمي 2013-2014 وتقرير الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين الشعوب وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين ، وحصول الدولة على المرتبة الأولى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة الثالثة عشر على المستوى العالمي وفق مؤشر سيادة القانون وشفافية النظام القضائي الصادر عن مشروع العدالة العالمي 2012-2013 ، وتزامناً مع ذكرى يومنا الوطني جاء فوز دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم معرض " اكسبو " الدولي 2020 في دبي أكبر معارض العالم وأعرقها تعبيراً عن الثقة العميقة التي يوليها المجتمع الدولي لدولة الإمارات

ويؤكد أنها ماضية في مواصلة جهودها للحفاظ على مكانتها في مصاف الدول الأكثر تطوراً في مختلف المجالات والتقدم بثبات في تحقيق طموحاتها التنموية المتزايدة " .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية ملاحظات ؟ تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، في السطر قبل الأخير " ويؤكد أنها ماضية " ، من الذي يؤكد ؟ المجلس ؟ فالمجلس لم يذكر سابقاً .

معالي الرئيس :

الفوز ، إذا قرأت الجملة كاملة فستعرف أنه الفوز ، الإخوة يحبون الجمل الطويلة وبالتالي يضيع الشخص في المعنى ، فلو قرأت الجملة " جاء فوز دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم " اكسبو " تعبيراً عن الثقة ... " ويؤكد هذا الفوز ، لكن أنا أوافق الأخ أحمد أن الجمل إذا طالت فربطها أحياناً يكون ضعيفاً بالنسبة للمعنى ، فهل تقترح عبارة " يؤكد هذا الفوز ... " ؟

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

أقترح عبارة " ويؤكد هذا الإنجاز ... " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" صاحب السمو ،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بمبادراتكم الكريمة التي جاءت في كلمة سموكم في اليوم الوطني باعتماد عشرين مليار درهم للصرف على المشاريع التي تستهدف تحقيق المستوى المنشود من الرفاه للمواطنين ، وبناء عشرة آلاف مسكن للمواطنين في مختلف إمارات الدولة ورفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من خمسمائة ألف إلى ثمانمائة ألف درهم باعتبار توفير المسكن المناسب هو الأساس في حياة مستقرة وآمنة للمواطنين ، وتوجيهاتكم الحكيمة للحكومة بوضع إسكان المواطنين على رأس الأولويات في إطار حرص سموكم على تحقيق المزيد من الاستقرار وتوفير الحياة الكريمة لهم " .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية ملاحظات على هذه الفقرة ؟ تفضل أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، طبعاً نحن نشكر اللجنة على جهودها لكن هناك إضافات - حقيقة - يمكن أن نختصرها وتكون أشمل وتعطي الموضوع قوة أكثر " ورفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن في برنامج الشيخ زايد للإسكان " ونقف ولا نكتب من خمسمائة ألف إلى ثمانمائة ألف لأن هذا سبق وأن أعلن ونحن نشكر صاحب السمو رئيس الدولة على هذا القرار بدون ذكر الأرقام لأن هذا رد على خطاب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟ تفضلي يا دكتورة أمل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس نشكر اللجنة أولاً على مجهودها المتميز في إعداد الرد وأعتقد أنه من الضروري ذكر الرقم لأن هذا كان من ضمن المطالبات العديدة التي ساهم المجلس الوطني في التوصية بها ، ورفع المبلغ من خمسمائة ألف درهم إلى ثمانمائة ألف درهم هو رفع سقف بمستوى عال وليس بالمستوى البسيط وبالتالي تحديده في هذا الخطاب وهذا توافقاً مع التوجهات التي تمت وبناء على توجه عام لدعم المواطنين أعتقد أن من الأفضل الإبقاء على الرقم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، إذاً نبقي على الرقم ، تفضل يا أخ سلطان .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أنا مع الإبقاء على الفقرة بالإضافة إلى التعديل من بعد " برنامج الشيخ زايد للإسكان من خمسمائة ألف درهم إلى ثمانمائة ألف درهم " تكتب كتابةً أو رقماً ، أي تكتب كتابةً أو رقماً والأفضل أن تكون بالأحرف وإضافة عبارة " باعتبار أن توفير المسكن المناسب هو الأساس لحياة مستقرة وآمنة للأسر المواطنة أو للأسرة المواطنة " أيهما أفضل يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة شيخة العري نحتاجك الآن هل نكتب الرقم بالأحرف أم بالأرقام ؟ تفضلي .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

نضع العدد ثم بين قوسين نضع الحروف ...

معالي الرئيس :

هل نكتب خمسمائة ألف بالحروف الكاملة أم نتركها بالأرقام ؟

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

من الأفضل كتابتها بالحروف .

معالي الرئيس :

حسناً هل يوافق المجلس على كتابة الأرقام بالحروف ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ محمد القبيسي .

سعادة / محمد بطي القبيسي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا لدي انتقاد بسيط ، نحن اليوم نطلب يا طويل العمر من رئيس الدولة ، من أعلى سلطة عندنا ، عندما نتكلم عن خمسمائة ألف أو ثمانمائة ألف فماذا طلبنا ؟! إما أن نطلب شيئاً ذو قيمة ...

معالي الرئيس :

هذا ليس طلباً بل شكر على مبادرة من قبل الشيوخ ، قال الأخ سلطان " باعتبار أن توفير ... " هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

وكذلك هل ترون أن " للأسرة المواطنة " أفضل أم " لأسر المواطنين " أم " للمواطنين " ؟ هل ترون كلمة " للمواطنين " بشكل عام ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" صاحب السمو ،

لقد كانت ولا تزال قضايا التركيبة السكانية وتعزيز الهوية الوطنية والتوطين تتصدر أولوياتنا التي لابد من تكثيف جهود الجميع للتعجيل في مواجهة تحدياتها العديدة تحقيقاً لمصالح الوطن العليا ، ومما لاشك فيه أن تقدماً قد تحقق في معالجة هذه القضايا وخاصة كنتائج مباشرة لمبادرة سموكم بتحديد عام 2013 عاماً للتوطين ، آملين أن تستمر هذه المبادرة للأعوام القادمة وفي هذا الإطار فإن المجلس يتطلع إلى أن تقوم الحكومة بوضع التشريعات المناسبة للحد من الخلل القائم في التركيبة السكانية ، وإنشاء مجلس أعلى للتوطين يكون المرجعية الأساسية لهذا المشروع الوطني الطموح ويعمل على تبني استراتيجية توطين بعيدة المدى وعميقة الرؤية والغايات وتحويلها إلى واقع ملموس ، كما يأمل المجلس أن تولي الحكومة مزيداً من الاهتمام لتهيئة البيئة المناسبة وتقديم الحوافز المشجعة لالتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض لما لها من أهمية اجتماعية وأمنية بالإضافة إلى المهن في قطاعي الإعلام والسياحة وغيرها من المهن التي تعزز الهوية الوطنية " .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي رئيس ، كلمة " التوطين " في السطر الأول أنا أقترح إزالتها أو يضاف لها " توطين الوظائف " لأن وجودها بهذه الصورة تعطي تضليلاً في المعنى ، فنحن نتكلم عن التركيبة السكانية وتعزيز الهوية الوطنية والتوطين ، فقد تفهم خارج سياق النص ، قد تفهم أن من ضمن تعزيز الهوية الوطنية التوطين ، فإما أن يضاف إليها كلمة توطين الوظائف أو تزال ويكتفى بالشرح الذي جاء في ظهر الفقرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ راشد ، تفضل سعادة المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، في سياق الفقرة هناك مطالب وأماني من ضمنها إنشاء مجلس أعلى للتوطين كمرجعية وهي تابعة للتوطين أساساً وهذا بناءً على توصيات لجنة التوطين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ راشد كلمة توطين الآن أصبحت من الكلمات التي عرفت في المصطلح السياسي الوطني وفي المصطلح الإعلامي وعملنا وعلاقتنا مع الحكومة ، عندما نذكر كلمة التوطين فإننا نقصد بها

توطين الوظائف ونقصد بها توطين التجارة وأساساً توطين الوظائف ، فالتوطين هنا أصبحت من الكلمات المعروفة ولا داعي لقول توطين الوظائف إلا إذا ارتأى الإخوة غير ذلك ، تفضلي يا دكتورة.

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، ربما مثل ما ذكر الأخ راشد أن الصياغة التي جاءت من خلاله كلمة "التوطين" حيث تناولت قضايا التركيبة السكانية وتعزيز الهوية الوطنية وكلها قضايا تتناول الجانب الاجتماعي ، لذلك يفهم ربما من ضمن هذا السياق ما ذهب له الأخ راشد ، لكن - كما تفضلتم - أن مصطلح التوطين أصبح متعارف عليه أنه يتعلق بتوطين الوظائف ، لذلك يمكن أن نستمزج رأي المجلس لكن أنا ملاحظتي أيضاً على السطر الثاني لابد من تكثيف جهود الجميع للتعجيل في مواجهة تحدياته ، الإشكالية ليست فقط تكثيف الجهود بل هو جانب لكن أيضاً التعاضد أعتقد مهم جداً تكثيف وتعاضد جهود الجميع ليس فقط للتعجيل في مواجهة تحدياتها بل بحاجة لحل بشكل جذري فبالتالي أعتقد يجب مراجعة كلمة " للتعجيل " ، فإما أن نستعيض عنها بمصطلح آخر أو أن نضع مصطلحاً نبين فيه أن هناك تحديات كبيرة ويجب أن تتكثف وتتعاضد جهود الجميع لوقف خطر هذه التحديات ، الآن هذه التحديات أصبحت تشكل خطراً كبيراً وليست مجرد تحديات عادية ، فأعتقد يجب صياغة الجملة بما يتناسب مع حجم هذه التحديات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل يمكن أن تكون " لابد من تكثيف وتعاضد جهود الجميع للتعجيل في مواجهة تحدياتها العديدة وإيجاد الحلول الجذرية لها تحقيقاً لمصالح الوطن العليا " ؟ هل يوافق المجلس على هذه الجملة ؟ تفضل الأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، يمكن أن نقول " تكثيف وتعاضد جهود الجميع لمواجهة التحديات العديدة " ، وشكراً .

معالي الرئيس :

" لمواجهة تحدياتها وإيجاد الحلول الجذرية لها " ، هل يوافق المجلس على هذه الصيغة ؟ أخ حمد الرحومي تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، في السطر السادس " وإنشاء مجلس أعلى للتوطين يكون المرجعية الأساسية لهذا المشروع الوطني الطموح ويعمل على تبني ... " ، هل يتكلمون عن استراتيجية أو الرؤية التي

يقترحها المجلس ؟ " على تبني استراتيجية توطين بعيدة المدى وعميقة الرؤية والغايات وتحويلها إلى واقع ملموس " ، هل نتكلم عن الاستراتيجية التي وضعها المجلس ؟ أعتقد يجب أن نضيف كلمة لأننا نتكلم عن استراتيجية التوطين التي تقدم بها المجلس بحيث يكون لها إشارة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، بلا شك أن هذا هو المقصود لكن كما تعرف عندما توضع الاستراتيجية يكون الطالب لها أو المقدم لها والمجلس في توصياته وسوف نرى التوصيات بالنسبة لموضوع التوطين ، ولكن الاستراتيجية نفسها ستكون نتيجة تعاون المجلس والحكومة ، تفضل يا أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

على الأقل - معالي الرئيس - حتى أنا إذا كنت رئيس لجنة توطين ولست متأكداً هل يقصد به الرؤية الخاصة بنا ، هذه ليست واضحة إذا كانت الفقرة تتكلم عن الرؤية التي رفعناها بهذا الخصوص ، فهي الآن مبهمة وقد تكون رؤية الحكومة أو كذا ، فأقترح أن نشير لها بأنها هي رؤية المجلس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، أخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد لو تسمح لي أن النص الوارد من اللجنة هو نص جيد ومتكامل ومترابط ومتناسق ولا يحتاج لأي زيادة فيما عدا الفقرة التي اقترحتها الأخت الدكتورة أمل وأنت اقترحت عليها التعديل ووافقنا عليها كمجلس ، " وتعزيز الهوية الوطنية والتوطين ... " تبقى كما هي لأننا نأخذها في سياق الفقرة المتكاملة لأن في منتصف الفقرة " وإنشاء مجلس أعلى للتوطين يكون مرجعية وتبني استراتيجية توطين بعيدة المدى " فهو موضوع متكامل " ، " وتقديم حوافز لالتحاق المواطنين بمهن..." كله موضوع متكامل ولا يحتاج إلى تفسير ، وأيضاً ما ذهب إليه الأخ حمد من إضافة لاستراتيجية المجلس فأنا أعتقد أن هذه إضافة لا داعي لها لأن الموضوع هذا مفهوم وهو تبني استراتيجية توطين بعيدة المدى فهي استراتيجية إذا تحققت سواء صادرة من المجلس أو من الحكومة فهي جيدة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة شيخة العويس تفضلي .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، في السطر الثاني أولاً بالنسبة لكلمة " تعجيل " فإن اللجنة ارتأت أن تضع هذه الكلمة بالذات لأنكم تعرفون في دراستنا للتوطين ستزداد الأعداد سنة بعد سنة بحيث تصبح الأعداد مهولة ، ففي كل عشرة سنوات تضاف حوالي ثلاثمائة وظيفة ولا أتذكر الرقم بالضبط ، ولكن ارتأينا أن نضع كلمة تعجيل لأن في منظور السنوات القادمة متوقع أن تكون الأعداد بشكل كبير جداً ، وبالنسبة لإنشاء مجلس أعلى للتوطين فقد كانت الكلمة إنشاء هيئة وارتأت لجنة الرد بأن تتوافق مع لجنة التوطين وتضع توصيتهم بإنشاء مجلس أعلى للتوطين ، فنحن متوافقون مع لجنة التوطين وما جاء به المجلس أثناء مناقشة موضوع التوطين وأشرنا إلى الرؤية في هذه الجملة " ويعمل على تبني استراتيجية توطين بعيدة المدى وعميقة الرؤية والغايات وتحويلها إلى واقع ملموس " ، نحن نعتقد أننا أشرنا إلى هذه الرؤية من خلال هذه الجملة ، ولكن إذا ارتأيتم تعديلها بشكل آخر فالأمر للمجلس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أنا عندي عدة ملاحظات على هذه الفقرة ، فيما يخص " تكثيف جهود الجميع للتعجيل في مواجهة التحديات " ، أنا مؤيد لبقاء كلمة " التعجيل " لما لها من أهمية في حل هذه المشكلة ، في آخر ثلاثة أسطر يا معالي الرئيس " وتقديم الحوافز المشجعة لالتحاق المواطنين ... " نحن كان قصدنا في لجنة الصياغة بخصوص هذه الحوافز أن تكون حوافز شهرية تقدم من الحكومة أو من الوزارة المختصة سواء وزارة التربية أو وزارة الصحة للطلبة خريجي الثانوية العامة حين التحاقهم بالكليات المختصة أثناء فترة الدراسة بحيث تنفق الحكومة عليهم وبعد تخرجهم يلتحقون بهذه الوظائف، على فرضية - يا معالي الرئيس - أن خريج الثانوية العامة لو التحق بوظيفة عامة يستلم معاشه من أول شهر ، ولكن إذا التحق بالدراسة في كلية التربية بجامعة الإمارات أو بكلية الطب أثناء فترة الدراسة التي مدتها أكثر من أربع سنوات لا يحصل على درهم واحد إلا من ولي أمره ، بعض أولياء الأمور ليس عندهم قدرة على ذلك ، فنحن نطلب من الحكومة التكرم بتخصيص حوافز شهرية - يا معالي الرئيس - ، يعني كلمة " الحوافز " يضاف بعدها " الشهرية " المشجعة لالتحاق المواطنين

بالدراسة في الكليات المختصة لحين تخرجهم وذلك لسد النقص الحالي من الكوادر المواطنة ... " ونكمل " بمهن التعليم والطب والتمريض " ، وهذا اقتراحنا يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، الإخوان في اللجنة وضعوا النص عاماً بمعنى أن يشمل عدة قضايا وأعتقد أنه يمكن للدكتورة شيخة العويس أن توضح لنا ، لأن حسب فهمي لهذا السطر أن هذه الحوافز المشجعة لالتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض لا تشمل فقط المرحلة الدراسية إنما تشمل أيضاً ما بعد الالتحاق بالعمل بحيث تكون الرواتب مجزية وأن تكون ظروف العمل جيدة وأن تكون كذا ، وبالتالي الحوافز هنا لا يقصد بها فقط في المرحلة التعليمية بل يقصد بها في المرحلة التعليمية ويقصد بها في مرحلة العمل لأنه لوحظ أن في بعض الجهات والهيئات يبدأ الأطباء العمل برواتب لا تتناسب مع الجهد الذي بذلوه وربما أقل جهداً من المهن الأخرى ، فيمكن للدكتورة شيخة أن توضح لنا هذه النقطة .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً مثلما تفضلت أن تقديم الحوافز المشجعة يشمل جميع هذه الأشياء ، وأنا أتفق مع الأخ سلطان أن هناك حاجة إلى تشجيعهم في أثناء الدراسة خصوصاً أن سنوات الدراسة تمتد لسنوات طويلة ولكن اختلفنا هل نذكر هذا نصاً بالنسبة للحوافز المادية في الدراسة وثم حوافز مشجعة كبيئة عمل وظروف وقوانين فيما بعد التخرج أم لا ، فكان رأي أغلب أعضاء اللجنة أن ندعها مفتوحة بحيث تشمل الجميع ، ولكن لا أعتقد أن هناك ضرر لو أشرنا إلى الحوافز أثناء الدراسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتورة أمل تفضلي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

معالي الرئيس ، تقديم الحوافز المشجعة قد تجد أكثر من آلية لتطبيقها بينما نحن أيضاً في نفس الجلسة اليوم سنوافق على توصيات التوطين ، وفي توصيات التوطين أعتقد يمكن تفسيرها وتحديدها بآلياتها المختلفة بشكل أفضل ، عادة الحكومة عندما تطبق نوع من التوصيات في هذه الآليات فهي التي ترفع إلى الحكومة وهذه مذكورة بتفاصيلها في توصيات من أجل التوطين ، فأعتقد أن الإبقاء عليها " تقديم الحوافز المشجعة لالتحاق المواطنين بهذه المهن " لأنه يمكن أن تشمل أكثر من جانب حتى التي

ذكرها الإخوان ، وممكن أن ترتئي لها أكثر من آلية ، فشكلها أفضل من أن تحدد بجزئيات معينة ، وربما لا تتلاءم أيضاً مع التوجهات وربما تجد أن هي تحديد لنطاق أكبر وأشمل ، أعتقد أن الإبقاء عليها كما هي أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، عندي الحل للخروج من هذه المشكلة " وتقديم الحوافز المشجعة لدراسة والتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض ... " كلمة واحدة تضمن ما يطلبه الإخوان ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن النص الوارد نص جيد ويكفي ، والآن لا يجب أن ننحرف عن الموضوع ، الموضوع هو رد على خطاب لصاحب السمو رئيس الدولة وليس هو توصيات للمجلس أو مواضيع عامة أو أسئلة ، الرد لابد أن يكون بصيغة جوامع الكلم لا أن نفصل في كل شيء ، إذا أردنا تفصيل كل شيء فهناك قضايا كثيرة في دولة الإمارات ، يمكن أن نتكلم عن أرصفة وعن أشياء وتفاصيل وصندوق ومنح ومشاريع وأمور كثيرة في هذا الموضوع ، نحن لابد أن نركز على جوامع الكلم مثلاً حوافز ، تنمية ، أمور كهذه ، لا أن نتكلم عن أمور تفصيلية ، فمثلاً في إطار التعليم يجب أن نتكلم في الإطار الشامل ، عن الصحة في الإطار الشامل ، لا يجب أن نفصل في هذا الموضوع ، أنا أعتقد أن النص الوارد من اللجنة بعد التعديلات التي اتفقنا عليها حسب المقترح الأخير يكفي ولا داعي للعودة لها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا إخوان ، أنا أعتقد - مثل ما ذكر سعادة المقرر - لو قلنا " وتقديم الحوافز المشجعة في جانبي الدراسة والعمل لالتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض " ، سيشمل ذلك الجهتين وهما كلمتان مختصرتان ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟ تفضل الأخ سلطان .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، نرجو تفهمكم لهذه الفقرة ، نحن كانت مطالبتنا بالحوافز السابقة على الالتحاق بالمهنة يا معالي الرئيس ، فترة دراسة الطب الآن أكثر من ست سنوات والرجل لا يدخل جيبه درهم واحد

الآن ، نحن نريد أن تنفق الدولة عليهم لتشجيعهم بدلاً من ذهابهم إلى الشرطة أو الجيش ، هذان المجالان الشرطة والجيش صار فيهما إشباع ، خريج الثانوية العامة من أول شهر لو ذهب لأي وظيفة عامة فسيستلم معاش لكن أثناء فترة الدراسة لا يحصل على شيء يا معالي الرئيس ولا الشؤون الاجتماعية تكفله ، فنحن نريد تشجيعهم والتشجيع السابق للالتحاق بهذه المهن يا معالي الرئيس ، المشكلة الآن أن الفقرة ليست مضبوطة وليس فيها التشجيع السابق ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ سلطان ، نحن لما نذكر في جانبي الدراسة والعمل فالدراسة تشمل السابق ، فأعتقد أن إضافة هاتين الكلمتين سيسد الفراغ إذا كان هناك فراغ في هذه الجلسة ، وكما ذكر الأخ أحمد الشامسي أن الرد على خطاب الافتتاح يشمل العموميات ولا يدخل كثيراً في التفصيلات ، أخ أحمد المنصوري تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكراً معالي الرئيس ، واسمح لي أنا عندي ملاحظة بالنسبة للفقرة كاملة ، فنحن نتكلم عن ثلاث قضايا رئيسية حساسة بالنسبة لنا وهي قضية التركيبة السكانية وتعزيز الهوية الوطنية والتوطين ، وقد رجعنا وتكلمنا عن التركيبة السكانية ومن ثم كان التركيز على التوطين وهي كلها قضايا مهمة ورئيسية ، وفي آخر السطر تكلمنا عن الهوية الوطنية ، وأنا لدي عدة ملاحظات ، وبصورة عامة في التسلسل بالنسبة للأفكار حول القضايا الثلاثة وقد اختصرناها في قطاعين هما قطاع التعليم والطب ، وقد ذكرنا في السطر الثالث " لما لها من أهمية اجتماعية وأمنية " وهي التمريض والطب ، أهمية اجتماعية ربما ولكنها قضايا مهمة على مستوى التنمية المستدامة ، ونحن نتكلم عن برنامج صاحب السمو رئيس الدولة وهي تنمية متوازنة فيما بين القطاعات جميعاً هذا واحد ، وقد هضمنا حق القضايا الحساسة الرئيسية الثلاث التركيبة السكانية والتوطين والهوية الوطنية ، وفي آخر شيء تكلمنا عن قطاع الإعلام والسياحة كمهن فيها وركزنا فقط على جانب الهوية الوطنية مع أن هذه القطاعات مهمة من ناحية أمنية أكثر من التمريض كبعد أمني ، أنا أقول أن هناك بعض المصطلحات لا يجب أن تكون موجودة بهذه الطريقة ، فمثلاً كتب عن التمريض أنه قضية أمنية وعن القطاع السياحي والإعلام من ناحية الهوية الوطنية ، والإعلام والسياحة عبارة عن وسائل والهوية الوطنية فيها بعد سياسي وبعد اجتماعي وبعد اقتصادي ، وأهم شيء بالنسبة لنا كمجلس وكدولة أننا نحن كمواطنين أن نقود هذه القطاعات ، ولا يهمنا الكم بل يهمنا النوعية والعدد وهذا شيء رئيسي ، فالفقرة هذه - كما تفضل سعادة الأخ راشد سابقاً - أن هناك نوع من الخلط في الموضوع ،

واسمحوا لي في هذا القول ولكن لا يجب أن نقلل من شأن أي قضية ولكن هذه القضايا الثلاث حساسة ومهمة ، وفي النهاية عندما نضع كلمة أمن أو اجتماعي فيجب أن نعرف أين نضعها ، فالتمريض ليس قضية أمنية بالنسبة لنا كدولة ، ولكن الإعلام ربما أو قطاع السياحة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، قد يقصد الإخوان الأمن بمعناه الشامل كأمن اجتماعي وأمن صحي وأنت تعرف أن كلمة الأمن لا يقصد بها النواحي الجنائية البحتة ، بل يقصد بها أحياناً بمعنى أوسع من هذا وأشمل ، الأمن والأمان الذي يعيش به الإنسان لا يتشكل فقط بوجود خدمات شرطية إنما المسكن المناسب ووجود كافة الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ، وبالنسبة للإخوان فقد ذكروا قضايا التركيبة السكانية وقالوا لابد من إيجاد التشريعات المناسبة للحد من الخلل القائم في التركيبة السكانية ، وبالنسبة للتوطين إنشاء مجلس أعلى للتوطين ، والاستراتيجيات والبيئة المناسبة وأنت تعرف أن موضوع التوطين بالنسبة لنا مهم كثيراً ويتعلق بمحور من أهم محاور التنمية الوطنية وقد ناقشتم العديد من هذه المسائل وأمنياتكم وأمنيات المواطن والتي يصب معظمها حول إيجاد أعمال منتجة لأبنائنا وبناتنا والآلاف الذين يتخرجون كل سنة ، فتركيز اللجنة على هذا الموضوع أعتقد أنه مبرر وكذلك الهوية الوطنية كان النقاش عنها بشكل عام ، وعلى كل يا إخوان أدخلنا الآن بعض النقاط على الفقرة لتحسين النص وسد بعض الثغرات ، فهل توافقون على الفقرة ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" صاحب السمو ،

تولي دولة الإمارات تطوير منظومة التعليم وفق المعايير العالمية اهتماماً كبيراً وتحرص على توفير كل أوجه الدعم اللازم لتحديثه إيماناً وإدراكاً منها بأهميته في مسيرة التنمية وكونه حجر الزاوية في نهضة أي أمة وتحقيق الأهداف الطموحة للتنمية وفي مقدمتها إيجاد اقتصاد مبني على المعرفة ، وقد حققت الإمارات إنجازات مشهودة في توفير المقومات الضرورية لتأهيل الأجيال الجديدة ، وفي هذا السياق وفي إطار رؤية سموكم التي عبرتم عنها باليوم الوطني بأن التعليم المتطور ركيزة أساسية في التنمية وفي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الإنسان الصالح وتأهيل قوة عمل قادر على حماية مؤسسات الاتحاد يتطلع المجلس إلى أن تولي الحكومة مزيداً من الاهتمام بتطوير واقع التعليم وجودته بكل مراحله ومستوياته بشكل عام بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية ،

وإجراء ما يتطلب ذلك من تعديل المادة (17) من الدستور ومعالجة الخلل القائم بين مخرجات التعليم والمتطلبات المستجدة لسوق العمل ومواكبة حاجات التنمية المتغيرة ، كما يتطلع المجلس إلى أن تعمل الحكومة على إدماج الثقافة الوطنية بكل مكوناتها في مناهج التربية وسياسات الإعلام وبرامج التنشئة الأسرية والاجتماعية نظراً لأهمية كل ذلك كما عبرتم سموكم في تهيئة بيئة اجتماعية ثقافية مؤثرة يتطلبها المستقبل الذي تتطلع عليه دولة الإمارات " .

معالي الرئيس :

شكراً ، هذه الفقرة طويلة وهي عن التعليم وسنناقشها ، ومن ثم سيأتي ذكر الصحة ، تفضلوا يا إخوان إذا كانت لديكم ملاحظات حولها ، تفضل يا أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أنا أعتقد أن الفقرة جيدة وقد بذل جهداً ممتازاً فيها ، ولكن في السطر الخامس - فقط- " وفي هذا السياق وفي إطار ... " ، فلو نحذف كلمة " وفي هذا السياق " ونترك " وفي إطار رؤية سموكم التي عبرت " لأنها تعتبر كالتزيد في هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟ تفضلي يا دكتورة أمل .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد في السطر الثاني أيضاً نجد " وإدراكاً منها بأهميته في مسيرة التنمية وكونه حجر الزاوية في نهضة أي أمة وتحقيق الأهداف الطموحة للتنمية " ، تكرار موضوع التنمية جاء متقارباً وفيه تزيد ، فأعتقد إذا حذفنا الأولى " وإدراكاً منها بكونه حجر الزاوية في نهضة أي أمة وتحقيق الأهداف الطموحة للتنمية الشاملة المستدامة وفي مقدمتها إيجاد اقتصاد مبني على المعرفة " أعتقد أنه كافٍ بدلاً من ذكر موضوع التنمية ومسيرة التنمية في البداية وأيضاً مرة أخرى تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

لتخفيف النص ، هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟ أخ سالم تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، النص جيد ولكن أنا لدي تساؤل في السطر العاشر " بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية وإجراء ما يتطلب من تعديل في الدستور " هذه تقريباً ثلاثة أسطر ، أنا أقترح أن هذه

الجملة تحتاج إلى بحث ومزيد من الدراسة لأنه لا نعرف إن كانت هناك إشكاليات في إلزامية التعليم ، فأقترح لو نحذف هذه الثلاثة أسطر ونترك الجملة " ... مراحله ومستوياته بشكل عام ومعالجة الخلل القائم في مخرجات التعليم والمتطلبات المستجدة لسوق العمل ... " ونترك هذا للجان لتبحثه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ سالم ذكر بأن هناك فقرة " بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية وإجراء ما يتطلب ذلك من تعديل المادة (17) من الدستور " بحاجة لحذف لأن فيها تفصيل لنقاش دائر في الحكومة وفي الأوساط التربوية والاكتفاء بالنص " وبناء الإنسان الصالح وتأهيل قوة عمل قادرة على حماية مؤسسات الاتحاد يتطلع المجلس أن تولي الحكومة مزيداً من الاهتمام بتطوير واقع التعليم وجودته بكل مراحله ومستوياته بشكل عام ومعالجة الخلل القائم بين مخرجات التعليم ... " بحيث أن هذه الثلاثة أسطر تلغى ، ما هو رأي الإخوان ؟ الدكتورة شيخة العويس تفضلي .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، فيما يخص إلزامية التعليم فإن اللجنة ارتأت أن تشير إليه لأن الوزارة والحكومة أيضاً تتطلع إلى هذا الأمر ، وكلجنة وأعتقد - أيضاً - كمجلس نحن ندرك أهمية إتمام مراحل التعليم إلى مستويات متقدمة ، فارتأينا أن نشير إليها كتطلع من المجلس يرفع إلى صاحب السمو رئيس الدولة فلذلك أشرنا إليها ، ولأننا ندرك أن هناك تعارض مع الدستور فقد أشرنا إلى طلب تعديل المادة في الدستور وطبعاً الأمر راجع للمجلس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، في سياق الجملة التي تكلمنا عنها " بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية وإجراء ما يتطلب ذلك من تعديل للمادة (17) من الدستور " ، الجزء الثاني من الجملة وهو " وإجراء ما يتطلب ذلك من تعديل للمادة (17) من الدستور " أعتقد في نهاية حديثي أطلب أخذ رأي المستشار لأنني أتوقع أنه من غير الجائز أن نطلب تعديل الدستور في الجزء الأول " بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية " ، هذا الكلام في لجنة الصياغة تكلمنا فيه على أساس أن نتفق على تمرير القانون ، ولكن يا معالي الرئيس أنا لدي صيغة تؤدي نفس الغرض ولكن بطريقة أخرى وهو عن طريق حذف الجملة هذه بالكامل واستبدالها بالجملة التالية : "ووضع الضوابط الكفيلة بمنع تسرب

الطلبة من مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها " ، التسرب يشمل ثلاث أنواع من التسرب ، الأول - يا معالي الرئيس - هو نتيجة أولياء الأمور وعدم اهتمامهم أو أنهم يلحقونهم بسوق العمل أو بحرفة ، النوع الثاني هو التسرب الحاصل نتيجة الطالب نفسه بأن لا يستكين للدراسة ولا يتابع دراسته ، إذا كان ولي الأمر أو الطالب نفسه فالمفروض أن قانون إلزامية التعليم حتى المرحلة الابتدائية الذي لم يصدر حتى يوجد ضوابط على المادة الدستورية رقم (17) حيث لا توجد عقوبات حتى الآن على هذه المسألة ، فمن باب أولى ما دام أنه لا توجد عقوبات أو ضبطية قضائية على عدم إتمام المرحلة الابتدائية بموجب المادة الدستورية ، وإذا حولناها على الثانوية العامة فستصعب علينا ، والتسرب الثالث هو نتيجة ضعف القوى العقلية لدى بعض الطلبة، فمسؤولية هذا الطالب لا يتحمله ولي أمره إذا كان لدى الطالب ضعف إدراكي ولا يستطيع إكمال مرحلة الثانوية العامة ، لذلك يا معالي الرئيس نرجو إعادة صياغة الجملة بالتالي " ووضع الضوابط الكفيلة لمنع تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها " ، وكلمة " أو ما يعادلها " يا معالي الرئيس تشمل الثانوية العامة وما يعادلها ككلية "STS" الجديدة وبعض الصناعية والتجارية سابقاً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخوات والإخوة الكرام ، صار الآن حديث حول مسألة الإلزامية ، فالأخ سلطان جاءنا برأي جديد يقول بدلاً من هذه الفقرة " بما فيها إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية وإجراء ما يتطلبه ذلك من تعديل للمادة (17) من الدستور " قد يكون فيها إشكال دستوري وإن كانت هذه أمنية والحكومة جادة في مسألة إلزامية التعليم ، ولكنه اقترح أن هذا الأمر متروك للدراسة وهناك اقتراح واعتقاد من جانبه بأنه أجدى وأكثر فاعلية ويقوم على التالي باستبدال الفقرة كاملة بهذه الجملة : "ووضع الضوابط الكفيلة لمنع تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ... " ، تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

معالي الرئيس ، هذه أعتقد فيها إشكالية لأننا سنناقض أنفسنا - معالي الرئيس - لأننا في لجنة التربية تكلمنا ورفضنا مشروع القانون الوارد من الحكومة بخصوص إلزامية التعليم إلى الثانوية العامة ، فبالتالي سيكون عندنا تناقض لأننا رفضنا مشروع القانون ذلك ومن ثم نأتي الآن ونقول إلزامية التعليم للمرحلة الثانوية ، فأنا أقول أن نحذف هذه العبارة كما تفضل الأخ سالم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، أولاً سأرد على الأخ حمد - جزاه الله خيراً - ، فرفض المشروع لم يتم لأننا لا نريد إلزامية التعليم بل لأنه كانت هناك مخالفة للدستور ، والأخ سلطان يتكلم عن تسرب الدارسين ، لكن الذين لم يدرسوا فكيف تكون الإلزامية لهم ؟ هذه بحاجة لمعالجة كذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل أخ راشد الشريفي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، القضية التي يطرحها الأخ سلطان أعتقد أنها قضية هامة تستحق أن يقف عندها المجلس ، إذا كان الهدف هو إيصال توصية لصاحب السمو رئيس الدولة فيجب أن تكون محددة لكي يتم التعاطي معها بسهولة واتخاذ قرار بشأنها ، فأعتقد أن الجملة التي طرحها الأخ سلطان وجيهة باتخاذ ضوابط وإجراءات لتضمن عدم التسرب قبل إنهاء الشهادة الثانوية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الزعابي تفضل .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أعتقد - أيضاً - ما ذهب إليه الأخ سلطان هو جيد ولكن يظل في النهاية أن هذه هي رغبة الشخص ، فمثلاً اليوم - وهذه طبعاً من التطلعات والأمنيات - استمرارية التعليم إلى الثانوية العامة ، ولكن أيضاً لما الآن نناقش ونطلب كأمنية باستمرارية التعليم لحين الانتهاء من المرحلة الثانوية ، أيضاً هناك أشخاص موجودين قد لا يرغبون في مواصلة التعليم ، فعملية الإلزام أو الطلب وفق هذا المنظور فيه أيضاً إجحاف ، وبالتالي نحن نتركها كما طلب الأخ سلطان وقدمها في تعديله للنص بحيث النظر في عملية تسرب الطالب من التعليم ، طبعاً هناك في بعض الحالات إذا أثبتت الدراسات أن التسرب يرجع إلى الطالب بأنه لا يرغب في التعليم لأسباب معينة وبالأصل الأسرة لا تشجع على عملية عدم مواصلة التعليم ، أو أن الطالب ليست لديه اهتمامات بالتعليم بقدر ما لديه اهتمامات بمهن أخرى وبالتالي عملية الإلزام والتمنيات بذلك قد يكون فيها إجحاف للشخص .

معالي الرئيس ، أيضاً أنا عندي تعديل في السطر قبل هذا وهو بعد كلمة " مؤسسات الاتحاد " ، من وجهة نظري أن نقول بدلاً من " يتطلع المجلس إلى أن تولي الحكومة " الجملة التالية : " فإن المجلس يتطلع إلى أن تولي الحكومة " وهذا فيه تأكيد على هذا الشيء وليس كما جاء ، وبالتالي نكمل سياق الجملة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، الآن لدينا رأي غير رأي اللجنة وقد أثنى عليه العديد من الإخوة والذي يرى بأن تحذف الجملة " بما فيه إلزامية التعليم " ، واستبدال " بوضع الضوابط الكفيلة بمنع تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة قبل إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها " ، هل يوافق الإخوة على هذا ؟ تفضلي يا دكتورة شيخة .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لإلزامية التعليم فقد تفضل الأخ أحمد بأن هناك من لا يرغب في إكمال تعليمه ، ونحن نرى أن إكمال التعليم مسألة ضرورية جداً لهذا الوطن خصوصاً أن أعدادنا كمواطنين بسيطة وفي رأيي الشخصي لا يمكن السماح بالتسرب ، بالعكس نحن نضع كل الخطط لمساعدة هؤلاء الطلبة لإكمال دراستهم ، فالدولة تعتمد على شبابها وعلى المواطنين بحيث نذلل لهم العقبات وندفعهم إلى إتمام دراستهم ، الأمر الآخر ، إذا كان غير مسموح أن نطلب تعديل فهو رجاء أو أمل .

وبالنسبة لما تفضل به الأخ سلطان الشامسي بشأن وضع ضوابط كفيلة بمنع تسرب الطلبة فهذا أمر جيد إذا أمكن بدمج النقطتين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، يا إخوان هل أنتم مع إبقاء الفقرة كما جاءت من اللجنة وإضافة كلمة " ورجاء إجراء ما يتطلب ذلك " مثل ما ذكرت الدكتورة شيخة العويس ، ومن ثم إضافة فقرة جديدة " وضع الضوابط الكفيلة لمنع التسرب تأكيداً على أهمية التعليم لأبناء الإمارات " ، أو حذف هذه الجملة واستبدالها " بوضع الضوابط " ، ما هو رأي الإخوان ؟ الاكتفاء بوضع الضوابط ، ومسألة إلزامية التعليم ونقاشها مع الحكومة عندما تأتي في وقتها .

إذاً ترون أن تلغى الفقرة كما جاءت من اللجنة واستبدالها " وضع الضوابط " ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

اسمح لي يا معالي الرئيس ، في السطر الأخير " اجتماعية ثقافية مؤثرة " ، سأقرأ العبارة : " كما يتطلع المجلس إلى أن تعمل الحكومة على إدماج الثقافة الوطنية بكل مكوناتها في مناهج التربية وسياسات الإعلام وبرامج التنشئة الأسرية والاجتماعية نظراً لأهمية كل ذلك كما عبرتم سموكم " ، حسب خطاب صاحب السمو رئيس الدولة فقد ركز على أن هذا استكمال لمسيرة الآخرين ، " كما عبرتم في تهيئة بيئة اجتماعية ثقافية " ، نحن حالياً نعزز البيئة هذه حتى تواكب متطلبات المستقبل ، الثقافية المؤثرة يتطلبها المستقبل ، وهويتنا الوطنية يكون لها تأثير ، أنا لدي اقتراحين ، الاقتراح الأول بخصوص كلمة " مؤثرة " واستبدالها بكلمة " مواكبة " لمتطلبات المستقبل ، ونؤكد على أهمية الهوية الوطنية وتعزيزها في الجانب الثقافي والاجتماعي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أعتقد أنه نفس المعنى ، هل هناك أية ملاحظات أخرى على هذه الفقرة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" إلى جانب ذلك يا صاحب السمو ، فإن المجلس يتطلع لأن تعمل الحكومة على وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي بحيث يشمل جميع المستحقين ومظلة شاملة للتأمين الصحي الاتحادي المواطنين تحقيقاً لشعار الصحة للجميع وتعزيزاً لمقومات الحياة الكريمة لشعبنا العزيز حاضراً ومستقبلاً وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين ومساواتهم بنظام التقاعد الجديد في الدولة نظراً لما قدمته هذه الفئة العزيزة من جهود وخدمات جليلة للوطن ، وفي هذا الإطار يأمل المجلس أن تقوم الحكومة بالنظر في ربط معاشات التقاعد بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة والعمل على إجراء التعديل المناسب لقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لكي يسمح لرواد الأعمال المواطنين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من التسجيل في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية للحصول على راتب تقاعدي مع الاستعداد لدفع الاشتراك الشهري ، الأمر الذي يشكل حافزاً للمواطنين للتفكير في العمل في القطاع الخاص حيث أن سياسة الدولة تدعم تمكين المواطنين في القطاع الخاص وتشجعهم وتمنحهم التسهيلات اللازمة لذلك ، وفي هذا الإطار أيضاً فإن المجلس يدعو

الحكومة إلى إجراء تعديل للمادة (35) من قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية للسماح للمواطنين المتقاعدين من العمل والجمع بين الراتب والمعاش أيا كانت قيمة أي منهما ، وذلك لأن من شأن ذلك تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص علاوة على تأثيره إيجابي في الحد من الخلل في التركيبة السكانية ، كما يأمل المجلس من الحكومة إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر للمرأة لتلافي التأثيرات السلبية للتقاعد المتأخر على الجوانب الاجتماعية والأسرة المواطنة . "

معالي الرئيس :

شكراً ، كما تعرفون فإن هذا ضغط لكل توصياتكم السابقة في هذه المجالات الهامة ، تفضل أخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أعتقد أن بداية الفقرة يجب أن لا تبدأ بعبارة " إلى جانب ذلك " ، بل تبدأ كفقرة رئيسية " صاحب السمو ، إن المجلس يتطلع الآن لأن تعمل الحكومة " فربما لا تكون عبارة " إلى جانب ذلك " بداية فقرة في أي خطاب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، خصوصاً أن الموضوعين مختلفين الأول عن التعليم والثاني موضوع اجتماعي ، تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

الشيء الثاني - معالي الرئيس - في السطر الثالث تكملةً لما جاء في السطر الثاني " ومظلة شاملة للتأمين الصحي الموحد للمواطنين " وليس " التأمين الصحي الاتحادي للمواطنين " ، أي يكون هناك تأمين صحي موحد للمواطنين في كافة مناطق الدولة من أبوظبي إلى رؤوس الجبال ، نحن نتطلع أن يحقق النظام مساواة وعدالة اجتماعية متكاملة لكافة المواطنين ، والمظلة الشاملة مذكورة أو تأمين صحي شامل للمواطنين ، وهذا يطبق على الجميع .

معالي الرئيس ، أيضاً في السطر السادس " وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين ومساواتهم ... نظراً لما قدموه من جهود " ، أنا أعتقد أن عبارة " الفئة العزيزة " يجب حذفها لأننا نتكلم عن أنفسنا ونحن جزء من هذه المنظومة .

الشيء الأخير معالي الرئيس في السطر الأخير ، " كما يأمل المجلس من الحكومة إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر للمرأة لتلافي التأثيرات السلبية في التقاعد المتأخر على الجوانب الاجتماعية والأسر المواطنة " ، أنا أقترح في هذه الفقرة إضافة " وعدم ربطه بشرط السن ، شرط السن أهم من

التقاعد المبكر للمرأة ، لأن ليس كل امرأة مدرسة ، امرأة موظفة بدالة ما هو الجهد الذي تبذله ؟ ليس كل امرأة ممرضة أو دكتورة ، ما الذي تضيفه الموظفة إذا لم تكن بهذه المهنة التي يتطلب منها الجهد، لماذا تحصل على التقاعد المبكر ؟ أنا أقصد أن ربط السن أهم من هذا ، أن تعمل عشرون سنة بدون شرط أن تصل إلى سن الخمسين ، هذه عملية " الدينامو " ، أنا أقصد إذا خدمت فترة عشرين سنة فتحصل على التقاعد أي فك عملية الربط ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، إذاً الأخ أحمد نقاطه أن تكون هذه الفقرة مستقلة وبالتالي تبدأ " بصاحب السمو " ، وبدلاً من كلمة " فإن " تصبح " إن المجلس " ، وفي السطر الثاني بدلاً من التأمين الصحي الاتحادي تصبح " التأمين الصحي الموحد للمواطنين " ، هل يوافق المجلس على هذا يا إخوان ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

" وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين ومساواتهم بالنظام التقاعدي الجديد في الدولة نظراً لما قدموه من جهود " بدلاً من " ما قدمته هذه الفئة العزيزة " ، تفضل يا دكتور عبدالله .

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة في السطر الرابع " وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين " لابد أن نضيف " من تقاعدوا قبل 2008/01/01 " لأن المتقاعدين كثر الآن وهؤلاء هم المتضررين، وشكراً .

معالي الرئيس :

يا إخوان ، كلمة " السابقين " هل تشمل هذه الفئة أم لا تشملها ؟ تفضل الأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

نعم تشملها يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

حسناً هل يوافق المجلس على حذف عبارة " الفئة العزيزة " ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

تصبح العبارة " جميع المتقاعدين السابقين لما قدموه من جهود وخدمات جليلة " .

والآن بالنسبة للنقطة الأخيرة التي ذكرها الأخ أحمد وهي " كما يأمل المجلس من الحكومة إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر للمرأة لتلافي التأثيرات السلبية للتقاعد المتأخر على الجوانب الاجتماعية والأسر المواطنة وعدم ربطه بشرط السن " ، تفضل أخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

معالي الرئيس ، إذا حذفنا هذه الفقرة سنكون قد ناقضنا أنفسنا ، لأن في الجلسة السابقة أو التي قبلها أصدرنا توصية بتقاعد المرأة المبكر ، فإذا حذفنا هذه الفقرة فسنكون قد ناقضنا أنفسنا في التوصية ...

معالي الرئيس :

الأخ أحمد يقول أن تكون الفقرة " كما يأمل المجلس من الحكومة إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر للمرأة لتلافي التأثيرات السلبية للتقاعد المتأخر على الجوانب الاجتماعية والأسر المواطنة وعدم ربطه بشرط السن " ، تفضل يا أخ أحمد الجروان .

سعادة / أحمد محمد الجروان :

شكرا معالي الرئيس ، في الواقع أنا أثني على كلام الدكتور عبدالله بخصوص المتقاعدين قبل عام 2008م ، فهناك فرق بين المتقاعدين ، فالرواتب التي يستلمونها قبل عام 2008م تختلف عمن هم بعد عام 2008م ، لذلك أتمنى التركيز على هذه النقطة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، الآن الأخ أحمد الجروان والدكتور عبدالله الشامسي يقترحان تعديل الجملة لتصبح كالتالي: " وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين بمن فيهم من تقاعد قبل 2008/1/1م " الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

أعتقد معالي الرئيس لو نكمل الجملة التي قرأتها معاليك بما يلي : " ... مساواة بنظام التقاعد الجديد " فهذه الجملة تكفي ، وبذلك نظام التقاعد الجديد هو الذي يطبق حتى على السابقين الذين تقاعدوا قبل هذا التاريخ ....

معالي الرئيس :

تقصد أن كلمة " جميع " تشملهم وذلك بدون الحاجة للتخصيص ، فكلمة " جميع المتقاعدين " تشمل الجميع ، وبالتالي لا داعي للتخصيص ؟

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

نعم يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، أعتقد أن الفكرة التي طرحها سعادة الأخ عبدالله ، والأخ أحمد الجروان في محلها ، لأن هناك نظامين مطبقين من التقاعد الآن ، فهناك الآن متقاعدين قبل شهر واحد من عام 2008م ، ومتقاعدين ما بعد شهر واحد من عام 2008م ، وبالتالي ففعليا هناك نظامين من التقاعد ، ولذلك أعتقد لا ضير من الإشارة لهذا الموضوع وتحديد تاريخ معين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، أرى أن نستبدل كلمة " وتحسين " لتصبح " ومساواة المتقاعدين " ، فنحن نتكلم عن مساواة المتقاعدين بشكل عام بحيث يصبح المتقاعدين ما قبل عام 2008 متساوين مع ما بعد عام 2008م ، فنحن نطلب مساواتهم مع بعض ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هناك حرف " واو " ، وبعدها جاءت كلمة " مساواتهم " ، فهي موجودة في الجملة ...

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

نعم هذا ما أقصده ، وهي موجودة فعلا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة أنا أثني على ما اقترحه سعادة الأخ عبدالله الشامسي ، واقترح - فعلا - إضافة المتقاعدين القدماء كذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، فعلا هذه نقطة جوهرية ومفصلية - أيضا - في هذا الخطاب ، فتحديد الفترة الزمنية ضرورية جدا بالنسبة للتقاعد بحيث يشمل بالتساوي مع المتقاعدين قبل 2008/1/1م لأن الفترة اللاحقة على هذا التاريخ يختلف التقاعد فيها عمن تقاعدوا قبل هذا التاريخ ، وبالتالي يجب تضمين الفقرة بما يشمل هذه النقطة .

هناك نقطة أخرى - معالي الرئيس - في السطر السادس وهي تعديل إملائي ، فالصحيح أن نقول : "... أن تقوم النظر بإعادة النظر في ربط معاشات التقاعد ... " وليس " بالنظر " وأيضا " ... والعمل على إجراء التعديل المناسب لقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية بما يسمح .... " وليس " لكي يسمح " فالتعديل يصبح بإضافة كلمة " بإعادة " قبل كلمة " النظر " وكذلك تعديل كلمة " بما يسمح " بدلا من " لكي يسمح " وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، الحقيقة أن بعض هذه الأمور لم تنظر فيها الحكومة ، وبعضها نظرت فيها وتحتاج إلى إعادة النظر ، فعلى كل حال كلمة " بالنظر " أشمل ، أما بالنسبة للمسألة الأولى التي ذكرها الإخوة الأعضاء فممكن أن تكون كالتالي : " وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين سابقا بمن فيهم الذين تقاعدوا قبل 2008/1/1م " ، فهل يوافق المجلس على هذه الصيغة ؟

(موافقة)

والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على الفقرة ؟ الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

في آخر ستة اسطر من الفقرة وهي : " .... تعديلات للمادة (35) من قانون المعاشات والتأمينات ... " اقترح - معالي الرئيس - إعادة صياغة الجملة شكليا لتصبح : " إجراء تعديلات على ... " أي نحذف " تعديلات للمادة (35) .. " وتصبح " تعديلات على قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " فلا داعي لذكر رقم المادة ، فالحكومة لا يغلبها الرقم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

هناك تعديل صياغي في السطر التاسع في جملة " وأصحاب الشركات الصغيرة المتوسطة من التسجيل في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات .. "الصحيح هو "بالتسجيل" وليس "من التسجيل" ، ...

معالي الرئيس :

إذاً " بالتسجيل " لغويا أفضل من " من التسجيل " ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

وأيضا في السطر الخامس قبل الأخير " من العمل والجمع بين الراتب والمعاش ، نقول " بالعمل " فهذا أفضل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التعديلات ؟

(موافقة)

والآن هل يوافق المجلس عل هذه الفقرة كما عدلها المجلس ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

إن المجلس الوطني الاتحادي إذ يؤكد على حقنا المشروع في استعادة سيادتنا على جزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها جمهورية إيران الإسلامية ، فإنه وبكل الإصرار والإيمان العميق بعدالة هذه القضية الوطنية ، يضعها دائماً على قمة أولوياته ، ومحط الاهتمام الرئيس لدبلوماسيته البرلمانية واستثمار حضوره الفاعل في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والذي حقق المجلس نجاحات كبيرة في وضع هذه القضية الوطنية بشكل دائم على أجندتها ، وحشد الدعم والتأييد لموقف الدولة المستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ، وذلك باستجابة جمهورية إيران الإسلامية لدعوة دولة الإمارات والدول الشقيقة والصديقة لمحاكاة موقف دولة الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية عبر التفاوض الجاد المباشر أو ارتضاء التحكيم الدولي عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها ، الأمر الذي يُعزز الحرص على علاقات حسن الجوار في المنطقة ، ويُعزز بناء خطوات الثقة المتبادلة وإنهاء التوتر بين دولها ، ويُسهم في الحفاظ على أمنها واستقرارها.

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، فقط أود التأكد من اسم جمهورية إيران الإسلامية ، فأعتقد أن الاسم ليس هكذا وإنما هو " الجمهورية الإسلامية الإيرانية " أنا لست متأكدا ولكن أعتقد أن هذا هو الأصح ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لا يا أخ أحمد ، فالصحيح هو " جمهورية إيران الإسلامية " ، تفضل الأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، بعد إذنك ، في وسط الفقرة وردت الجملة التالية " وذلك باستجابة جمهورية إيران الإسلامية " أرى تعديلها لتصبح " لحين استجابة جمهورية إيران الإسلامية " ، وبذلك تصبح الجملة ككل : " وحشد الدعم والتأييد لموقف الدولة المستند إلى مبادئ الشرعية الدولية لحين استجابة جمهورية إيران الإسلامية ... " وبدلا من " لدعوة دولة الإمارات " تصبح "للدعوات " لأنها عدة دعوات ومستمرة " للدعوات المستمرة من دولة الإمارات والدول الشقيقة والصديقة " وكذلك " ومحاكاة موقف الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية " بدلا من " لمحاكاة موقف الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية " ، فهناك ثلاثة تعديلات لغوية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

التعديل الأول " لحين استجابة جمهورية إيران الإسلامية " ، وما هو التعديل الثاني ؟

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

التعديل الثاني بدل كلمة " لدعوة دولة الإمارات " تصبح " للدعوات المستمرة من دولة الإمارات " لأننا مستمرين في الدعوات ، وبذلك تصبح " للدعوات المستمرة من دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الشقيقة والصديقة ، ومحاكاة موقف دولة الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية" ، والتعديل الثالث في كلمة " ومحاكاة " ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً هناك ثلاثة تعديلات من الأخ سلطان أولها كلمة " لحين استجابة " ، والثانية بالنسبة لكلمة "للدعوات المستمرة من قبل دولة الإمارات والدول الشقيقة والصديقة " لأنها عدة دعوات وليس دعوة واحدة ، فهذا مقترح جيد ، لكن بالنسبة للتعديل الأول " لحين استجابة " أو " باستجابة " فما رأي المجلس في هذا المقترح ؟ تفضل سعادة المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، الجملة هي كالتالي : " ... وحشد الدعم والتأييد لموقف الدولة المستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ، وذلك باستجابة جمهورية إيران الإسلامية ... " فإذا قلنا " لحين استجابة جمهورية إيران الإسلامية " فهذا يعني تكليف للحشد والعمل من الآن ، فهذا به تكليف بعمل من الآن ، والصياغة هنا تعطي مدلول آخر ....

معالي الرئيس :

لا ، فهي مربوطة ، فمسألة " وحشد الدعم والتأييد لموقف الدولة المستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ، وذلك باستجابة جمهورية إيران الإسلامية ... " فالكلمة هنا تعني تمني استجابة جمهورية إيران الإسلامية لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الشقيقة ، والاقتراح الثالث " ولمحاكاة " أي محاكاة إيران لموقف دولة الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية عبر الحلول الحضارية التي طرحتها الإمارات على مر السنوات لحل هذه القضية الشائكة ، فما رأي المجلس ؟ هل نعدل كلمة " دعوة " لتصبح كما اقترح الأخ سلطان " للدعوات المستمرة " على أساس أنها كثير من الدعوات ، ونبقي على الجملة في غير ذلك كما هي ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات أخرى على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

معالي الرئيس ، أنا لدي اقتراح ، أرى أن تنقل الفقرة الثانية التي جاءت بعد هذه الفقرة قبلاً لأنها تتكلم عن الأمن والسلم الدوليين ، وتتكلم عن التسامح وعن المجتمع الدولي ، وبعدها ندخل في موضوع إيران والجزر كفقرة ذات صلة بالموضوع الذي قبله ، فعندما نصل إلى هذه الفقرة أقترح أن تقدم ، وهذه الفقرة التي قرأناها تأتي لاحقا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الأخ راشد يقول أن الفقرة التي ستلي هذه الفقرة والتي تبدأ من كلمة " نشكر الله ونحمده على الحياة الكريمة ... وتنتهي بـ " والدول الشقيقة والصديقة على اختلاف أوجهها بمد العون الإنساني والتنموي لها بكافة أشكاله وصوره " تقدم ثم تأتي الفقرة التي تتحدث عن الجزر المحتلة بعدها ، وتأتي بعدها الفقرات المتبقية بالنسبة للعمل الدبلوماسي لدول مجلس التعاون والتعاون الخليجي ، فالآن ما هي

وجهة نظر اللجنة يا أخت شيخة ؟ هل قدمتم مسألة الجزر بحكم محورية هذه المسألة الوطنية وأهميتها ثم بعد ذلك تركتم باقي تسلسل النقاط التالية ؟ تفضلي .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، الأمر كما تفضلت معاليك ، فلخصوصية هذه القضية وأهميتها في دولة الإمارات تم تقديمها كنقطة أساسية ورئيسية ، أما الفقرات التالية فهي أمنيات عامة تشمل الجميع على مستوى الخليج والمستوى الدولي ، وهي نهاية أو ختام لهذا الخطاب ، فارتأينا أن نضع مسألة الجزر وهي القضية الأساسية قبل هذه الخاتمة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، ليس لدينا مانع في تأييد كلام الأخ راشد الشريقي في هذه المسألة حيث أنه في الصفحة الثامنة يتكلم خطاب الرد عن الأراضي العربية المحتلة ، ولذلك بالإمكان أن نقدم الفقرة التي تبدأ بـ " نشكر الله ونحمده ... " ثم تأتي قضية الجزر ثم تأتي قضية انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية على أساس حسن الصياغة ، بالإضافة إلى ذلك أنا تكلمت قبل قليل عن جملة "وذلك باستجابة جمهورية ايران الإسلامية " ، نرجو من معاليك الاطلاع مرة أخرى على البناء اللغوي لهذه الفقرة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل الجمهورية الإيرانية تعتبر قضية محورية بالنسبة لنا في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأعتقد أنها يجب أن تسبق كل القضايا الموجودة التي نتكلم فيها في السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لأن هذه قضية تعتبر داخلية بالنسبة لنا ، وهي قضية حدودنا وقضايانا ، فيجب أن تبقى في مكانها وأن تقدم على باقي القضايا ، نعم نحن نقر أن هناك قضايا مهمة مثل قضية الشرق الأوسط وقضية الأمن والسلم الدوليين وغيرها ، لكن هذه قضية نعنى بها نحن شخصيا في كل بيت وكل مواطن ، فهذه حدودنا وأرضنا وجغرافيا دولتنا ، فهذه تبقى في مكانها وتقدم على باقي القضايا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، بالإضافة لما ذكره الأخ أحمد الشامسي ، وأنا أثني على كلامه لأهمية هذه القضية وكونها قضية محورية بالنسبة لنا ، لكن - أيضا - هناك تسلسل معين جرت عليه الردود على خطابات صاحب السمو رئيس الدولة عند تناول القضايا الخاصة ، فأولا تطرح القضايا الوطنية ثم القضايا على المستوى العربي ، ثم القضايا على المستوى العالمي ، وهذا هو التسلسل البروتوكولي الذي - عادةً - يجب أن تتضمنه وتتبعه جميع الردود ، وبالتالي أعتقد أن التسلسل الذي ذهبت إليه اللجنة منطقي ، وتركيزهم على موضوع الجزر هو موضوع مهم جدا وخاصة في هذه المرحلة بعد التجاوزات الأخيرة التي حدثت من قبل الطرف الآخر في هذه القضية ، لذلك أثني على بقائها مستقلة كما هي موجودة حاليا .

وبالنسبة لباقي الفقرات المتعلقة بالقضايا العربية فأيضاً تناولت الإطار العام الذي دائما نتناوله في سياستنا الخارجية ، ونريد الحديث بتركيز أكثر على موضوع التعاون والعمل الخليجي والذي طرحناه، ويمكن تسبيقه بحيث نتكلم أولا عن الإطار الخليجي ثم إطار العالم العربي ، وفي النهاية أنا أثني على ما ذكره بأن تبقى مستقلة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً أيها الإخوة تبقى الجملة مستقلة ومقدمة ، تفضل الأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، لو سمحت لي ، في السطر الخامس هناك كلمة زيادة وهي كلمة " والذي " ، أرى أن نحذفها لحسن الصياغة وهي كالتالي : " ... ومحط الاهتمام الرئيس لدبلوماسيته البرلمانية واستثمار حضوره الفاعل في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية .... (والذي حقق) ... تصبح (وحقق) ..." وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" نشكر الله ونحمده على الحياة الكريمة الآمنة المستقرة التي نعيشها وسط إقليم مشتعل غير مستقر ، وعلى المكانة الرفيعة التي حققتها الدولة على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وما كان ذلك ليتحقق لولا الرؤية الحضارية والإنسانية التي تتبناها الدولة التي تنطلق من ثوابتنا القائمة على الحكمة والانفتاح والاعتدال والعدل والمحبة والتسامح والسلام النابعة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيمه الإنسانية النبيلة ووسطيته ، وميثاق الأمم المتحدة وتدعيم مبادئ الحوار والتفاهم والصداقة، واتباع الطرق السلمية لحل النزاعات والخلافات، والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتجنيب العالم مخاطر الانتشار النووي للأغراض غير السلمية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، ونبذ ومكافحة الإرهاب والتطرف بكافة الأشكال والدواعي كونه يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ،واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وتأكيد قيم الإخاء الإنساني بتخفيف معاناة الشعوب والدول الشقيقة والصديقة على اختلاف أوجهها بمد العون الإنساني والتنموي لها بكافة أشكاله وصوره " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، أنا اتفق مع الإخوة في اللجنة على هذه الفقرة ، ولكن فقط عندي ملاحظة ، فقد تم التركيز - وهذا شيء رئيسي وضروري ولا ألغيه - على ان كل شيء نابع من ديننا الإسلامي الحنيف ، لكن في الفقرة التالية : " ونبذ ومكافحة الإرهاب والتطرف بكافة الأشكال والدواعي كونه يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ... " طبعا هذا جزء والشيء الآخر أنه يتنافى مع قيمنا وقيم الاتحاد ويتنافى مع الأعراف وكذلك يتنافى مع القانون الموجود عندنا في هذا الشأن ، فصحيح ان كل شيء نابع من ديننا الإسلامي الحنيف ولكن في هذه الجزئية يجب أن نركز أيضاً على أنه يتنافى مع قيمنا ومع النظم والعادات والتقاليد في الدولة ، فالتفسير الديني يختلف بين فئة وفئة أحياناً ، لذلك أفضّل أن نضيف عبارة نؤكد فيها على قيمنا وقيم الاتحاد والدولة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الحقيقة أن الإرهاب مطروح هنا ليس على المستوى الداخلي وإنما على المستوى العربي والإسلامي خاصة أنكم كلكم اليوم تشاهدون في التلفاز المآسي التي ترتكب باسم الدين الإسلامي ، والأعمال

الإرهابية الإجرامية التي ترتكب باسم الدين الإسلامي ، فهذه فقرة مهمة في سياق عربي وإسلامي وليست فقط في السياق المحلي ، فهل يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" ويُثمن المجلس سعي الدولة الدائم لدعم التعاون والعمل الخليجي المشترك ، وتعزيز العلاقات والتشاور بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوحيد الرؤى حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، وتعزيز التنسيق والتكامل والتقارب وكل ما من شأنه خدمة المصالح المشتركة لمنطقتنا وشعوبها ، وتكريس صورة الدولة باعتبارها رمزاً للأخوة العربية الأصيلة وصاحبة المبادرات الفاعلة لترسيخ ودعم مبادئ التكافل والتضامن والعمل العربي المشترك في مختلف الميادين ،

وتأييد كافة الجهود لحل مختلف القضايا العربية ونصرة قضاياها العادلة وفي طليعتها القضية الفلسطينية وبأن السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية ، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ سالم العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

في أول سطر ورد : " ويثمن المجلس سعي الدولة لدعم التعاون والعمل الخليجي المشترك " فالتعاون جاءت غير محددة ، لذلك أقترح أن تكون العبارة كالتالي : " ويثمن المجلس سعي الدولة لدعم العمل الخليجي المشترك ... " بدون كرة " التعاون " لأنها ليس لها معنى محدد كما وردت ، وشكرا .

معالي الرئيس :

ايها الإخوة ، هل ترون إبقاء الجملة كما هي أم كما اقترح الأخ سالم بحذف كلمة " التعاون " ؟ فالتعاون المقصود بها من ضمن التعاون الخليجي .

(موافقة على إبقائها كما هي)

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، ما دمنا نتكلم عن مجلس التعاون الخليجي فأعتقد أن هناك قضية رئيسية في مجلس التعاون ، ولا بد أن نؤكد على تأييدنا لموقف دولة الإمارات خاصة فيما يخص دولة البحرين الشقيقة لأن هناك تدخلات أجنبية في هذه الدولة ، والدولة لها موقف تجاه ذلك ، ولذلك أعتقد أنه من الأفضل لو نضيف فقرة أو سطر في هذا الوقت وفي هذا المكان ، فهذا سوف يؤكد موقف شعب دولة الإمارات بالوقوف مع شعب دولة البحرين الشقيق ضد أي تدخلات أجنبية في هذه الدولة الشقيقة في إطار دول مجلس التعاون الخليجي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، هل يرى المجلس إضافة نقطة هنا بما ذكره الأخ أحمد الشامسي أم ان الجملة الواردة وهو "...لتوحيد الرؤى حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية ... " تكفي ؟ الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

سيدي الرئيس ، هذه الكلمة موجهة إلى سيدي رئيس الدولة ، والسياسة الخارجية تمثلها وزارة الخارجية ويمثلها رئيس الدولة ، فأنا من رأيي الإبقاء على هذه الفقرة كما هي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً تبقى الفقرة كما هي ، والآن ننتقل إلى الفقرة التالية .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" ويشيد المجلس بجهود الدولة لتعزيز أمنها ومصالحها الوطنية ، وبسياستها ومواقفها وجهودها إزاء ما تشهده منطقتنا من تطورات ، وإسهاماتها في حل ما تواجهه بعض الدول العربية الشقيقة ومساعدتها على تجاوز المحن والتحديات الصعبة التي تُواجهها ، وتَفاعلها الإيجابي النابع من إيمانها العميق باحترام خيارات الشعوب وحقها في الحياة الحرة الكريمة.

ولن يألُ المجلس الوطني الاتحادي جهداً يا صاحب السمو في هذا الإطار للعمل الدؤوب وعبر مشاركاته الخارجية وحضوره الفاعل في المؤتمرات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لتكريس الصورة الحضارية لدولتنا ، وحشد الدعم والتأييد لمواقف الدولة تجاه مختلف قضايانا الوطنية ونصرة القضايا العربية والإسلامية والإسهام الفاعل في حل القضايا الدولية " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هاتين الفقرتين بدون تعديلات ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" وختاماً فإن المجلس الوطني الاتحادي على عهده الدائم لسموكم بأن يواصل مسيرة الخير والعطاء والجهد البناء كما أراد له الآباء المؤسسون وأردتم له سموكم في عملية تمكينه وتفعيل دوره وتكامل اختصاصاته الدستورية وتجسيده للثوابت والروح الاتحادية التي يستمد منها وعيه بقضايانا الوطنية وزخم جهوده في التعامل مع تحديات الحاضر واستشراف مقتضيات المستقبل المشرق بمسؤولية وطنية عمادها قيم الولاء والانتماء ، وتلاحم القيادة والحكومة والمجلس والشعب ، والتعاون والتكامل بين أجهزة السلطات الاتحادية والمحلية لتحقيق ما يصبو إليه وطننا العزيز وشعبنا الكريم من تقدم وازدهار بقيادة سموكم الحكيمة سائلين المولى العلي القدير أن يحفظ سموكم وإخوانكم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات وأن يسدد على طريق الخير خطاكم إنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه الفقرة ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، أشكر سعادة رئيس اللجنة والإخوة أعضاء اللجنة على هذا الرد الممتاز والذي تضمن تطلعات وآمال شعب الإمارات ، وعبر عنها بصورة جلية ، لكن - مع الأسف معالي الرئيس - هذا الخطاب أغفل قضية مهمة جدا وهي قضية البيئة ، ولا يخفى على معاليكم وأصحاب السعادة أن هناك ممارسات تجري في المناطق الحرة تضر بالبيئة بصورة مباشرة ، وتنعكس هذه المسألة بصورة او أخرى على الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة ، وإذا رأى المجلس أن هذا مناسبا فلدي مقترح ممكن أن يضاف إلى ما ورد في الخطاب ، فهناك (12) أمنية وردت في هذا الخطاب ، وهذه ستكون الأمنية رقم (13) ولو أنه رقم غير سعيد لكن أفضل أن لا يغفل الرد على الخطاب الاهتمام بقضية البيئة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد ، طبعا بلا شك ان اللجنة دائما تحاول أن تستمزج رأي الإخوة الأعضاء وتجتهد ، ونتمنى من الإخوة بعد تشكيل اللجنة إذا كان لديهم أية إضافات او نقاط أن يذكرونها للإخوة في

اللجنة، فلا أعتقد أن هناك إشكال في هذا الموضوع ، والآن بإمكانك طرح الفقرة التي تود طرحها إذا وافق الإخوة الأعضاء ، تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، الفقرة تقول : " إن المجلس الوطني إذ يثمن الجهود التي تقوم بها مؤسسات الدولة المختلفة من أجل الحفاظ على البيئة وتنميتها وحماية الموارد الطبيعية وضمان عدم استنزافها وحفظ حق الأجيال القادمة فيها إلا أنه ينظر ببالغ القلق لبعض الأنشطة التي تجري في المناطق الحرة المنتشرة في مختلف أنحاء الدولة والتي تؤثر سلبا على البيئة المحلية ، وعليه فإن المجلس يتطلع ببالغ الأمل والرجاء للحكومة الرشيدة من أجل مراجعة القوانين والأنظمة المحلية المتعلقة بحماية البيئة ومد صلاحياتها لهذه المناطق أسوة بما جاء في قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (47) لسنة 1999م والذي قرر عدم السماح بتصنيع المبيدات في مناطق الدولة بما فيها المناطق الحرة " وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد ، الأخ راشد طرح الصيغة ويقترح أن تكون في نهاية الأمنيات وقبل الانتقال إلى السياسة الخارجية ، أي قبل الفقرة التي تبدأ بما يلي : " صاحب السمو ، إن المجلس الوطني إذ يؤكد على حقنا المشروع .... " فما رأي المجلس في ذلك ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكرا معالي الرئيس ، انا أعتقد ان إضافة فقرة عن البيئة هي مسألة مهمة جدا ، لكن مع تعديل بسيط إذا سمح لي الأخ راشد وذلك بإضافة ما يلي إليها ، فلا نقصرها على المناطق الحرة فقط وإنما - أيضا " والمناطق الصناعية المختلفة المنتشرة في الدولة " فهناك - أيضا - تلوث بيئي كبير من هذه المناطق وهناك مخالفات موجودة في هذه المناطق ، لذلك نقول " المناطق الحرة والمناطق الصناعية المختلفة المنتشرة في الدولة " وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ سالم بن هويدن .

سعادة / سالم محمد هويدن :

أشكر الأخ راشد والأخ أحمد على الإضافة ، ولكن اللجنة لم تغفل هذه النقطة ، فقد تدارسناها وانتبهنا إلى نقاط أخرى ، وإن الدستور والقوانين الموجودة في الدولة تقول بعدم تدخل هذه القوانين بالمناطق الحرة في الدولة ، وكذلك فإن القوانين الموجودة في المناطق الحرة لا تطبق على الشركات الموجودة خارج المنطقة الحرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

أنا أؤيد كلام الأخ راشد ، فموضوع البيئة نعم موضوع مهم ولكنه - ايضا - كان مطروحا في الردود السابقة للمجلس وذلك في الدور الثاني والدور الأول ، فهناك مواضيع كثيرة ممكن أن تدرج ، ونحن لا نخفي أن موضوع البيئة هو موضوع مهم لكن اعتقد أن نكتفي بما طرح في الرد على خطابات رئيس الدولة في الدورين الأول والثاني ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً سعادة المقرر يرى أنه لا داعي لإضافة هذا الموضوع لأنه طرح في السابق ، وأن موضوع البيئة اكبر من ذلك وتم طرحه في المواضيع السابقة ، تفضل الأخ سلطان .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، الهواء اتحادي ، والمناطق الحرة حاليا تلجأ إليها مصانع يتم مراقبتها في المحليات ، فعندما يكون هناك ضوابط بيئية من وزارة البيئة تلجأ إلى المناطق الحرة حتى لا يكون عليها رقابة من الحكومة الاتحادية ، ونحن نسكن في وسط المناطق الحرة التي كثرت وأصبح عددها خيالي ، وهي تحصل على تسهيلات من جميع النواحي ، فنحن نريد أن نفرض عليهم الجانب البيئي بحيث لا نستثنيهم منه ونخضعهم للرقابة الإتحادية .

معالي الرئيس ، المادة (121) من الدستور في نهايتها تقول : " ... تنظيم وطريقة إنشاء المناطق الحرة المالية - فهنا يتكلم عن المناطق الحرة المالية وليس الصناعية يا معالي الرئيس - من اختصاص الحكومة الاتحادية في التشريع " ، لكن لو أضيفت في المستقبل - إن شاء الله - بموافقة المجلس الأعلى للإتحاد بحيث تصبح " المناطق المالية والصناعية " فسنكون بحال أفضل من التلوث الناشئ عن المناطق الحرة والانبعاثات السامة غير المراقبة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً أنت مع إضافة الأخ راشد الشريقي والأخ أحمد الشامسي ؟

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

نعم يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على إضافة هذه الفقرة ؟

(موافقة)

ممكن أن تقرأ الصياغة مرة ثانية يا أخ راشد ؟

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، النص المقترح سلمته للإخوان في إدارة الجلسات في الأمانة العامة .

معالي الرئيس :

إذا كلفتمونا سنعيد صياغة الفقرة وإضافتها بنفس المضمون ، شكرا سعادة المقرر ، والآن انتهينا من مناقشة الرد على خطاب سيدي صاحب السمو رئيس الدولة ، وبالنسبة للبند الذي يليه - طبعا - جاءتنا رسالة من معالي الدكتور أنور حول اعتذار سمو الشيخ حمدان بن مبارك لظروف طارئة حيث سيكون خارج الدولة ، وقد اتصل بي شخصيا وأعلن استعداده في أقرب فرصة للمثول أمام المجلس ومناقشة هذا الموضوع ، فإن شاء الله سيدرج في أقرب اجتماع ، ولكن لن يكون الاجتماع القادم حيث عندنا مشروع قانون وديمة ، وبعد ذلك ممكن أن يتم إدراجه .

والآن ايها الإخوة ننتقل إلى البند التالي .

*** البند التاسع : التقارير الواردة من اللجان :**

- تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة الأخ مصبح الكتبي - مقرر اللجنة المؤقتة لموضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص بتلاوة التوصيات لأخذ الموافقة عليها .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، بعد مناقشة موضوع التوطين والتوصيات الواردة في الجلسة الثانية أرسل بعض الإخوة الأعضاء تعديل وتوصيات إضافية ، وقد اجتمعت اللجنة وخرجت بهذه التوصيات النهائية كالتالي :

" معالي/ محمد أحمد المر الموقـر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص حول التوصيات المحالة من المجلس في شأن موضوع التوطين في القطاع الحكومي والخاص. برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

حمد أحمد الرحومي "

أحال المجلس بجلسته الثانية من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الثالث المعقودة بتاريخ 2013/11/19 ، توصيات المجلس في شأن موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " إلى اللجنة ، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس ، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

معالي الرئيس :

سنناقش كل أربعة توصيات مع بعض ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" 1. انشاء مجلس أعلى للتوطين بحيث يكون الجهة الوحيدة المعنية بالتوطين.

2. اعتبار محددات الرؤيا الاستراتيجية المقترحة أساسا لبناء برامج وخطط وسياسات التوطين خاصة في إطار الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتكامل مخرجات التعليم مع برامج التدريب .

3. تفعيل قانون تنظيم علاقات العمل الاتحادي الصادر في عام 1980 بما يحقق متطلبات خطط عمل التوطين وبرامجه وضبط سياسات الاستقدام من الخارج، والأجور، وإصدار تصاريح العمل. وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (3/57و15/ م) لسنة 2011 بشأن تعزيز مشاركة الموارد البشرية الوطنية.

4. تعديل أحكام قانون تنظيم علاقات العمل الخاصة بساعات العمل وأيام الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية بما يقلّص الفروقات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص المتعلقة بظروف العمل. "

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصيات الأربعة ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، ملاحظتي فقط على التوصية الأولى والتي تنص على : " 1. إنشاء مجلس أعلى للتوطين بحيث يكون الجهة الوحيدة المعنية بالتوطين " أرى ان الأفضل أن نقول : " إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتوطين .... " لأن هناك مجالس محلية للتوطين ، فحتى لا يكون هناك أية تعارض يكون النص كالتالي : " إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتوطين بحيث يكون الجهة الاتحادية الوحيدة المعنية بالتوطين " وشكرا .

معالي الرئيس :

ايها الإخوة ، الأخ أحمد يقترح تعديل التوصية الأولى بحيث يصبح نصها كالتالي : " إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتوطين بحيث يكون الجهة الاتحادية المعنية بالتوطين " فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، في التوصية الثانية والتي تنص على : " اعتبار محددات الرؤيا الاستراتيجية المقترحة من قبل المجلس الوطني الاتحادي أساسا لبناء برامج وخطط ... " فنضيف عبارة " من قبل المجلس الوطني الاتحادي " فيجب أن نحدد مقترحة من قبل من ؟ لأن هناك رؤية استراتيجية حاليا تقترح - أيضا - من قبل الحكومة ، فأعتقد ان تحديدها هنا أفضل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المقترح ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

معالي الرئيس ، بالنسبة للتوصية رقم (3) أود معرفة العلاقة بين الموضوعين الواردين فيها ، فالتوصية تنص على : " تفعيل قانون تنظيم علاقات العمل الاتحادي الصادر في عام 1980م بما يحقق متطلبات خطط عمل التوطين وبرامجه ... " وأضاف في نهاية السطر " ... وضبط سياسات

الاستقدام من الخارج والأجور وإصدار تصاريح العمل " فالحقيقة أود الاستيضاح من الأخ رئيس اللجنة او المقرر ما هي علاقة هذه الفقرة بالتوطين ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، الإجابة على هذه النقطة هي بأن قانون تنظيم علاقات العمل فيه سلطات كافية لوزارة العمل بأن توقف التأشيرات للوظائف الموجود لها مواطنين يستطيعون القيام بها ، فحاليا هذا الموضوع غير مفعل ، فطبعا هذا يساهم في الجزء الأساسي من عملية التوطين بدون أن تحتاج لأن تستصدر قوانين جديدة ، فهذا قانون موجود ونصه واضح بأنه إذا كانت هذه الوظيفة يوجد مواطن يقوم بها فلا يتم السماح بإصدار تأشيرة لاستجلاب موظف عليها من الخارج ، فطبعا هذا من القوانين المهم أن تفعل ، فلا تحتاج لأن تستصدر قانون جديد ، فالقانون موجود وفقط يحتاج لتفعيله ، وأعتقد انه سيساهم إذا كانت نسبة توظيف المواطنين في القطاع الخاص أقل من 50% ان يصل إلى هذه النسبة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات أخرى على التوصيات الأربعة ؟ الكلمة للدكتورة شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، في التوصية رقم (2) وردت كلمة " الرؤيا " ، فكلمة الرؤيا كما كتبت هكذا هناك فرق بين رؤيا الحلم والرؤية للمستقبل البعيد أو المستقبل المتوقع ، فهنا طريقة كتابة كلمة الرؤيا كما وردت أعتقد أنها بحاجة للتصحيح ، وشكرا .

معالي الرئيس :

نعم صحيح ، فهي بالهاء وليس بالألف هكذا " الرؤية " لذا يتم تصحيحها ، والآن هل يوافق المجلس على هذه التوصيات الأربعة كما عدلها المجلس ؟

(موافقة)

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" 5. تعديل القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2008 في شأن المناطق الحرة بما يضمن خضوع هذه المناطق لسياسات وخطط التوطين، وتقديم حوافز تشجيعية لمنشآت المناطق الحرة الملتزمة بالتوطين.

6. ضرورة توطين مهنة مدير الموارد البشرية في جميع المؤسسات.

7. الاسراع في استصدار قانون التأمين ضد التعطل عن العمل يعالج فجوة الأمن الوظيفي بين القطاعين الحكومي والخاص ويحقق الأمن الوظيفي للمواطنين.

8. استحداث سياسات، وآليات عمل منضبطة بغرض توحيد أسواق العمل في الدولة، مع توجيه المشاريع وتوزيعها على مستوى الدولة. "

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصيات ؟

(لم تبد اية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً يوافق المجلس على هذه التوصيات كما وردت من اللجنة .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

" 9. معالجة الخلل المتمثل في فوارق الأجور الذي يشكل عائقاً رئيسياً يعترض تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.

10. وضع مبادرات وحوافز تشجيعية، وتسهيلات مالية وخدمية لتشجيع المواطنين على الاستثمار في المشروعات المتوسطة والصغيرة، وأن يتم اعطاء هذه المشروعات أولوية استراتيجية في سياسات الحكومة.

11. توجيه الوزارات والجهات الاتحادية لتضمين موازناتها السنوية مخصصات مالية لتنفيذ سياسات وخطط وبرامج التوطين والاحلال بالتنسيق مع وزارة المالية.

12. إلزام جميع الجهات الحكومية الاتحادية بالربط مع نظام "بياناتي" الخاص بالهيئة الاتحادية للموارد البشرية.

13. إعادة النظر في قانون المعاشات وتعديل ما جاء به من أحكام بشأن المزايا والفوائد التي تمنح لموظفي القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع الحكومي بشقيه الاتحادي والمحلي، وإزالة الفجوة بين القطاعين في مجال المعاشات.

14. تقديم حوافز تشجيعية مادية ومعنوية لمؤسسات القطاع الخاص الملتزمة بقرارات التوطين. "

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصيات الستة ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

التوصية العاشرة والتي تنص على : " 10. وضع مبادرات وحوافز تشجيعية وتسهيلات مالية وخدمات لتشجيع المواطنين على الاستثمار في المشروعات المتوسطة والصغيرة ... " أعتقد أن هذا الموضوع قائم حاليا وهناك صندوق الشيخ خليفة وهناك مجموعة من المشاريع والقوانين الاتحادية لهذا المجال ، فأعتقد أن حذفها أفضل لأن الرد عليها سيكون واضحا حيث سيردوا ويقولوا أن هذا الأمر موجود ومتوفر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، لكن هنا المقصود هو على المستوى الاتحادي ، فالكثير من الموجود هو على المستوى المحلي ، على كل حال الرأي للمجلس ، تفضل الأخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة من الضروري وجود هذه التوصية بحيث أنه يحكم الجزء الاتحادي ، فالآن هناك اجتهادات شخصية ، وحتى الحوافز التي تؤخذ من وزارة العمل أو الاستثناءات أو غير ذلك فهذا اجتهاد شخصي ما بين المؤسسات مثل برنامج الشيخ محمد وبرنامج طموح وغيرها من البرامج المختلفة مع الوزارة ، فنحن نتكلم بشكل اتحادي ، فالمفروض أن تصدر قرارات اتحادية لجميع البرامج حتى المحلية بأن لهم خصوصية معينة في الدعم للدخول في المشاريع ، وكذلك الحصول على الدعم للدخول في المناقصات الحكومية الاتحادية ، فالآن كل الأمور متجهة محليا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

أنا اود ان يشرح لي الأخ رئيس اللجنة التوصية رقم (8) ....

معالي الرئيس :

يا أخ علي التوصية رقم (8) انتهينا منها ، وقد أخذنا ملاحظات المجلس عليها وانتقلنا إلى التوصيات من (9 - 14) ....

سعادة / علي جاسم أحمد :

الآن أخذنا في الرد على خطاب الافتتاح ثلاث ساعات ، فالآن أود الاستيضاح فقط من رئيس اللجنة ..

معالي الرئيس :

تفضل .

سعادة / علي جاسم أحمد :

التوصية (8) تنص على " 8. استحداث سياسات، وآليات عمل منضبطة بغرض توحيد أسواق العمل في الدولة، مع توجيه المشاريع وتوزيعها على مستوى الدولة " ، فلا أدري ما هي العلاقة ايضا هنا فيما يتعلق بالتوطين وخاصة توزيع المشاريع وهذه الأمور ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، أعتقد أن هذا له علاقة أن الكثير من الإخوة والأخوات في الإمارات الشمالية لا توجد لهم فرص عمل ، تفضل الأخ حمد الرحومي - رئيس اللجنة .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكرا معالي الرئيس ، نفس الكلام ، فتوجيه المشاريع نقصد أن هناك تكدس للمشاريع في مناطق معينة ومن ثم فهناك بطالة كثيرة في مناطق خارجية ، بالإضافة إلى صعوبة تنقل بالذات العنصر النسائي خارج الإمارة إلى مناطق بعيدة ، هذا بالنسبة لتوزيع المشاريع على مستوى الدولة ، أي توجيه المشاريع لهذه الجهات ، فعندما نتكلم عن استحداث سياسات وآليات منضبطة بغرض توحيد سوق العمل بمعنى أننا الآن نتكلم في مؤسسات معينة تستخرج رخصها او تأشيراتها من دائرة الهجرة، وبعضها من المناطق الحرة ، فهذه الآن المفروض أن يكون هناك توحيد لها ، فلا يكون هناك تناقض ما بين منطقة ومنطقة ، وهذا ما نتكلم عنه بتوحيد سوق العمل ، فسوق العمل المفروض ان تكون جميع القوانين موحدة فيه ، فلا تكون هناك فروق من منطقة إلى منطقة سواء في المناطق الحرة أو في المناطق التجارية حيث أن بعضها ليس له عمل مع وزارة العمل ، وبذلك فآلاف الفرص لا تكون موجودة في وزارة العمل وحتى قانون العمل لا يسري عليها ، فهذا ما نعني به بتوحيد الإجراءات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة للتوصية رقم (12) طبعا نشكر اللجنة الموقرة على جهودها ، بالنسبة لنظام " بياناتي " فهو مبادرة من قبل الهيئة الاتحادية للموارد البشرية ، وهذا شيء بديهي اصلا ان

جميع الجهات الحكومية تكون مشتركة في هذا النظام ، ففي الحقيقة أن التوصية هنا ليس مفهوم الغرض منها حيث تنص على : "إلزام جميع الجهات الحكومية الاتحادية بالربط مع نظام بياناتي ..." لأن هذا شيء بديهي اصلا ان تكون جميع الجهات الحكومية مرتبطة مع هذا النظام ، فلا أدري ما هي الجدوى من وجود هذه التوصية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تذكرون أنه اثناء النقاش مع معالي الوزير المختص في هذا الموضوع ذكر أن هناك بعض الجهات لم تستجب في التعاون من نظام " بياناتي " ، وبالتالي كانت وجهة نظركم ضرورة تعاون هذه المؤسسات حتى تكون قاعدة المعلومات صحيحة في هذه المسائل بحكم كما تعرفون أن كثير من الأرقام تأتينا متضاربة بالنسبة للتوطين ونسب التوطين ونسب الباحثين عن عمل وغيره ، فهذه للتأكيد على هذه النقاط ...

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، سعادة المستشار يطلب الكلمة .

معالي الرئيس :

تفضل يا سعادة المستشار .

سعادة / د. محمد عبدالعال السناري : (المستشار القانوني بالمجلس)

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس بالنسبة للتوصية رقم (5) لا يوجد قانون (8) لسنة 2008م، هناك قانون المناطق الحرة المالية لسنة 2004م .

معالي الرئيس :

تصحيح السنة يعني ...

سعادة / د. محمد عبدالعال السناري : (المستشار القانوني بالمجلس)

لا يوجد قانون للمناطق الحرة بصفة عامة ، بل هو قانون المناطق الحرة المالية رقم (8) لسنة 2004م .

معالي الرئيس :

بشأن المناطق الحرة المالية ؟

سعادة / د. محمد عبدالعال السناري : (المستشار القانوني بالمجلس)

القانون رقم (8) لسنة 2004م .

معالي الرئيس :

حسناً هذا تصحيح ليكون القانون في الإطار السليم ، تفضل أخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للتوصية رقم (13) ، في الحقيقة لدينا نحن موضوع عام وهو مناقشة سياسة هيئة المعاشات ، فأتصور لو تنتقل هذه التوصية إلى توصيات الموضوع فسيكون ذلك أفضل ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، عادةً هناك بعض التوصيات يا أخ علي لها شقين ، شق يتناول مسألة التوطين بالمعنى الذي نطرحه الآن وهو استيعاب أكبر قدر ممكن من المواطنين في القطاعين الحكومي الاتحادي والمحلي والقطاع الخاص ، وقانون المعاشات بخصوص تقنية المعاشات نفسها ونظامها وغيره ، فيجوز التوصية في الجهتين ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟ تفضل الأخ المقرر .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مقرر اللجنة)

هناك تصحيح مطبعي ، في التوصية رقم (10) المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس العكس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الصغيرة والمتوسطة نعم ، تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، فقط أنا أنوه ربما هذه أول مرة في هذا الفصل سنرسل التوصيات وكذلك الرؤية والدراسة الكاملة والتي ستكون مرفقة مع التوصيات وهي للتنويه بأننا اطلعنا عليها وناقشناها وسنرسلها الآن مع التوصيات والتي أتت في البند الثاني ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هناك تكامل في الموضوع ، تفضل سعادة المستشار .

سعادة / د. هشام محمد فوزي : (المستشار القانوني بالمجلس)

معالي الرئيس ، بالنسبة للمناطق الحرة فهي مسألة دقيقة لأن المناطق الحرة المالية هي مسألة اتحادية، إنشاؤها وتنظيمها يكون مسألة اتحادية ، ومفهوم المخالفة يكون للمناطق الحرة العادية وهي الصناعية وما إلى ذلك وهي مسألة محلية ، فبالتالي القانون الاتحادي ...

معالي الرئيس :

ولكن نحن صححنا ذلك في التوصية ...

سعادة / د. هشام محمد فوزي : (المستشار القانوني بالمجلس)

لا توجد أي مشكلة من المناطق الحرة المالية أصلاً حتى يكون فيها توطين وغيره ، لأن هناك منطقتين فقط هما منطقة في دبي وهي (DIFC) ومنطقة جديدة في أبوظبي ، المشكلة الأصلية من المناطق الحرة الصناعية وبالتالي هذه المسألة بحاجة لتعديل دستوري حتى تحذف كلمة " المالية " وتخضع كافة المناطق للاختصاص الاتحادي ...

معالي الرئيس :

إذاً يمكن يا إخوان مثل ما ذكر سعادة المستشار بدلاً من كلمة " تعديل " تصبح " تفعيل " لأن هذه تخضع للتشريع الاتحادي وبالتالي لا يكون هناك استيعاب للمواطنين هناك فهذا القانون يفعل بحيث يخضع للتوجيهات الاتحادية في هذا المجال ، فهل يوافق المجلس على كلمة " تفعيل " بدلاً من " تعديل " ؟ لأن المناطق أصلاً خاضعة للسلطة الاتحادية ...

سعادة / د. هشام محمد فوزي : (المستشار القانوني بالمجلس)

المسألة - يا معالي الرئيس - أن عندنا منطقتين إحداهما مالية وهذه مسألة اتحادية والأخرى صناعية أو غير مالية وهي مسالة محلية ، وبالتالي حتى تفعل أو تصدر توصيات بالنسبة للمناطق الغير مالية فهذه بحاجة لتعديل دستوري ، وبالتالي لو كان كلامك عن المناطق المالية فقط فلا توجد مشكلة أصلاً، قصد اللجنة هو المناطق الغير مالية وهي مسألة محلية ، لكن يمكن أن نحصل على صياغة معينة "اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخضاع كافة المناطق الحرة لسياسات وخطط التوطين " ، الإجراءات اللازمة تتركها بصيغة عامة بحيث يكون من ضمنها التعديل الدستوري وما إلى ذلك .

معالي الرئيس :

ما هي الصيغة يا سعادة المستشار ؟

سعادة / د. هشام محمد فوزي : (المستشار القانوني بالمجلس)

" اتخاذ الإجراءات اللزمة لإخضاع كافة المناطق الحرة لسياسات وخطط التوطين " .

معالي الرئيس :

ما رأي المجلس في هذه الجملة ؟ هذه تشمل الكل ، المناطق المالية وغير المالية وأنتم مهتمون بالمناطق غير المالية ، مرة أخرى يا سعادة المستشار .

سعادة / د. هشام محمد فوزي : (المستشار القانوني بالمجلس)

" اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخضاع كافة المناطق الحرة لسياسات وخطط التوطين " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

(موافقة)

والآن هل يوافق المجلس على التوصيات بصيغتها النهائية* ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن نعود إلى التوصية التي طلب رفعها الأخ أحمد الأعماش ، وليتفضل الأمين العام بتلاوتها في صيغتها النهائية .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

نص التوصية : **" وافق المجل الوطني الاتحادي في جلسته الخامسة من دور انعقاده العادي من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء 2014/01/07 على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناءً على رد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع على السؤال المقدم من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش في شأن " تعزيز الهوية الوطنية " وفقاً للصيغة التالية :**

وضع استراتيجية في شأن التوعية بأهمية الالتزام والمحافظة على الزي الوطني الذي يمثل إحدى ركائز هويتنا الوطنية " .

يرجى عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية في صيغتها النهائية* ؟ تفضلي يا أخت شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، ما زلت بانتظار اطلاعك على طلبي الذي قدمته وأنت لم تعطني المجال لأشرح ...

---

* توصيات المجلس في شأن الموضوع العام في صيغتها النهائية ملحق رقم (7) بالمضبطة .
* توصية المجلس في شأن السؤال الرابع ملحق رقم (4) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

يا أخت شيخة ، أنا لا أريد أن أمنعك من الشرح بالعكس ، فالتوصيات تناقش هنا وعندما نقرها وترسل لمجلس الوزراء فلا مجال لاستعادتها ...

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

أنا أعرف هذا الكلام يا معالي الرئيس ولكننا تواصلنا مع الأمين العام إذا لم تكن التوصية قد رفعت لمجلس الوزراء بإمكاننا التعاون معهم لأنك كما تعلم يا معالي الرئيس أن موضوع التربية هو موضوع أساسي ومهم ، ومن خلال قراءتنا للمحاور أحسسنا أنه بحاجة للتوسع في النقاش لما فيه مصلحة هذا المجال ، فإذا كان هناك مجال لنعرض على الأعضاء مراجعة الرسالة الصادرة إذا لم تصل إلى مجلس الوزراء ، أتمنى أن تنظروا إلى هذا الطلب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الرسالة عندما تصل مجلس الوزراء يكون من الصعب استعادتها .

والآن أيها الإخوة بعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال هل يوافق المجلس على رفع الجلسة؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 13:09 ظهراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص الطلب المقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بدمج موضوعي "سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي" و "سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس"

معالي / محمد أحمد المر

الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أحال المجلس في جلسته الأولى المنعقدة في 11 / 11 / 2013م موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " إلى لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة ، إعمالاً لنص المادة (51) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وقد عقدت اللجنة اجتماعا لها بتاريخ 15 / 12 / 2013م لمناقشة الموضوع واطلعت على نص الموضوع المحال إليها ، ونظراً لتبني اللجنة موضوع" سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس" ، ولتقارب محاور الموضوعين لاختصاص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن اللجنة تطلب دمج الموضوعين ليتسنى لها مناقشته وأعداد تقرير في شأنه ورفعه إلى المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس لجنة شؤون التربية والتعليم
والشباب والإعلام والثقافة

يوسف جمعة البحر

ملحق رقم (2)

نصوص

الرسائل الصادرة للحكومة

معالي الأخ / الدكتور أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : توصية المجلس في شأن سؤال" زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/1/1م "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الرابعة من دور انعقاده العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/12/24م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي / عبيد حميد الطاير - وزير المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية على السؤال المقدم من سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي في شأن " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/1/1م " وفقاً للصيغة الآتية:

" يوصي المجلس الوطني الاتحادي بإعادة النظر في معاشات المتقاعدين قبل تاريخ 2008/1/1 من المدنيين والعسكريين ، وذلك بزيادة معاشاتهم وربطها بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة ، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية "

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمـد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش الموقر

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

فبالإشارة إلى خطابكم رقم و.د.م.ط/أ.ت.م/650/1312 بتاريخ 2013/12/9 ، المدرج في جلسة المجلس الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24 حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع سياسة وزارة الصحة ، وحيث تلاحظ للمجلس من هذه الرسالة أن المجلس الوطني قد أرسل توصياته إلى الحكومة حول سياسة وزارة الصحة بتاريخ 2010/6/24 وقد اطلع عليها مجلس الوزراء الموقر في جلسته المعقودة بتاريخ 2012/9/27 وأصدر قراره رقم 11/289و/4 لسنة 2013 بالموافقة على جميع توصيات المجلس فيما عدا التوصية الخاصة بإنشاء هيئة للدواء وزيادة الميزانية والتي ارتأى عدم الموافقة عليها في الوقت الحالي .

ومن الملاحظ من التواريخ المشار إليها في الرسالة أن هناك تأخراً واضحاً سواء بالنسبة لعرض التوصية على مجلس الوزراء أو في ورود الرد على التوصية ، الأمر الذي يتطلب معه وضع آلية واضحة لمتابعة توصيات المجلس وعرضها على مجلس الوزراء وموافاة المجلس بالردود عليها في المواعيد المناسبة ، وحسب الإجراءات الدستورية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

محمـــد أحمـــد المـــر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021م "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021م ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 .

كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات :

- صورة من طلب مناقشة الموضوع .

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات "

نرجو التفضل بالإحاطة بأن بعض أصحاب السعادة أعضاء المجلس الوطني قد تقدموا بطلب مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات ".

برجاء عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر للنظر في الموافقة على مناقشة هذا الموضوع وفقاً لنص المادة (92) من الدستور ونص المادة (104) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم (97) لسنة 1977 .

كما نرجو تحديد الوزارة المعنية لمناقشة الموضوع معها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

المرفقات :

- صورة من طلب مناقشة الموضوع .

ملحق رقم (3)

التقرير المقدم من معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع

في شأن المراحل التي مر بها " قانون الآثار "

مراحل العمل في إصدار قانون حماية الآثار

بدأ العمل في وضع مسودة هذا القانون في منتصف عام 2010 حيث مر القانون بالمراحل التالية :

- بتاريخ 25 مايو 2010 نظم المجلس أول ورشة برعاية معالي وزير الثقافة وبمشاركة خبراء في القانون والآثار يمثلون الإدارات المحلية المشرفة على الآثار في جميع الإمارات لوضع مسودة القانون .

- بتاريخ 5 يوليو 2010 نظم المجلس ورشة عمل ثانية برعاية الوكيل المساعد في وزارة الثقافة لصياغة مسودة القانون وقد تم وضع مسودة القانون من قبل المندوبين .

- بتاريخ 5 يوليو 2010 نظم المجلس ورشة عمل ثانية برعاية الوكيل المساعد في وزارة الثقافة لصياغة مسودة القانون وقد تم وضع مسودة القانون من قبل المندوبين .

- في شهر أغسطس 2010 خاطب المجلس مجلس الوزراء الموقّر للموافقة على إصدار القانون .

- بتاريخ 28 نوفمبر 2010 تسلم المجلس قرار مجلس الوزراء الموقّر بالموافقة على إعداد مشروع القانون بموجب القرار رقم (10/241و/14) لسنة 2010 الجلسة رقم (11) .

- في بداية عام 2011 رفع المجلس مسودة القانون إلى وزارة العدل لعرضها على دائرة الإفتاء والتشريع لمرجعتها من الجوانب القانونية .

- بتاريخ 15 مايو 2011 تلقى المجلس طلب من وزارة العدل لعقد اجتماع مع ممثلين عن المجلس لمراجعة مسودة القانون .

- بتاريخ 22 مايو 2011 رشح المجلس مدير الاتصال الحكومي ومدير الخدمات المساندة وخبير الآثار في المجلس والمستشار القانوني للمجلس لمناقشة مسودة القانون مع وزارة العدل .

- بتاريخ 29 مايو 2011 نظم المجلس اجتماع بين ممثلين عن المجلس وممثل عن وزارة العدل لمراجعة مسودة القانون .

- بتاريخ 21 نوفمبر 2011 تسلم المجلس مسودة القانون من وزارة العدل بعد أن قامت إدارة الفتوى والتشريع بمراجعته وإفراغه في الصيغة القانونية .

- بتاريخ 26 فبراير 2012 أرسل المجلس مسودة القانون إلى إدارات الآثار المحلية للاطلاع على تعديلات وزارة العدل وإبداء ملاحظاتهم .

- بتاريخ 18 أبريل 2012 تسلم المجلس رد الإدارات المحلية حيث ردت 4 إدارات بعدم وجود ملاحظات و 3 إدارات أرسلت ملاحظاتها على القانون كان آخرها ملاحظة من دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة .

- بتاريخ 6 أغسطس 2012 خاطب المجلس الإدارات المحلية التي قدمت ملاحظات على تعديلات وزارة العدل وهم هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ودائرة السياحة والتسويق التجارب بدبي ودائرة الثقافة والإعلام بالشارقة لترشيح مندوبين عنهم لمناقشة تلك الملاحظات مع ممثل وزارة العدل .

- بتاريخ 5 سبتمبر 2012 نظم المجلس اجتماع بدبي حضره ممثلين عن الإدارات المحلية ذات العلاقة والمجلس ووزارة العدل لمناقشة الملاحظات .

- بتاريخ 26 سبتمبر 2012 نظم المجلس اجتماع ثاني بمقره بأبوظبي بحضور ممثلي الإدارات المحلية وممثل وزارة العدل وتم الاتفاق على الصيغة النهاية لمسودة القانون.

- بتاريخ 5 نوفمبر 2012 أرسل المجلس المسودة بصيغتها النهائية إلى وزارة العدل للسير في باقي الإجراءات .

- بتاريخ 9 يونيو 2013 تسلم المجلس مشروع القانون من وزارة العدل بعد أن تم إفراغه بالصيغة القانونية المناسبة .

- بتاريخ 2013/7/14 أعاد المجلس مشروع القانون إلى وزارة العدل من أجل عرضه على اللجنة الفنية العليا .

- بتاريخ 18 نوفمبر 2013 تسلم المجلس من مندوب وزارة العدل استفسار من اللجنة الفنية العليا بخصوص المادتين 23 و 30 من القانون .

- بتاريخ 14 نوفمبر 2013 خاطب المجلس الهيئة الاتحادية للجمارك لإبداء الرأي حول استفسار اللجنة القانونية كون المادة 23 من القانون ذات صلة بالجمارك .

- بتاريخ 15 ديسمبر 2013 تسلمنا رد الهيئة الاتحادية للجمارك بخصوص المادة المشار إليها أعلاه .

- بتاريخ 27 ديسمبر 2013 تم مخاطبة وزارة العدل ، إدارة الفتوى والتشريع ، للرد على استفسار اللجنة الفنية العليا بخصوص المادتين 23 و 30 من مشروع القانون .

إن ما قام به المجلس الأعلى للسياحة والآثار ، من أجل إصدار هذا القانون ، خلال الفترة الماضية ليس بالأمر اليسير فكل خطوة من خطوات العمل كانت تحتاج إلى

التنسيق والتشاور مع جميع الجهات المحلية المسؤولة عن الآثار في جميع الإمارات لمراجعة كافة التعديلات التي تمت على مسودة القانون من قبل تلك الإدارات ، إضافة إلى مقارنة مسودة القانون مع ما هو معمول به من قوانين لدى الدول العربية الشقيقة وخاصة دول مجلس التعاون ، كما وأن حجم العمل في وزارة العدل ومايتطلبه من تنظيم في دراسة القوانين الاتحادية ووضع الملاحظات عليها من قبل المستشارين القانونين في الوزارة وإعادتها مرة أخرى جميعها خطوات تحتاج إلى الوقت الكافي ، الأمر الذي تطلب المزيد من الوقت لإصدار هذا القانون .

والله الموفق والمستعان .

ملحق رقم (4)

توصية المجلس في صيغتها النهائية

في شأن سؤال سعادة العضو أحمد عبدالله الأعماش

حول " تعزيز الهوية الوطنية "

معالي الأخ / الدكتور أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

الموضوع : توصية المجلس في شأن سؤال" تعزيز الهوية الوطنية "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الخامسة من دور انعقاده العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2014/1/7م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي/الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع- على السؤال المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش في شأن" تعزيز الهوية الوطنية" وفقاً للصيغة الآتية:

" وضع استراتيجية في شأن التوعية بأهمية الالتزام والمحافظة على الزي الوطني الذي يمثل إحدى ركائز هويتنا الوطنية "

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمـد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (5)

نص السؤال الخامس المقدم من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي لمعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم العالي "

معالي / محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،،

الموضوع : اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ/ حمدان بن مبارك آل نهيان - وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

يعتبر اجتياز خريجي الثانوية العامة للسنة التأسيسية من التعليم الجامعي من أهم متطلبات التعليم العالي قبل الدخول في التخصص .

فما هي أسباب اشتراط الوزارة اجتياز الطلبة لهذه السنة ؟

مقدم السؤال

علي عيسى النعيمي

ملحق رقم (6)

الرد على خطاب الافتتاح

" في صيغته النهائية "

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " حفظه الله ورعاه " رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،،

يتشرف المجلس الوطني الاتحادي بأن يرفع إلى مقام سموكم الكريم رده على خطابكم الموقر في افتتاح دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس الذي ألقاه بتكليف من سموكم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي يوم الاثنين الثامن من شهر محرم 1435هـ الموافق الحادي عشر من شهر نوفمبر 2013 م بحضور أصحاب السمو أولياء العهود ونواب حكام الإمارات.

صاحب السمو ،،،

شهدت دولة الإمارات احتفالات بهيجة باليوم الوطني الثاني والأربعين أحياها شعبنا العزيز والمقيمون على أرضنا الطيبة جسدت كل معاني روح الاتحاد وقيم الوفاء والعرفان والولاء والانتماء لقيادتكم الحكيمة ، وإن ما تحقق من إنجازات للوطن والمواطنين على جميع الأصعدة يدعو كل إماراتي للفخر والاعتزاز ، وإعلاء شأن الاتحاد ، وبذل الغالي والنفيس لصون أمنه واستقراره وتحقيق عزته ورفعته ليظل شامخاً بمكانته الراسخة بين الأمم.

صاحب السمو ،،،

تلقى المجلس الوطني الاتحادي باهتمام بالغ ما تضمنه خطاب سموكم من تطلعات وتوجيهات سامية في افتتاح دور انعقاده العادي الثالث ، تنطلق من الثوابت الدستورية وتعزيز مسيرتنا الوطنية التي تواصلون بها النهج الأصيل الذي أرساه المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه وإخوانه الآباء المؤسسين ، في تعميق روح الاتحاد ، وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون ، ودفع عجلة النمو والتقدم والازدهار في وطننا العزيز بمشاركة فاعلة من أبناء وبنات الوطن ، لتحقيق

الرؤية الطموحة لدولة الإمارات في أن تكون إحدى أفضل دول العالم في مختلف الميادين بحلول عام 2021 م .

إن المجلس الوطني الاتحادي يا صاحب السمو ، يتطلع عبر ممارسته لاختصاصاته الدستورية ، وبالتكامل والتنسيق والتعاون المتبادل بين المجلس والحكومة في إطار من الشفافية وتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار إلى ترجمة مضامين خطاب سموكم لبرنامج عمل يُلبي الآمال المعقودة عليه في تحقيق كل ما من شأنه تعزيز حضارة وتقدم الوطن انطلاقاً من كونه أحد الأعمدة الدستورية الخمسة التي أرست دعائم دولتنا الاتحادية المجيدة ، وإيمانكم العميق بدوره في إعلاء مبدأ الشورى في حياتنا الوطنية للمشاركة الفاعلة في صناعة القرار وترسيخ جذور تمكينه المتواصل بروح تلبي متطلبات العصر ، وتحقق آمال وطموحات شعبنا العزيز، فمعالم المسيرة للوصول بالتجربة البرلمانية والمشاركة السياسية إلى مقاصدها كما جسدتموها يا صاحب السمو واضحة كل الوضوح، وتمضي بخطوات واثقة عبر مسارها المتدرج ، وبما يتناسب مع خصوصية وظروف مجتمعنا وتقاليد شعبنا وتُراثه ومكونات نسيجه الاجتماعي والثقافي ، وتتلاءم وتنمية الوعي السياسي خاصة لجيل الشباب الإماراتي صمام الأمان في المجتمع وأمله في المستقبل وأداته في مواجهة التحديات أياً كانت طبيعتها، والذي يرفض على الدوام التحزبات السياسية والأفكار الدخيلة وأي نزعات متطرفة ومحاولات اختراق المجتمع الإماراتي المتماسك.

صاحب السمو ،،،

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادتكم الحكيمة تحقيق الإنجازات الكبيرة والمراتب الأولى والمتقدمة على الصعيدين الاقليمي والدولي في مختلف ميادين التنمية ومؤشراتها ، وفي ريادتها لحماية حقوق الإنسان ، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وفق التقارير العديدة الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بقياس التقدم الذي تُحققه الدول في كافة مجالات التنمية ، كتقرير التنافسية العالمي 2013 - 2014 ، وتقرير الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين الشعوب ، وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسد الفجوة بين الجنسين ، وحصول الدولة على المرتبة الأولى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة الثالثة عشرة على المستوى العالمي وفق مؤشر " سيادة القانون وشفافية النظام القضائي الصادر عن " مشروع العدالة العالمي 2012 - 2013 "، وتزامناً مع ذكرى يومنا الوطني ، جاء فوز دولة الإمارات العربية المتحدة

بتنظيم " معرض إكسبو الدولي 2020 " في دبي أكبر معارض العالم وأعرقها ، تعبيراً عن الثقة العميقة التي يوليها المجتمع الدولي بدولة الإمارات ، ويؤكد هذا الانجاز أنها ماضية في مواصلة جهودها للحفاظ على مكانتها في مصاف الدول الأكثر تطوراً في مختلف المجالات ، والتقدم بثبات في تحقيق طموحاتها التنموية المتزايدة .

صاحب السمو ،،،

يشيد المجلس الوطني الاتحادي بمبادراتكم الكريمة التي جاءت في كلمة سموكم في اليوم الوطني باعتماد عشرين مليار درهم للصرف على المشاريع التي تستهدف تحقيق المستوى المنشود من الرفاه للمواطنين ، وبناء عشرة آلاف مسكن للمواطنين في مختلف إمارات الدولة ورفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من برنامج الشيخ زايد للإسكان من (خمسمئة ألف) إلى (ثمانمائة ألف) درهم ، باعتبار أن توفير المسكن المناسب هو الأساس لحياة مستقرة وآمنة للمواطنين ، وبتوجيهاتكم الحكيمة للحكومة بوضع إسكان المواطنين على رأس الأولويات في إطار حرص سموكم على تحقيق المزيد من الاستقرار وتوفير الحياة الكريمة لهم.

صاحب السمو ،،،

لقد كانت ولا تزال قضايا التركيبة السكانية وتعزيز الهوية الوطنية والتوطين تتصدر أولوياتنا التي لابد من تكثيف وتعاضد جهود الجميع للتعجيل في مواجهة تحدياتها العديدة وإيجاد الحلول الجذرية لها تحقيقاً لمصالح الوطن العليا ، ومما لا شك فيه أن تقدماً قد تحقق في معالجة هذه القضايا وخاصة كنتائج مباشرة لمبادرة سموكم بتحديد عام 2013 عاماً للتوطين ، آملين أن تستمر هذه المبادرة للأعوام القادمة ، وفي هذا الإطار فإن المجلس يتطلع إلى أن تقوم الحكومة بوضع التشريعات المناسبة للحد من الخلل القائم في التركيبة السكانية ، وإنشاء مجلس أعلى للتوطين يكون المرجعية الأساسية لهذا المشروع الوطني الطموح ، ويعمل على تبني استراتيجية توطين بعيدة المدى وعميقة الرؤية والغايات وتحويلها إلى واقع ملموس، كما يأمل المجلس أن تُولي الحكومة مزيداً من الاهتمام لتهيئة البيئة المناسبة ، وتقديم الحوافز المشجعة في جانبي الدراسة والعمل لالتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض ، لما لها من أهمية اجتماعية وأمنية ، بالإضافة إلى المهن في قطاعي الإعلام والسياحة وغيرها من المهن التي تُعزز الهوية الوطنية.

صاحب السمو ،،،

تُولي دولة الإمارات تطوير منظومة التعليم وفق المعايير العالمية اهتماماً كبيراً ، وتحرص على توفير كل أوجه الدعم اللازمة لتحديثه إيماناً وإدراكا منها بكونه حجر الزاوية في نهضة أي أمة ، وتحقيق الأهداف الطموحة للتنمية وفي مقدمتها إيجاد اقتصاد مبني على المعرفة. وقد حققت الإمارات إنجازات مشهودة في توفير المقومات الضرورية لتأهيل الأجيال الجديدة . وفي إطار رؤية سموكم التي عبرتم عنها في اليوم الوطني بأن التعليم المتطور ركيزة أساسية في التنمية ، وفي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وبناء الإنسان الصالح وتأهيل قوة عمل قادرة على حماية مؤسسات الاتحاد يتطلع المجلس إلى أن تُولي الحكومة مزيداً من الاهتمام بتطوير واقع التعليم وجودته بكل مراحله ومستوياته بشكل عام ، بما فيه إلزامية التعليم حتى إتمام المرحلة الثانوية ، ووضع الضوابط الكفيلة لمنع تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة قبل اتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، ومعالجة الخلل القائم بين مخرجات التعليم والمتطلبات المستجدة لسوق العمل ، ومواكبة حاجات التنمية المتغيرة . فإن المجلس يتطلع إلى أن تعمل الحكومة على إدماج الثقافة الوطنية بكل مكوناتها في مناهج التربية وسياسات الإعلام وبرامج التنشئة الأسرية والاجتماعية نظراً لأهمية كل ذلك كما عبرتم سموكم في تهيئة بيئة اجتماعية ثقافية مواكبة لمتطلبات المستقبل الذي تتطلع إليه دولة الإمارات.

صاحب السمو ، إن المجلس يتطلع لأن تعمل الحكومة على وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي بحيث يشمل جميع المستحقين ، ومظلة شاملة للتأمين الصحي الاتحادي للمواطنين تحقيقاً لشعار الصحة للجميع ، وتعزيزاً لمقومات الحياة الكريمة لشعبنا العزيز حاضراً ومستقبلاً ، وتحسين أوضاع جميع المتقاعدين السابقين بمن فيهم المتقاعدين قبل 2008 /1/1 ومساواتهم بنظام التقاعد الجديد في الدولة نظراً لما قدموه من جهود وخدمات جليلة للوطن، وفي هذا الإطار يأمل المجلس أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في ربط معاشات التقاعد بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة، والعمل على إجراء التعديل المناسب لقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية بما يسمح لرواد الأعمال المواطنين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتسجيل في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية للحصول على راتب تقاعدي مع الاستعداد لدفع الاشتراك الشهري ، الأمر الذي يُشكل حافزاً للمواطنين للتفكير في العمل في القطاع الخاص ، حيث أن سياسة الدولة تدعم تمكين المواطنين في القطاع الخاص وتُشجعهم وتمنحهم التسهيلات اللازمة لذلك ، وفي هذا الإطار أيضاً ، فإن المجلس

يدعو الحكومة إلى إجراء تعديلات شاملة قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية للسماح للمواطنين المتقاعدين بالعمل والجمع بين الراتب والمعاش أياً كانت قيمة أي منهما ، وذلك لأن من شأن ذلك تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص ، علاوة على تأثيره الإيجابي في الحد من الخلل في التركيبة السكانية ، كما يأمل المجلس من الحكومة إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر للمرأة لتلافي التأثيرات السلبية للتقاعد المتأخر على الجوانب الاجتماعية والأسرة المواطنة وعدم ربطه لشرط السن.

إن المجلس الوطني إذ يثمن الجهود التي تقدمها مؤسسات الدولة المختلفة من أجل الحفاظ على البيئة وتنميتها وحماية الموارد الطبيعية وضمان عدم استنزافها وحفظ حق الأجيال القادمة فيها ، إلا أنه ينظر ببالغ القلق لبعض الأنشطة التي تجري في المناطق الحرة والمناطق الصناعية المختلفة المنتشرة في مختلف أنحاء الدولة والتي تؤثر سلباً على البيئة المحلية ، وعليه فإن المجلس يتطلع ببالغ الأمل والرجاء للحكومة الرشيدة من أجل مراجعة القوانين والأنظمة الاتحادية المتعلقة بحماية البيئة ومد صلاحياتها لهذه المناطق أسوة بما جاء في قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (47) لسنة 1999 والذي قرر بعدم السماح بتصنيع المبيدات في جميع مناطق الدولة بما فيها المناطق الحرة.

صاحب السمو ،،،

إن المجلس الوطني الاتحادي إذ يؤكد على حقنا المشروع في استعادة سيادتنا على جزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها جمهورية إيران الإسلامية ، فإنه وبكل الإصرار والإيمان العميق بعدالة هذه القضية الوطنية ، يضعها دائماً على قمة أولوياته ، ومحط الاهتمام الرئيس لدبلوماسيته البرلمانية واستثمار حضوره الفاعل في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حقق المجلس نجاحات كبيرة في وضع هذه القضية الوطنية بشكل دائم على أجندتها ، وحشد الدعم والتأييد لموقف الدولة المستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ، وذلك باستجابة جمهورية إيران الإسلامية للدعوات المستمرة من دولة الإمارات والدول الشقيقة والصديقة ومحاكاة موقف دولة الإمارات الحضاري ونهجها السلمي لحل هذه القضية عبر التفاوض الجاد المباشر أو ارتضاء التحكيم الدولي عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها ، الأمر الذي يُعزز الحرص على علاقات حسن الجوار في المنطقة ، ويُعزز بناء خطوات الثقة المتبادلة وإنهاء التوتر بين دولها ، ويُسهم في الحفاظ على أمنها واستقرارها.

صاحب السمو ،،،

نشكر الله ونحمده على الحياة الكريمة الآمنة المستقرة التي نعيشها وسط إقليم مشتعل غير مستقر ، وعلى المكانة الرفيعة التي حققتها الدولة على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وما كان ذلك ليتحقق لولا الرؤية الحضارية والإنسانية التي تتبناها الدولة التي تنطلق من ثوابتنا القائمة على الحكمة والانفتاح والاعتدال والعدل والمحبة والتسامح والسلام النابعة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقيمه الإنسانية النبيلة ووسطيته ، وميثاق الأمم المتحدة وتدعيم مبادئ الحوار والتفاهم والصداقة، واتباع الطرق السلمية لحل النزاعات والخلافات، والعمل مع المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتجنيب العالم مخاطر الانتشار النووي للأغراض غير السلمية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، ونبذ ومكافحة الإرهاب والتطرف بكافة الأشكال والدواعي كونه يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ،واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وتأكيد قيم الإخاء الإنساني بتخفيف معاناة الشعوب والدول الشقيقة والصديقة على اختلاف أوجهها بمد العون الإنساني والتنموي لها بكافة أشكاله وصوره .

ويُثمن المجلس سعي الدولة الدائم لدعم التعاون والعمل الخليجي المشترك ، وتعزيز العلاقات والتشاور بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوحيد الرؤى حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية ، وتعزيز التنسيق والتكامل والتقارب وكل ما من شأنه خدمة المصالح المشتركة لمنطقتنا وشعوبها ، وتكريس صورة الدولة باعتبارها رمزاً للأخوة العربية الأصيلة وصاحبة المبادرات الفاعلة لترسيخ ودعم مبادئ التكافل والتضامن والعمل العربي المشترك في مختلف الميادين ، وتأييد كافة الجهود لحل مختلف القضايا العربية ونصرة قضاياها العادلة وفي طليعتها القضية الفلسطينية وبأن السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية ، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويشيد المجلس بجهود الدولة لتعزيز أمنها ومصالحها الوطنية ، وبسياستها ومواقفها وجهودها إزاء ما تشهده منطقتنا من تطورات ، وإسهاماتها في حل ما تواجهه بعض الدول العربية الشقيقة ومساعدتها على تجاوز المحن والتحديات الصعبة التي تُواجهها ، وتَفاعلها الإيجابي النابع من إيمانها العميق باحترام خيارات الشعوب وحقها في الحياة الحرة الكريمة.

ولن يألُ المجلس الوطني الاتحادي جهداً يا صاحب السمو في هذا الإطار للعمل الدؤوب وعبر مشاركاته الخارجية وحضوره الفاعل في المؤتمرات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لتكريس الصورة الحضارية لدولتنا ، وحشد الدعم والتأييد لمواقف الدولة تجاه مختلف قضايانا الوطنية ونصرة القضايا العربية والإسلامية والإسهام الفاعل في حل القضايا الدولية.

وختاماً فإن المجلس الوطني الاتحادي على عهده الدائم لسموكم بأن يواصل مسيرة الخير والعطاء والجهد البناء كما أراد له الآباء المؤسسون وأردتم له سموكم في عملية تمكينه وتفعيل دوره وتكامل اختصاصاته الدستورية وتجسيده للثوابت والروح الاتحادية التي يستمد منها وعيه بقضايانا الوطنية وزخم جهوده في التعامل مع تحديات الحاضر واستشراف مقتضيات المستقبل المشرق بمسؤولية وطنية عمادها قيم الولاء والانتماء ، وتلاحم القيادة والحكومة والمجلس والشعب ، والتعاون والتكامل بين أجهزة السلطات الاتحادية والمحلية لتحقيق ما يصبو إليه وطننا العزيز وشعبنا الكريم من تقدم وازدهار بقيادة سموكم الحكيمة سائلين المولى العلي القدير أن يحفظ سموكم وإخوانكم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات وأن يسدد على طريق الخير خطاكم إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (7)

توصيات المجلس في شأن موضوع

" التوطين في القطاع الحكومي والخاص "

" في صيغتها النهائية "

معالي الأخ / الدكتور أنـور محمـد قرقـاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

الموضوع : توصيات المجلس الوطني في موضوع: " التوطين في القطاع الحكومي والخاص"

نرجو الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته المعقودة بتاريخ 2013/11/19 موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " وفي جلسته بتاريخ 2014/1/7 انتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

***مرفق توصيات المجلس.**

توصيات موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص "

1. إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتوطين بحيث يكون الجهة الاتحادية المعنية بالتوطين.
2. اعتبار محددات الرؤية الاستراتيجية المقترحة من قبل المجلس الوطني الاتحادي أساسا لبناء برامج وخطط وسياسات التوطين خاصة في إطار الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتكامل مخرجات التعليم مع برامج التدريب .
3. تفعيل قانون تنظيم علاقات العمل الاتحادي الصادر في عام 1980 بما يحقق متطلبات خطط عمل التوطين وبرامجه وضبط سياسات الاستقدام من الخارج، والأجور، وإصدار تصاريح العمل ، وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (3/57و/15 م) لسنة 2011 بشأن تعزيز مشاركة الموارد البشرية الوطنية.
4. تعديل أحكام قانون تنظيم علاقات العمل الخاصة بساعات العمل وأيام الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية بما يقلص الفروقات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص المتعلقة بظروف العمل.
5. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخضاع كافة المناطق الحرة لسياسات وخطط التوطين.
6. ضرورة توطين مهنة مدير الموارد البشرية في جميع المؤسسات.
7. الإسراع في استصدار قانون التأمين ضد التعطل عن العمل يعالج فجوة الأمن الوظيفي بين القطاعين الحكومي والخاص ويحقق الأمن الوظيفي للمواطنين.
8. استحداث سياسات، وآليات عمل منضبطة بغرض توحيد أسواق العمل في الدولة، مع توجيه المشاريع وتوزيعها على مستوى الدولة.
9. معالجة الخلل المتمثل في فوارق الأجور الذي يشكّل عائقاً رئيسياً يعترض تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.
10. وضع مبادرات وحوافز تشجيعية، وتسهيلات مالية وخدمية لتشجيع المواطنين على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن يتم إعطاء هذه المشروعات أولوية استراتيجية في سياسات الحكومة.
11. توجيه الوزارات والجهات الاتحادية لتضمين موازناتها السنوية مخصصات مالية لتنفيذ سياسات وخطط وبرامج التوطين والإحلال بالتنسيق مع وزارة المالية.

12. إلـزام جميـع الجهـات الحكوميـة الاتحاديـة بـالربط مـع نظـام "بيانـاتي" الخـاص بالهيئـة الاتحاديـة للموارد البشرية.
13. إعادة النظر في قانون المعاشات وتعديل ما جاء بـه من أحكام بشأن المزايا والفوائد التي تمنح لموظفي القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع الحكومي بشقيه الاتحادي والمحلي، وإزالة الفجوة بين القطاعين في مجال المعاشات.
14. تقديم حوافز تشجيعية مادية ومعنوية لمؤسسات القطاع الخاص الملتزمة بقرارات التوطين.

ملحق رقم (8)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الخامسة المعقودة بتاريخ 2014/01/07م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24م :

البند الثالث : الطلبات المقدمة من اللجان :

- طلب مقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بدمج موضوعي " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس " .

البند الرابع : الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة :

1. مرسوم اتحادي رقم (150) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة اليابان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
2. مرسوم اتحادي رقم (151) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس حول الاعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية .
3. مرسوم اتحادي رقم (152) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن تبادل الأراضي لمقرات البعثات الدبلوماسية .
4. مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموافقة المسبقة للنقل الجوي .

(المرفق سري)

5. مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل في المسائل الجمركية بين الدولة وجمهورية الأرجنتين .
6. مرسوم اتحادي رقم (155) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية لاوس الشعبية الديموقراطية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
7. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة رومانيا للخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
8. مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة أرمينيا في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

9. مرسوم اتحادي رقم (158) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية .
10. مرسوم اتحادي رقم (159) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية النيجر في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
11. مرسوم اتحادي رقم (160) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية أورغواي الشرقية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .
12. مرسوم اتحادي رقم (161) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فنلندا .
13. مرسوم اتحادي رقم (162) لسنة 2013م بشأن التصديق على تعديل بعض مواد اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن .

البند الخامس : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة حول توصية المجلس في شأن سؤال " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفين المدنيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل 2008/1/1م .
2. رسالة صادرة في شأن آلية عرض توصيات المجلس على الحكومة .
3. رسالة صادرة في شأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021 " .
4. رسالة صادرة في شأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات " .

البند السادس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين " .
2. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / مروان أحمد بن غليطة حول " الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية " .

3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .

4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبدالله الأعماش حول " تعزيز الهوية الوطنية " .

5. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " .

6. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة من سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي حول " حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات " .

البند السابع : مشروع الرد على خطاب الافتتاح :

(وارد من لجنة الرد على خطاب الافتتاح)

البند الثامن : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي " .

(مرفق تقرير لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة)

البند التاسع : التقارير الواردة من اللجان :

- تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " التوطين في القطاع الحكومي والخاص " .

البند العاشر : ما يستجد من أعمال :

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة **ستة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول " الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين " وقد أكد معالي/ وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي في معرض إجابته عنه على الانتهاء من إعداد مسودة لمشروع القانون من قبل اللجنة المكلفة بإعداده، و إحالته لدائرة الفتوى والتشريع بوزارة العدل لدراسته وإبداء أي ملاحظات حوله.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بالإسراع في إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين

- وبعدها انتقل لمناقشة **السؤال الرابع** الذي كان حول " تعزيز الهوية الوطنية "، وقد أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في معرض إجابته عنه على إنشاء الوزارة في عام 2014م مؤشر استراتيجي لقياس مقومات الهوية الوطنية ومن تلك المحاور التي سيتناولها الاعتزاز بالزي الوطني.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة توفير الإمكانيات المادية لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن ذلك فوافق المجلس على إصدار هذه التوصية .

- ثم ناقش بعد ذلك **السؤال الثاني** الذي كان حول "الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية" وقد أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة في معرض إجابته عنه على أن الدراسات الخاصة بمدى الاستفادة من اللاعب الأجنبي تتم بالتعاون مع الهيئة والاتحادات الرياضية ،ويقتصر دور الهيئة في تقديم الدعم المالي للأندية وتوجيه الاتحادات إلى اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الرياضة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بوجود دراسة تظهر نتائج الاستفادة من وجود اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الثالث** الذي كان حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار "، فقد أكد معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار في معرض إجابته

عنه على أن الخطوات اللازمة لإصدار القانون تتطلب المزيد من الوقت نظراً لحجم العمل في وزارة العدل وما يتطلبه من تنظيم في دراسة القوانين الاتحادية.

- في حين **أكد سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة وجود قانون اتحادي من أجل حماية الآثار من النهب والسرقة وتفادي هدم بعض المواقع الأثرية لإنشاء بعض المشاريع.

- وبخصوص **السؤال الخامس** الذي كان حول "اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي" فقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود اعتذار من معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن عدم حضور الجلسة .

- أما **السؤال السادس** الذي كان حول " حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات "،فقد أكد معالي/ وزير الأشغال العامة في معرض إجابته عنه على أهمية افتتاح جزء من مشروع تطوير الشارع لتسهيل حركة المرور نظراً لطبيعة هذا المشروع ،حيث يمر الطريق بمنطقه تجارية وسكنية.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة معرفة الجهة المسؤولة عن فتح جزء من هذا المشروع لتسهيل حركة المرور ،والذي حدث فيه أحد اجزائه ضرر بعد سقوط الأمطار.

- **ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة مشروع "الرد على خطاب الافتتاح" وقد وافق المجلس على المشروع بعد إدخال بعض التعديلات على فقراته وإضافة فقرة جديدة إليه في شأن البيئة .**

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الخامسة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وثماني دقائق صباحاً بتاريخ 6 ربيع الأول سنة 1435هـ الموافق 7 يناير 2014م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، ومعالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني ، ومعالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال الأول الذي كان حول" الإجراءات التي تم القيام بها لتفعيل توصية المجلس في شأن إصدار قانون اتحادي لتنظيم التأمين الصحي الشامل للمواطنين" المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش إلى معالي/ د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- تم الانتهاء من إعداد مسودة لمشروع القانون من قبل اللجنة المكلفة بإعداده، وإحالته لدائرة الفتوى والتشريع بوزارة العدل لدراسته وإبداء أي ملاحظات حول المشروع.

- هناك بعض القوانين تتطلب المزيد من الوقت للانتهاء من دورتها التشريعية المطلوبة لإصدارها.

-هناك اعتمادات مالية إضافية لميزانية الوزارات الخدمية التي تضمن استمرارية تقديم خدماتها للمواطنين.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى تكليف مجلس الوزراء في عام (2009م) وزارة المالية بتشكيل لجنة لدراسة مشروع قانون جديد خاص بالتأمين الصحي على المستوى الاتحادي ،وإلى الآن لم يتم إصداره.

- الاستفسار عن أسباب التأخير في إصدار مشروع قانون التأمين الصحي الاتحادي.

- الإشارة إلى عدم إمكانية وزارة الصحة علاج كافة المشكلات الصحية لعدم توافر التأمين الصحي الاتحادي.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الرابع الذي كان حول" تعزيز الهوية الوطنية " المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على اهتمام وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بالمحافظة على الهوية الوطنية ومقوماتها.

- هناك العديد من المبادرات والبرامج التي أطلقتها الوزارة لتعزيز الهوية الوطنية ومنها :

1- مبادرة "السنع الإماراتي" التي تهدف إلى تسجيل وحماية التراث والسلوكيات الأصيلة والعريقة لأبناء وبنات الإمارات.

2- إصدار مجلة "مبدع" التي يتم توزيعها في المدارس ،وكذلك إصدار القصص القصيرة الفائزة في المسابقات الدورية التي تنظمها الوزارة حول التراث الوطني وعناصره.

3- تنظيم فعاليات الاحتفالات السنوية باليوم الوطني والتي تركز على تعميق الثقة بالمواطنة.

4- تنظيم المسابقات والجوائز ومنها تلك التي تتعلق بالزي الوطني.

- التأكيد على إنشاء الوزارة في عام 2014م مؤشر استراتيجي لقياس مقومات الهوية الوطنية ومن تلك المحاور التي سيتناولها الاعتزاز بالزي الوطني.

- التنويه إلى أن الهوية الوطنية ليست مجرد زي أو مظهر خارجي وإنما فكر وسلوك ومنظمة أخلاقية عليا.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى وجود أكثر من (200) جنسية في الدولة ولكل جنسية زي خاص بها مما كان له أثر كبير في ذوبان العادات والتقاليد.

- الإشارة إلى وجود أكثر من (470) مدرسة خاصة في الإمارات فيها العديد من الطلبة المواطنين الذين يدرسون المناهج الأجنبية ،وتشترط هذه المدارس ارتداء زي مدرسي موحد مما أثر على عاداتهم وتقاليدهم .

- الاستفسار عن الإمكانيات المادية التي تمتلكها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ أحمد عبدالله الأعماش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، كما طالب المجلس بتبني توصية في شأن " وضع استراتيجية في شأن التوعية بأهمية الالتزام والمحافظة على الزي الوطني الذي يمثل إحدى ركائز هويتنا الوطنية ".

- وناقش بعد ذلك السؤال الثاني الذي كان حول" الاستفادة من اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية " المقدم من سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن وجود اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية يؤدي إلى زيادة الاهتمام باللعبة واجتذاب أعداد أكبر من اللاعبين المواطنين إليها.

- التنويه إلى أهمية الاحتكاك والتنافس بين اللاعب المواطن وزملائه في اللعبة من اللاعبين الأجانب وذلك من خلال إيجاد شراكات حقيقية ولقاءات متجددة مع الأندية والمؤسسات الرياضية العالمية.

- التأكيد على أن تواجد اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية لا يمثل ظاهرة واسعة الانتشار حيث يتركزون في كرة الطائرة ،وكرة اليد وكرة السلة، ويبلغ العدد الكلي لهؤلاء في الدولة (27)لاعباً يكلفون حوالي (18) مليون درهم.

- تقوم الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة بتقييم أداء الاتحادات الرياضية في نهاية كل موسم رياضي بما في ذلك تقييم مشاركة اللاعب الأجنبي.

- قامت الهيئة بإعداد لائحة جديدة للاتحادات الرياضية من أجل تشجيع الاتحادات على تنمية مواردها وإعطائها حرية استقطاب اللاعبين الأجانب.

- الدراسات الخاصة بمدى الاستفادة من اللاعب الأجنبي تتم بالتعاون مع الهيئة والاتحادات الرياضية ،ويقتصر دور الهيئة في تقديم الدعم المالي للأندية وتوجيه الاتحادات إلى اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الرياضة.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى عدم وجود دراسة تظهر نتائج الاستفادة من وجود اللاعبين الأجانب في الألعاب الجماعية.

- التنويه إلى عدم تحقيق بطولات في الألعاب الجماعية للمنتخبات الوطنية مثل "كرة اليد، كرة السلة، وكرة الطائرة "على المستوى الإقليمي والدولي .

- المطالبة بإعداد دراسة لمعرفة مدى الاستفادة الفنية والمادية من مشاركة اللاعب الأجنبي في الألعاب الجماعية.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ مروان أحمد بن غليطة بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرة واحدة.

- ثم انتقل المجلس بعدها إلى مناقشة السؤال الثالث الذي كان حول" تأخر إصدار قانون حماية الآثار" المقدم من سعادة العضو/رشاد محمد بوخش إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان- وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- الإشارة إلى أن بداية العمل في إعداد مشروع القانون كانت في منتصف عام 2010 وهو حالياً يمر بالخطوات اللازمة في وزارة العدل لإصداره.

- التأكيد على وجود تنسيق وتشاور مع جميع الجهات المحلية المسؤولة عن الآثار في جميع الإمارات لمراجعة كافة مواد مشروع القانون.

- أجريت مقارنة بين مسودة القانون مع ما هو معمول به في القوانين التي لدى الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

- الخطوات اللازمة لإصدار القانون تتطلب المزيد من الوقت نظراً لحجم العمل في وزارة العدل وما يتطلبه من تنظيم في دراسة القوانين الاتحادية.

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- التنويه إلى ضرورة وجود قانون لحماية الآثار في الدولة وذلك لتسجيل بعض المواقع الأثرية والتاريخية لدى التراث العالمي "اليونسكو".

- الإشارة إلى وجود أكثر من (2800) موقع أثري في الدولة حسب الإحصائيات الأولية لجمعية التراث العمراني ، في ظل عدم وجود قانون اتحادي يحدد وينظم المواقع التاريخية الأثرية للحفاظ عليها والاكتفاء بالقوانين المحلية لدى بعض الإمارات.

- التنويه إلى عدم وجود قانون اتحادي في شأن حماية الآثار ترتب عليه النهب والسرقة لبعض المواقع الأثرية ،بالإضافة إلى هدم بعض المواقع الأثرية لإنشاء بعض المشاريع.

- المطالبة بالإسراع في إصدار قانون اتحادي لحماية الآثار للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية في الدولة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ رشاد محمد بوخش بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السادس الذي كان حول "حدوث أضرار بشارع شمل القصيدات " المقدم من سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي إلى معالي / د. عبدالله بالحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن المشروع لايزال قيد التنفيذ ولم يتم استلامه من المقاول إلا بعد إصلاح الضرر والانتهاء من تطوير شارع "شمل القصيدات".

- الجزء المتضرر غير مكتمل عند سقوط الأمطار ،ولم يكن قد تم تنفيذ الأجزاء التي تمثل الحماية الرئيسية للطريق.

- هناك مختبر فني يقوم بمتابعة مشروع تطوير شارع "شمل القصيدات" والأضرار التي حدثت بالطريق وإعداد تقرير فني للوزارة للتأكد من أن الأضرار التي وقعت كانت بسبب الأمطار وليست من الأعمال الإنشائية .

- التأكيد على أهمية افتتاح جزء من المشروع لتسهيل حركة المرور نظراً لطبيعة المشروع ،حيث يمر الطريق بمنطقه تجارية وسكنية.

- سيتم الانتهاء من مشروع تطوير شارع "شمل القصيدات" بكافة مرافقه في بداية عام 2015م .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الاستفسار عن الجهة المسؤولة عن فتح جزء من المشروع لتسهيل حركة المرور، والذي حدثت في أحد أجزائه أضرار بعد سقوط الأمطار.

- التنويه إلى أن ارتفاع مستوى الشارع عن المحلات الموازية له أدى إلى تجمع الأمطار في جوانب الطريق وحدوث نحر كبير للطبقات في الشارع.

- الإشارة إلى عدم وجود مجار للوديان التي تمر تحت الشارع مما أدى إلى تجمع مياه الأمطار في جوانب الطريق.

- الاستفسار عن المدة الزمنية لانتهاء مشروع تطوير شارع "شمل القصيدات" بإمارة رأس الخيمة.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ فيصل عبدالله الطنيجي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين.

- ثم انتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة " مشروع الرد على خطاب الافتتاح " والذي تضمن الكثير من الجوانب التي تهم الوطن والمواطنين أهمها:

1- تأييد المجلس لتوجهات وتطلعات القيادة الحكيمة المنبثقة من الثوابت الدستورية التي أرساها الآباء المؤسسون.

2- تطلع المجلس إلى ممارسة اختصاصاته الدستورية المنوطة به بالتنسيق والتعاون المتبادل مع الحكومة في إطار من الشفافية وتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار.

3- تأييد المجلس لرؤية القيادة الحكيمة في التدرج المنتظم لخطوات مسيرة التمكين.

4- الإشادة بالإنجازات الكبيرة والمراتب الأولى المتقدمة التي حققتها الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مختلف ميادين التنمية ومؤشراتها، وفي ريادتها لحقوق الإنسان ،وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

5- الإشادة بمبادرات القيادة الحكيمة باعتماد (20)مليار درهم للصرف على المشاريع التنموية، وبناء (10) آلاف مسكن للمواطنين في مختلف الإمارات، ورفع قيمة الدعم السكني من (500)ألف درهم إلى (800)ألف درهم.

6- التأكيد على ضرورة وضع التشريعات اللازمة واتخاذ إجراءات وضوابط للسيطرة على الخلل في التركيبة السكانية.

7- المطالبة بتقديم الحوافز المشجعة لالتحاق المواطنين بمهن التعليم والطب والتمريض، بالإضافة إلى المهن في قطاعي الإعلام والسياحة وغيرها من المهن التي تعزز الهوية الوطنية.

8- تطلع المجلس إلى أن تولي الحكومة مزيدا من الاهتمام بالتعليم وتعديل الماد(17) من الدستور من أجل الوصول إلى إلزامية التعليم حتى المرحلة الثانوية.

9- تطلع المجلس إلى وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي، ومظلة شاملة للتأمين الصحي الاتحادي لتعزيز مقومات الحياة الكريمة للمواطنين.

10- تطلع المجلس إلى ربط معاشات التقاعد للمواطنين بمؤشرات ومعدلات التضخم بالدولة.

11- المطالبة بتعديل المادة(35) من قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية للسماح المواطنين المتقاعدين من العمل والجمع بين الراتب والمعاش أياً كانت قيمة أي منهما.

12- حرص المجلس على كسب الدعم والتأييد لموقف الدولة تجاه مختلف القضايا على رأسها القضية الوطنية إنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث.

13- الإشادة بجهود الدولة في تعزيز أمنها ومصالحها الوطنية، وسياستها ومواقفها إزاء ما تشهده المنطقة من تطورات وإسهامها في حل ما تواجهه بعض الدول العربية الشقيقة.

14- التأكيد على دعم المجلس لتوجهات السياسة الخارجية للدولة التي ترتكز على منطلقات ثابتة عمادها الاعتدال والانفتاح وتدعيم مبادئ الحوار والتفاهم، واحترام القوانين والمواثيق الدولية.

15- التأكيد على مشاركات المجلس الفعالة في مختلف المؤتمرات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية وطرح مبادراته التي تلقى ترحيبا حيال مختلف القضايا التي تدرج على أجندتها.

وقد انتهى المجلس إلى إقرار مشروع الرد على خطاب الافتتاح بعد أن أبدى السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليه، وتكليف اللجنة إضافة فقرة عن التنمية المستدامة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (01:09) ظهراً.

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على تبني توصية في شأن**" وضع استراتيجية في شأن التوعية بأهمية الالتزام والمحافظة على الزي الوطني الذي يمثل إحدى ركائز هويتنا الوطنية "** بناء على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ أحمد الأعماش بعد أن استمع للرد المقدم من معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع حول سؤال **" تعزيز الهوية الوطنية "**

- وافق المجلس على مشروع الرد على خطاب الافتتاح بعد إدخال بعض التعديلات على فقراته وإضافة فقرة جديدة إليه في شأن البيئة .

- وافق المجلس على توصيات موضوع **" التوطين في القطاع الحكومي والخاص "** بعد إدخال بعض التعديلات اللازمة عليها .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة :

1. سعادة / د. يعقوب علي النقبي .

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الرابعة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2013/12/24م دون أن يبدي السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- وافق المجلس على الطلب المقدم من لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة في شأن دمج موضوعي **" سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " و" سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شأن أعضاء هيئة التدريس " .**

- اطلع المجلس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة وأحيط بها علماً وهي:

1- مرسوم اتحادي رقم (150) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة اليابان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

2- مرسوم اتحادي رقم (151) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس حول الاعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية .

3- مرسوم اتحادي رقم (152) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن تبادل الأراضي لمقرات البعثات الدبلوماسية .

4- مرسوم اتحادي رقم (153) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الموافقة المسبقة للنقل الجوي .

(المرفق سري)

5- مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل في المسائل الجمركية بين الدولة وجمهورية الأرجنتين .

6- مرسوم اتحادي رقم (155) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية لاوس الشعبية الديموقراطية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

7- مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة رومانيا للخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

8- مرسوم اتحادي رقم (156) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة أرمينيا في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

9- مرسوم اتحادي رقم (158) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة الدولة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية .

10- مرسوم اتحادي رقم (159) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية النيجر في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

11- مرسوم اتحادي رقم (160) لسنة 2013 بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية أورغواي الشرقية في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما ورائهما .

12- مرسوم اتحادي رقم (161) لسنة 2013م بشأن التصديق على اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فنلندا .

13- مرسوم اتحادي رقم (162) لسنة 2013م بشأن التصديق على تعديل بعض مواد اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن .

- **أحيط المجلس علماً برسالة صادرة** في شأن توصية المجلس حول سؤال "زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفين المدنيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل 2008/1/1م" .

- **أحيط المجلس علماً برسالة صادرة** في شأن آلية عرض توصيات المجلس على الحكومة .

- **أحيط المجلس علماً برسالة صادرة** في شأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " رؤية الإمارات 2021"

- **أحيط المجلس علماً برسالة صادرة** في شأن طلب الموافقة على مناقشة موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات " .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **السؤال الخامس** الذي كان حول " اشتراط الوزارة السنة التأسيسية في التعليم الجامعي " الموجه إلى معالي /الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان- وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور هذه الجلسة .

- وافق المجلس على تأجيل مناقشة **موضوع " سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي** " إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي/ الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن عدم حضور هذه الجلسة .

- البيان الإحصائي للجلسة الخامسة:

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(39) دقيقة و(53) ثانية	(55) دقيقة و(54) ثانية	(103) دقائق و(6) ثوان	% 38.7	% 54.3
مشروع الرد على خطاب الافتتاح	(70) دقيقة و(4) ثوان	-	(96) دقيقة و(37) ثانية	% 72.5	-

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .